S/PV.7247

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٤٧**

الخميس، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد فليس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	نيجيريا	السيد ساركو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدكلاين

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

منع نشوب النزاعات

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2014/572)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1451251 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

منع نشوب النزاعات

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2014/572)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، إسرائيل، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، باكستان، البرازيل، بوتسوانا، بيرو، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية إيران الإسلامية، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، زمبابوي، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، الصومال، غواتيمالا، قطر، كازاخستان، كندا، كوبا، كولومبيا، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ناميبيا، نيوزيلندا، الهند، هولندا، اليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/572، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

كما أرحب بحرارة بحضور معالي الأمين العام، بان كي – مون، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة المملكة المتحدة، على عقد هذه المناقشة الهامة.

قبل أن أبدأ، أود أن أحيي زعيمة أممية متميزة تنضم إلينا للمرة الأخيرة كمفوضة سامية لحقوق الإنسان، وهي السيدة نافي بيلاي. واستفدت بصفتي أمينا عاما، وأعتقد أعضاء المجلس كذلك، من وجهات نظرها الصادقة وتقاريرها الصريحة عن الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي نواجهها في عالمنا. حيث إن المفوضة السامية بيلاي تصف الأمور كما تراها. وعندما يواجه الناس التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان، فهم يعلمون بأن نافي بيلاي ستدافع عنهم. وحيث قد يرغب البعض في تجنب تناول قضايا معينة، فإن نافي بيلاي تتكلم بشأنها صراحة وبدون خوف. وأنا واثق بأن المجلس يشاركني التمنيات لها بالتوفيق في المستقبل. وليس لدي أي شك في أنها ستظل صوتا مهما فيما يخص القضايا التي تواجه مجلس الأمن والبشرية. وأنا فخور جدا وممتن كثيرا لعملي معها خلال السنوات الست الماضية. وأنا متأكد من أنها سوف تظل زعيمة بارزة وسفيرة فخرية للأمم المتحدة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. أتمنى لها كل التوفيق.

تتمثل إحدى أولوياتي الرئيسية، كأمين عام، في تحسين قدرة المنظمة على اتخاذ الإجراءات في وقت مبكر والتصرف بصورة وقائية. ونحن نعلم أنه إذا لم نعالج الأزمات الناشئة، فيمكن أن تصبح أكبر وأكثر كلفة للجميع. وتأتي مناقشة اليوم، في وقت يواجه فيه العالم صراعات عنيفة متعددة. ويبرز ذلك ضخامة تحدي الوقاية، والحاجة إلى إعادة النظر في نهجنا وتنقيحه.

نحيي هذا العام الذكرى السنوية المائة لبداية الحرب العالمية الأولى، التي خلفتما يناهز ١٧ مليون قتيل. وسُميت الحرب التي شُنت كي تنهي كل الحروب. ولكن في نفس الجيل، أودت الحرب العالمية الثانية بحياة ٦٠ مليون شخص آخرين. وبزغت الأمم المتحدة في أعقاب ذلك الدمار، متولية مهمة إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ونشعر بالتشجيع، حتى في هذه اللحظة القاتمة، كون أن الحروب بين الدول قد أصبحت نادرة خلال ربع القرن الماضي.

ومع ذلك فإننا لا نستطيع أن نتكلم عن وتيرة إيجابية عندما ننظر إلى سوريا والعراق وغزة وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وأوكرانيا وغيرها. ولا تزال الصراعات تخلّف خسائر غير مقبولة. وتبين الأحداث في جميع أنحاء العالم اليوم بوضوح الطابع المتغير للصراعات المعاصرة وتعقيداتها. وتواجه العديد من البلدان دورات متكررة من الاضطرابات. ولم تعد الحروب الأهلية منحصرة في الحدود الوطنية. وتميل بيئات تهديد معقدة إلى الظهور في سياقات هشاشة الدولة، والفقر المدقع، وضعف المؤسسات، وعدم وجود قيادة موحدة، والحدود التي يسهل اختراقها والسكان المهمشين. فالإرهاب والجريمة المنظمة يؤججان ويغذيان العنف وعدم الاستقرار. والتمييز بين الإرهابيين والمعارضة المسلحة والشبكات الإجرامية ليس بالأمر اليسير. وتلك الأنماط الناشئة من العنف تشكل تحدياً كبيراً لعملنا في منع نشوب النزاعات. فهل تتناسب أدواتنا المشتركة مع الغرض؟ ماذا الذي يجب علينا تحسينه؟ كيف يمكننا أن نتوقعما ينتظرنا في المستقبل؟ إن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يضطلع بمسؤولية فريدة.

إن الخبرة التي اكتسبناها بشق الأنفس قد علمتنا عدداً من الدروس بشأنما قد يصلح لمنع نشوب النزاع – واسمحوا لي أن أسلط الضوء على خمس نقاط.

أولاً، التواجد المبكر أمر ضروري. أنا لا أتكلم عن الإنذار المبكر فحسب، بل وعن العمل المبكر أيضاً، ومن ذلك التعجيل بتعبئة العمل الدبلوماسي الفعال والموحد لنزع فتيل التوتر من أجل الحث على ضبط النفس وفتح مجال للحوار قبل أن تزداد وجهات النظر صلابة وتصبح أكثر عدائية. وفي حالات أخيرة، أدت الأمم المتحدة دوراً مهماً في إيجاد مخرج للأطراف من مواقف الاستقطاب.

قد يقال ”حيث لا أخبار .. ذاك نبأ سار“. ولكن في حالات كثيرة، العكس هو الصحيح – فالنبأ السار لا يصنع خبراً. وبسبب نجاح تلك الحالات، لم تجد طريقها إلى عناوين الأخبار. ومع ذلك، فهي تتطلب اهتماما ومواردنا، وتستحوذ على قيادتنا الجماعية وشجاعتنا لمعالجة مشاكل محتدمة قد تبدو بعيدة عنا تماماً، خاصة عندما لا يتسنى للمرء أن يحصل على دليل على قيمة ذلك الاستثمار. ولدينا بالتأكيد أدلة كثيرة على تكلفة عدم القيام بذلك.

ثانياً، يتعين علينا صقل مهاراتنا. فمنع نشوب النزاع والوساطة من المجالات المعقدة التي تحتاج إلى تخصص متزايد. وقد قطعنا أشواطاً في بناء خبرات تتسم بالجودة العالية وسرعة النشر وتزايد الطلب عليها – في سياقات متنوعة كمفاوضات السلام والإصلاحات الدستورية والعمليات الانتخابية والحوارات الوطنية.

ثالثاً، الشراكات ذات أهمية حاسمة. ولن نتمكن من تحقيق النجاح إلا إذا بنينا تحالفات. ويشجعني ذلك العدد من مبادرات السلام والأمن الجديدة التي انبثقت من شراكاتنا الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الساحل والبحيرات الكبرى وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها.

رابعاً، علينا أن نتعلم من الأخطاء الجماعية. ومبادرتي، المعنونة ”الحقوق أولاً“، تضع اعتبارات حقوق الإنسان في صميم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الميدان وفي المقر وفي

خطابنا مع الدول الأعضاء. وهي تسعى إلى ضمان أن نتجنب الإخفاق الممنهج في الماضي والإقرار بأن انتهاكات حقوق الإنسان هي علامات الإنذار المبكر للفظائع الجماعية.

خامساً، وربما الأهم، يأتي التأثير. فالأمين العام يمكنه أن يعول على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وله أن يستخدم قوة الإقناع. تلك أدوات قوية في حد ذاتها، وهي تعكس فهماً مشتركاً بين الدول الأعضاء. ولكن، لكي تكون فعالة، فإنها تتطلب اتساق المجتمع الدولي مع ذاته، وتمكين الأمين العام من أن يتكلم نيابة عن صوت واحد.

عندما تتضافر جهود الدول الأعضاء، يمكننا أن نحقق الكثير. وتوافق الآراء في هذا المجلس بشأن إزالة الأسلحة الكيميائية من سوريا خير مثال على ذلك مؤخراً. وحتى الإجراءات المتواضعة من قبل الأمم المتحدة يمكن أن تترتب عليها آثار مهمة عندما نحظى بالدعم الموحد من مجلس الأمن – التكلم بصوت واحد – بشأن المشاركة المبكرة. ولكن، عندما يكون توافق الآراء محدوداً أو عندما تأتي أعمالنا متأخرة ولا تعالج سوى القاسم المشترك الأدنى – يمكن قياس العواقب في شكل خسائر هائلة في الأرواح ومعاناة بشرية جسيمة وخسارة فادحة في مصداقية هذا المجلس ومؤسستنا.

وما من تحدٍ أمامنا أهم من تحسين قدرتنا على التوصل إلى توافق في الآراء أقوى وأبكر. لقد حان الوقت لعهد جديد من التعاون والتنسيق والعمل من مجلس الأمن. هناك الملايين في كل أنحاء العالم ممن يحدوهم الأمل في العمل المشترك الحاسم من جانب الهيئة العالمية الوحيدة المناط بها واجب صون السلم والأمن الدوليين، ويعولون عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي الأمين العام على بيانه الملهم.

أعطي الكلمة الآن للسيدة نافي بيلاي.

السيدة بيلاي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم على إتاحة هذه الفرصة للتفاعل مع مجلس الأمن قبيل انتهاء ولايتي بأيام قليلة. أشكركم، معالي الأمين العام، على كلماتكم الطيبة جداً وعلى دعمكم لي خلال ولايتي، ذلك الدعم الذي لولاهما تحققما وصلنا إليه من تقدم.

إن منع نشوب النزاع أمر معقد، ولكن يمكن تحقيقه. ففي دول عدة، تعمل المؤسسات الديمقراطية على تهدئة النزاعات قبل أن تصل إلى نقطة الغليان بوقت طويل. وحتى بعد اندلاع أعمال العنف، يمكن للجهات الفاعلة الدولية أن تساعد بالوساطة وإنفاذ السلام. وفي بلدي، جنوب أفريقيا، ساعدت الأمم المتحدة على إنهاء ٣٠٠ عام من الظلم عندما أعلنت أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية وفرضت الجزاءات، وأنشئت المؤسسات الديمقراطية لحل النزاعات التي قد تنشأ في المستقبل.

وفي نيبال، بعد قرابة عقد من النزاع المسلح، تضمنت جهود مكتبي استراتيجيات قصيرة وطويلة المدى. وشمل ذلك دعم انتخابات الجمعية التأسيسية، وبناء قدرات الشرطة والمجتمع المدني ومبادرات حكومية هامة، كالتصدي للتمييز الطبقي.

وفي أعقاب مذابح ٢٠٠٧ في غينيا – البلد الذي يواجه خطر العنف والحرب الأهلية – فإن العمل الذي اضطلع به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان قد أثبتت مدى أهمية المشاركة المبكرة، لا سيما في بناء قدرة المجتمع المدني على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها. كان هناك عمل متسق من قبل الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية، وأنشأ هذا المجلس لجنة تحقيق. واليوم، يواصل المكتب القطري التابع للمفوضية دعم مؤسسات أقوى والعدالة الانتقالية والمصالحة.

في كولومبيا، ساعدت جهود الأمم المتحدة للنهوض بحقوق الإنسان وبناء القدرات من أجل تعزيز الثقافة

والمؤسسات الديمقراطية على تهيئة مناخ من الحوار القائم على الاحترام. وتضمنت عملية العدالة الانتقالية تعويض الضحايا وإنشاء لجنة الحقيقة. كما يسرنا اعترافاً حكومياً رفيع المستوى بسلطات السكان الأصليين. وساعدت الوساطة على احتواء نزاعات محلية. وثمة ممارسة جيدة تستحق تسليط الضوء عليها بصورة خاصة وتتمثل في نظام الإنذار المبكر الفريد في كولومبيا للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان ومنعها.

وحقوق الإنسان دائماًما تكون محورية في منع نشوب النزاعات. وأنماط الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي، توفر إنذاراً مبكراً للتصعيد. وجدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان هو أيضا خريطة طريق مفصلة لسبل حل النزاعات. وسنوات الخبرة العملية الطويلة التي اكتسبها مكتبي، بما في ذلك من خلال مكون حقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام، تبرز عدداً من الممارسات الجيدة التي تعالج مسببات اندلاع النزاع وأسبابه الجذرية. وأبرز من تلك الممارسات ثلاثة: تقوية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وزيادة مشاركة المرأة في صنع القرار والحوار، والتصدي للمساءلة المؤسسية والفردية عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان.

مع ذلك، وكما أشار الأمين العام، فإن النزاع في سوريا ينبث نحو الخارج في عملية لا يمكن السيطرة عليها ولا نستطيع التنبؤ بالمدى الذي قد تصل إليه في نهاية المطاف.

وهناك نزاعات أخرى معقّدة وقابلة للتأجيج إلى حد خطير في أفغانستان، أوكرانيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، السودان، الصومال، العراق، الأرض الفلسطينية المحتلة، ليبيا، ومالي. وتؤكد تلك الأزمات مرارا وتكرارا على التكلفة الباهظة المترتبة عن عجز المجتمع الدولي عن منع نشوب النزاعات التي فيها مزيج من المغالاة في سفك الدماء وتدمير الهياكل الأساسية، المقترنين بالعديد من الظواهر العابرة للحدود الوطنية المؤدية إلى زعزعة الاستقرار بشكل حاد، بما في ذلك الإرهاب، وانتشار الأسلحة المحظورة، والجريمة المنظمة، وإهدار الموارد الطبيعية للدول.

ولم تنشب أي من تلك الأزمات دون سابق إنذار. وإنما تراكمت جراء التظلمات المتعلقة بحقوق الإنسان على مر السنين – بل على مر العقود في بعض الأحيان متمثلة في: قصور أو فساد المؤسسات الإدارية والقضائية، وممارسات التمييز والاستبعاد، وعدم المساواة في فرص التنمية، واستغلال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وحرمانهم منها، علاوة على قمع المجتمع المدني والحريات العامة. وقد نبهتنا إلى أوجه القصور هذه نظم الكشف المبكر، من قبيل الإجراءات الخاصة الـ ٥١ التي اتخذها خبراء مجلس حقوق الإنسان، والرقابة المستمرة من قبل الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات مرارا وتكرارا. وبالتالي، فإنما هو جوهري في انتهاكات حقوق الإنسان هذهما زال معلوما على الرغم من عدم القدرة على استقراء السمات الخاصة لكل واحدة من تلك الأزمات بالضرورة. وعليه، فقد كان ممكنا التصدي لها.

وكان ذلك هو واجب الدول المعنية في المقام الأول. ولكن حين تتقاعس الحكومات عن حماية شعوبها أو تكون غير قادرة على ذلك، فإن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي، وعلى مجلس الأمن على وجه التحديد، لأن يتدخل ويعمل على نشر مجموعة من المساعي الحميدة وتقديم الدعم واستخدام أساليب التحفيز والإكراه المتاحة له بغية نزع فتيل أسباب النزاع.

وقد ازداد اهتمام المجلس بحقوق الإنسان بصورة ملحوظة خلال فترة ولايتي. لكن وبالرغم من الإحاطات الإعلامية المتكررة التي قدمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان بشأن الانتهاكات المرتكبة في الأزمات المتعددة، لم يخطُ أعضاء المجلس إلى اتخاذ قرارات حازمة ومبدئية ترمي إلى وضع حد لتلك الأزمات. ولطالما

طغت الاعتبارات الجغرافية – السياسية والمصالح الوطنية الضيقة في الأجل القصير مرارا وتكرارا على المعاناة الإنسانية التي لا تحتمل والانتهاكات الخطيرة الناتجة عن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان في الأجل الطويل. وإنني على إيمان راسخ بأن من شأن تعزيز استجابة المجلس لتلك الحالات أن يسهم في إنقاذ مئات الآلاف من الأرواح.

وقد يكون فهم المصلحة الوطنية على نطاق أوسع أكثر ملاءمة لعصرنا هذا الذي يواجه فيه الجنس البشري بأسره تحديات عديدة ومتزايدة. وعليه، فإن استخدام حق النقض بغرض الحيلولة دون اتخاذ إجراءات تهدف إلى منع نشوب النزاعات أو التخفيف من حدتها، إنما هو أسلوب قصير الأجل، ويؤدي إلى نتائج عكسية في نهاية المطاف. وفي مقابل ذلك، فإن المصلحة الجماعية، على النحو الذي حدده ميثاق الأمم المتحدة بصورة واضحة، هي التي تخدم المصالح الوطنية لجميع الدول.

وغالباما تستخدم سيادة الدول ذريعة لصرف الانتباه عن الإجراءات التي تعتزم الأمم المتحدة اتخاذها لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولكن كما قلت مرارا إلى ممثلي الحكومات ”فأنتم الذين تسنون القانون، وعليه، فإن عليكم الامتثال له“. ولئن عمدت الدول ذات السيادة إلى إنشاء الأمم المتحدة وبناء إطار دولي لحقوق الإنسان، فإنها لم تفعل ذلك إلا لعلمها بأن انتهاكات حقوق الإنسان هي التي تسبب نشوب النزاعات، وأنها هي التي تقوض سيادة الدول نفسها. ومن شأن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في وقت مبكر لصون حقوق الإنسان، أن توفر الحماية للدول عن طريق منع التهديد الناشئ عن العنف المدمر.

وبوسع المجلس أن يتّبع العديد من النُهج المبتكرة لمنع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وفي إطار مبادرة ”الحقوق أولا“ يمكن للأمين العام أن يكون استباقيا أكثر في تحذيره من الأزمات المحتملة، بما في ذلك، الحالات غير المدرجة رسميا في جدول أعماله. ولكي يزيد المجلس تعزيز نظم الإنذار المبكر هذه، فإن بوسعه أن يطلب أيضا إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية حقوق الإنسان الإبلاغ عن أنشطتها بصورة شاملة وأكثر انتظاما. وعلى سبيل المثال، فإن بوسع خلفي أن يقدم – بصفته المفوض السامي – إحاطة إعلامية شهرية غير رسمية.

وينبغي أن يعقب العمل الذي تضطلع به لجان التحقيق بهدف التثبت والوضوح والمساءلة، تنفيذ المجلس للعديد من توصياتها بغرض المزيد من المتابعة. وإنني على ثقة من أن هذه اللجان ستستفيد في المستقبل أيضا من قنوات الاتصال الرسمية والمنتظمة مع المجلس.

وأخيرا، يمكن للمجلس أن يعتمد – على أساس دائم من توافق الآراء – قائمة بشأن الاستجابات للإنذارات المتعلقة بالانتهاكات الجديدة المحتملة، من قبيل بعثات رصد حقوق الإنسان التي تتسم بالسرعة والمرونة والكفاءة في استخدام الموارد، خلال مدة ونطاق محدودين. ويمكن أن يستفيد خيار ابتكاري آخر مماثل من معاهدة جديدة لتجارة الأسلحة، الأمر الذي يقتضي أن يؤكد المصدرون والمستوردون أن أسلحتهم لن تستخدم في ارتكاب الانتهاكات. وبوسع الدول الأطراف أن تتفق – حيثما تكون هناك بواعث للقلق بشأن حقوق الإنسان في الدول التي تشتري تلك الأسلحة – على أن يكون أحد شروط بيعها أن تقبل تلك الدول نشر فريق محدود لرصد حقوق الإنسان، بتمويل من الصندوق الاستئماني للمعاهدة.

وهناك حاجة ماسة بشكل خاص، إلى قوانين الأمم المتحدة حين تلوح النزاعات في الأفق. والمجلس مكلف بالتصدي للأزمات قبل أن تتصاعد إلى تهديدات للسلم والأمن الدوليين.

وإنه لشرف عظيم لي أن أخدم الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بيلاي على إحاطتها الإعلامية المؤثرة هذا الصباح.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/605، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسوف أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٧١ (٢٠١٤).

وقبل أن نشرع في البيانات، أود أن أذكّر بأننا نعتزم – وفقا للأحكام الواردة في المذكرة S/2010/507، التي تحث الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في المجلس على الإدلاء ببياناتها في غضون خمس دقائق أو أقل – استخدام الضوء المتقطع الموضوع على ميكروفون المتكلمين لإعطاء إشارة عند انتهاء الدقائق الخمس. وأهيب بممثلي الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في المجلس إنهاء تعليقاتهم فورا بمجرد انتهاء الدقائق الخمس.

وأود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة أثناء ساعة الغداء، نظرا لأن لدينا عددا كبيرا من المتكلمين الذين يرغبون في المشاركة.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أشكر الأمين العام، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين والصريحتين اليوم. وأود أيضا أن أشيد بالعمل الممتاز الذي اضطلعت به السيدة نافي بيلاي أثناء ولايتها. فقد كانت على قدر كبير من المبدئية والاستقلالية غير الهيابتين. ويعزز وجودها اليوم في هذه المناقشة بشأن منع نشوب النزاعات الصلة الهامة للغاية بين السلام والأمن وحقوق الإنسان.

إن العالم سيحيي هذا الشهر ذكرى اندلاع الحرب العالمية الأولى. ونذكر، مع الشعور بالحزن والرعب، الدمار الذي ألحقته تلك الحرب والنزاعات التي أعقبتها بالجنس البشري وتمزيقها للمجتمعات والدول. وقد ناقشنا في الأسبوع الماضي في بلجيكاما إذا كان بوسعنا منع نشوب الحرب العالمية الأولى، إن كان مجلس الأمن قائما في عام ١٩١٤. وكانت إجابتي أن ذلك ليس ممكنا إلا إن كان المجلس على استعداد لأخذ مسألة منع نشوب النزاعات بجدية أكثر مما هو عليه حاليا. وتتيح مناقشة اليوم الفرصة لكي يفكر المجلس مجددا في الدور الذي يضطلع به في منع نشوب النزاعات، وللتذكير بالضرورات الأخلاقية والإنسانية والسياسية لاتخاذ الإجراءات الوقائية في وقت مبكر.

لقد تغير طابع الصراعات في السنوات الأخيرة. فقد حلت الصراعات ذات الأسباب الجذرية المعقدة داخل الدولة الواحدة إلى حد كبير محل الصراعات بين الدول. وبسبب الأبعاد الدولية لهذه الصراعات، امتلأ جدول أعمال المجلس، وناءت قدراتنا.

ومع ذلك فيبدو أننا قد نسينا أن الوقاية خير من العلاج. لا يمكن أن يكون ديدن المجلس ألا يعمل إلا تحت وطأة الأزمات. إن الغرض من المجلس أن يؤدي دور كاشف الدخان، وليس فقط دور مطفأة الحريق. ويتضح هذا من خلال المادتين ١ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، وفي الفصل السادس منه.

هناك سببان رئيسيان لعدم تصرفنا في بعض الأحيان عند أول النُذُر. أولا، تتسم الأسباب الجذرية للحروب الأهلية في فترة اختمارها بالتعقيد؛ وقد يكون من الصعب التنبؤ بأوان اندلاعها. ويكمن الحل في تنظيم إحاطات منتظمة وجيدة التوقيت بشأن مؤشرات الإنذار المبكر تدلي بها الجهات الفاعلة المعنية بالإنذار المبكر على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ثانيا، مما يقيد المجلس التوتر المتصوّرما بين مبدأ السيادة ودور المجلس في منع نشوب الصراعات. ومع ذلك، فإن العدو الحقيقي للسيادة هو الصراع في حد ذاته، كما قالت السيدة بيلاي منذ قليل. يمكن للصراعات أن تدمر الدول وتقسّم الشعوب. وعلى النقيض من ذلك، فإن مما يعزز سيادة الدولة التعاونُ المبكر مع الأمم المتحدة أو الآليات الإقليمية لمنع نشوب الصراعات والحصول على دعمها. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك نُشر فريق مدني صغير في نيبال في عام ٢٠٠٥ قدّم الدعم للنيباليين في إنهاء الصراع وإطلاق عملية سلام بقيادة نيبالية.

لئن كان مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن هناك جهات فاعلة عديدة لديها دور تضطلع به. والمرونة أمر أساسي. والسلام والأمن، شأن الكثير من الأمور، يبدآن من الداخل. يجب أن تضع فرادى الدول الأسس الرئيسية من أجل تقليص التوترات إلى أدنى حد وإدارتها وتسويتها، ومن أجل احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والمؤسسات القوية القائمة على أساس سيادة القانون. في الأمم المتحدة، نحن بحاجة إلى المزيد من استكشاف الآفاق ومناقشة الصراعات المحتملة في وقت مبكر. يجب أن نستفيد بشكل أفضل من أدوات منع نشوب الصراعات المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق، بما في ذلك التفاوض والوساطة، كما ذكرنا الأمين العام للتو.

لقد أحرزنا بعض النجاحات. فقد كان لانخراط سعيد جينيت ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أثر واضح على الاستقرار في غينيا. وفي اليمن، ساعد الدعم الإجماعي من المجلس الذي حظيت به المساعي الحميدة التي يقوم بها مستشار الأمم المتحدة الخاص جمال بنعمر في تمهيد الطريق لمرحلة انتقالية سلمية، وإنْ كانت هشة.

بيد أن معدل النجاح الذي حققناه متفاوت في أفضل الأحوال. يعترف القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) الذي اتخذناه اليوم بالطابع الدوري للصراعات وبالدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية، والبعثات السياسية الخاصة، وعمليات حفظ السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في كسر تلك الحلقة. يجب أن يكون بناء السلام هو الخيط الذي يضم جميع هذه الأنشطة.

وثمة عنصر أساسي آخر في القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) هو الاعتراف بأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان يمكن أن تكون مؤشرا على الصراع، وكما يمكن أن تكون نتيجة له. فاستخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الصراع، كما أنه يفتك بالأرواح. وقد أثار هذه النقطة بوضوح متميز سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي أحيينا ذكرى مقتله المأساوي قبل يومين. فقد لاحظ أن الأمر المفقود في الجغرافيا السياسية هو الاعتراف بأن الانتهاكات الصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان هي في كثير من الأحيان السبب الرئيسي لانعدام الأمن في العالم.

من أجل الخروج من دوامة الصراع، لا بد من المساءلة، بما في ذلك المساءلة عن أفظع الجرائم. يجب أن تتعافى المجتمعات وأن يرتدع الناس من أن يصبحوا جناة. ولأسباب أخلاقية وسياسية وإنسانية، تؤيد المملكة المتحدة تأييدا كاملا الحملة التي يقودها الأمين العام وتنادي بوضع الحقوق أولاً. فقد دعا العاملين معه إلى التصرف بشجاعة أدبية بأن يبلغوا عن النذر المبكرة لوجود انتهاكات لحقوق الإنسان. ويجب أن يبدي المجلس نفس القدر من الشجاعة الأدبية بأن يستجيب

للمؤشرات المبكرة التي يتلقاها من الأمين والجهات الفاعلة المعنية بالحماية في الأمم المتحدة، والتصرف على ضوء ذلك.

وبما أن التهديدات التي يواجهها العالم تتغير، وأن فهمنا للأسباب الجذرية للصراع يتعمق، فإن نظامنا للأمن الجماعي يحتاج إلى التكيف. وما دمنا نسعى إلى التخطيط للغد بينما نقوم بإدارة أزمات اليوم، فإن على المجلس أن ينظر في أفضل العلاجات الوقائية والجهة التي ينبغي أن تقوم بها. وباختصار، فإن المجلس بحاجة إلى التحول عن ثقافة رد الفعل إلى عقلية منع نشوب الصراعات. وساعتئذ فقط نصبح قادرين على الوفاء كما ينبغي بالمسؤولية المسندة إلينا بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

أستأنف الآن مَهامِّي رئيساً للمجلس.

السيد فليس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتوجه بالشكر الحار إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي، على حضورها الذي سيكون الأخير بدون شك، أمام مجلس الأمن.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به لاحقاً المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

شهدنا خلال الأشهر القليلة الماضية الصراع تلو الصراع، وبعضها أشد فتكا من بعض. وفي مواجهة الهلاك الذي يحدق بالكثير من الأرواح البشرية وإزاء البؤس والمعاناة، ثمة ما يدعونا إلى التساؤل: هل من مراعاة للوعد الرسمي الذي قُطع لدى إنشاء الأمم المتحدة؟ نعم، لقد جُنِّبت الأجيال المتعاقبة ويلات الحرب في جميع أنحاء العالم، لكنها لم تجنب ويلات الصراعات العديدة التي لا تزال، في الكثير من مناطق العالم، تدمر حياة مئات الآلاف، إن لم يكن الملايين، من الرجال والنساء والأطفال.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، يصبح التساؤل أكثر إلحاحا إنْ كنا قد فعلنا حقاً كلما هو ممكن لمنع نشوب هذه الصراعات. وبالتالي فإن المناقشة المفتوحة اليوم والقرار ٢١٧١ (٢٠١٤) الذي اتخذناه للتو يأتيان في الوقت المناسب، وأود أن أهنئ المملكة المتحدة على اتخاذ هذه المبادرة.

لئن كنا في بعض الأحيان نؤخذ على حين غرة بظهور إحدى حالات الأزمات، فإنهما من صراع يندلع بدون نُذُر. إن تدريب أنفسنا على التعرف على هذه العلامات، وتحليلها وفهمها من أجل اتخاذ أنسب التدابير وأنجعها لمنع الحالة من التحول إلى صراع مفتوح، هو، باختصار، جوهر عملية منع نشوب الصراعات. وفي الواقع، يتسم هذا المشروع بالتعقيد ويتطلب تنفيذا منسقاً للعديد من الأدوات بمشاركة العديد من الأطراف الفاعلة.

يعدد الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الأدوات التي يمكن للدول ولمجلس الأمن استخدامها من أجل تحقيق التسوية السلمية للمنازعات. هذه الأدوات معروفة جيدا وتشمل، فيما تشمل، التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم. لم تستخدم هذه الأدوات على الدوام استخداماً تاماً في سياق منع نشوب الصراعات. ونرحب بحقيقة أن المجلس، بإصداره قرار اليوم، يلزم نفسه باستخدامها على نحو أفضل.

لكن يجب علينا أيضا أن ننظر إلى ما وراء الصراعات الحالية، وما وراء الصراعات المدرجة أصلاً في جدول أعمال المجلس، من أجل التعرف على العلامات التي تنبهنا إلى نشوء صراعات جديدة، واضعين في الاعتبار أن الوقاية خير من العلاج. ونعلم أن معظم الصراعات يسبقها تدهور ملحوظ في حالة حقوق الإنسان. وتأتي في هذا السياق مبادرة الأمين العام المسماة بـ ”الحقوق أولاً“، ونعرب عن ترحيبنا بها. ونرحب بها ليس فقط لأنها تضع مسألة حقوق الإنسان في صلب أنشطة منظومة الأمم المتحدة، ولكن أيضا لأن الهدف منها تحسين إبلاغ الدول الأعضاء عن السكان الذين يعانون

انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، أو السكان المعرضين لذلك الخطر، وبالتالي، فإنها تساهم مساهمة نشطة في جهود منع نشوب الصراعات.

يضطلع المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والمستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسؤولية عن توفير الحماية أيضا بدور حاسم في هذا المجال. لا يمكن فصل مفهوم المسؤولية عن الحماية في حد ذاته، بحسب التعريف الوارد في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) عن إنشاء آلية للإنذار المبكر. ويضطلع المستشاران الخاصان المعنيان بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن توفير الحماية بذلك الدور بالنيابة عن الأمين العام، ولكن أيضا بالنيابة عن مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل. سوف يستفيد المجلس من دعوتهما بوتيرة أكبر لتقديم تقارير عن عملهما.

وبموجب أحكام الميثاق، يمكن أيضاً للأمين العام أن يسهم في منع نشوب الصراعات، لا سيما من خلال توجيه انتباه المجلس إلى أي مسألة يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين. تلك السلطة، المخولة له بموجب المادة ٩٩ من الميثاق، تسمح له بصورة خاصة بتوسيع أفق المجلس. ونحض بقوة الأمين العام على مواصلة استخدام تلك الأداة.

إن منع نشوب النزاعات الذي يستحق هذا الاسم لا يمكن أن يتجاهل الطابع الدوري للصراعات والذي يرتبط بالأسباب الجذرية التي تثير التوترات وتبقيها – وهي الفقر والتمييز وانعدام سيادة القانون والإفلات من العقاب، على سبيل المثال لا الحصر. ولجنة بناء السلام، التي أنشئت منذ حوالي ١٠ سنوات تحت إشراف مجلس الأمن والجمعية العامة، تضطلع بدور هام في منع الانتكاس إلى حالة النزاع ودعم البلدان الخارجة من الصراع لتسير نحو سلام مستدام. وهي أداة هامة أخرى في البنية الوقائية.

وبينما نحيي الذكرى المئوية للحرب الكبرى في هذا العام، من الطبيعي أن ننظر في أسباب النزاعات السابقة. ومع ذلك، ينبغي أن يدفعنا هذا إلى التطلّع قُدماً ويقنعنا بضرورة بذل جميع الجهود لعدم تكرار أخطاء الماضي. أمامنا اليوم وسائل متاحة لم يكن ممكناً تصورها قبل قرن من الزمن. وعلى المجلس أن يستخدم تلك الأدوات، وذلك بالتركيز على الفعل وليس على رد الفعل فحسب. وينطوي صون السلام والأمن الدوليين أيضاً على الجانب الأكثر أهمية لمنع نشوب النزاعات.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمبادرة المملكة المتحدة لتنظيم جلسة اليوم. ونحن نؤيد اتخاذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٧١ (٢٠١٤). كما أشكر الأمين العام بان كي – مون ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان السيدة بيلاي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في تاريخ البشرية، جلبت الحروب والنزاعات معاناة وخسائر لا توصف على الشعوب في جميع أنحاء العالم. وقد أعاقت دوماً التنمية الاجتماعية والتقدم. وقد كان منع نشوب النزاعات وتكرار الكوارث دائماً هدفا مشتركا للمجتمع الدولي. والأساس الذي تستند إليه الأمم المتحدة يجسّد بشكل كامل الالتزام المشترك للدول الأعضاء بمنع تكرار النزاع والحرب. وفي صميم آلية الأمن الجماعي، يعمل المجلس بنشاط على منع النزاعات ويضطلع بدور هام في منع التصعيد والحد منه في بعض النزاعات الإقليمية.

في الوقت نفسه، ونظراً للترابط بين التهديدات الأمنية والتحديات، فإن طابع النزاع وطريقة تجسده يزدادان تعقيدا. وينبغي لنا التفكير في كيفية منع نشوب النزاعات وتفاقمها في ظل الظروف الجديدة وفي كيفية الحيلولة دون انزلاق البلدان في مرحلةما بعد النزاع نحوه مجدداً. وأود أن أشدد على النقاط الأربع التالية.

أولاً، ميثاق الأمم المتحدة هو حجر الزاوية في منع نشوب النزاعات. وينصّ الميثاق على أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية في منع نشوب النزاعات. وأي إجراء يُتّخذ من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل منع نشوب النزاعات ينبغي أن يتوافق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويحترم ملكية البلدان المعنية، ويسعى إلى دعم جهودها وأخذ فهم تلك البلدان وتعاونها في الاعتبار. وعند اتخاذ إجراءات لمنع نشوب النزاعات، ينبغي إعطاء الأولوية للوسائل السلمية، مثل الحوار والتفاوض والوساطة. وتدابير استخدام القوة يمكن أن تكون الملجأ الأخير ويجب أن تستوفي الشروط المنصوص عليها في الميثاق.

ثانياً، النهج المتكيف مع الظروف المحلية شرط ضروري للنجاح في منع نشوب النزاعات. فالبلدان لها ظروف وطنية مختلفة وهناك أسباب معقدة ومتنوعة للنزاع. ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع لمنع نشوب النزاعات. ويجب تكييف التدابير مع الظروف المحلية في البلدان المعنية حث أن اعتماد نُهج لمنع نشوب النزاعات، لا تستند إلى الواقع غالباًما يكون أمرا مسببا للمشاكل وغير فعال. وعند اتخاذ إجراءات مثل الإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات، يجب الحصول على معلومات موثوق بها في مجال الإنذار المبكر وذلك في الوقت المناسب. ويتعيّن أن تكون هناك مراعاة كاملة للفوارق بين البلدان من حيث التاريخ والتكوين العرقي والدين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للحيلولة دون التدخلات المتسرّعة التي يمكن أن تؤثر على الجهود الرامية إلى تحقيق التسوية السلمية للنزاع.

ثالثاً، معالجة الأسباب الجذرية هي مفتاح منع نشوب النزاعات. فالتوترات العرقية والدينية وانعدام التنمية والفقر وضعف القدرات هي عوامل يمكن أن تؤدي إلى توترات طائفية وإلى تفاقم المشاكل الاجتماعية أو حتى إلى سفك الدماء. وينبغي أن نعالج عند منع نشوب النزاعات الأسباب الجذرية والأعراض وأن نتصدى للمشاكل الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. ومن خلال إجراء حوار سياسي شامل لجميع الأطراف، ينبغي أن يعزز هذا عملية المصالحة الوطنية وأن يؤسس بيئة سلميّة من شأنها أن تحقق الوئام الاجتماعي والوحدة العرقية.

ويجب على الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية أن تدعم بشكل قوي البلدان النامية، وبخاصة البلدان في مرحلةما بعد النزاع، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة بناء القدرات لديها وفي تعزيز التماسك الاجتماعي والسلام والمصالحة والوحدة بغية الحيلولة دون ظهور التمييز والخصومة.

رابعاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التنسيق والتعاون من أجل ضمان سلاسة جهود منع نشوب النزاعات. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة الاستفادة الكاملة من مزايا كل منها وإمكاناتها والعمل بطريقة منسقة ومتناغمة وفقاً لولاياتها. وينبغي لها أن تساعد الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في مجال بناء القدرات ومنع نشوب النزاعات وأن تدعم هذه الدول في القيام بدور رائد في وضع مفاهيم واعتماد سياسات في هذا الصدد. وعليها أيضاً أن تساعد الدول في تقييم تجاربها واستكشاف الاستراتيجيات الفعالة لمنع نشوب النزاعات. وفي المجتمع الدولي، الذي ننتمي جميعاً إلى عضويته، فإن تشجيع إقامة علاقات دولية ديمقراطية تتقيد بمبدأ سيادة القانون أمر بالغ الأهمية لمنع نشوب النزاعات.

قبل ٦٠ عاماً، أيّدت الصين والهند وميانمار معاً المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم العدوان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي. وخلال السنوات الـ ٦٠ الماضية، جسّدت المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، بوصفها مبدأ شفافاً وجامعا من مبادئ القانون الدولي، قيم

السيادة والعدالة والديمقراطية وسيادة القانون تجسيدا كاملا. وهي تسهم إسهاماً كبيراً في صون السلام والأمن الدوليين وحماية مصالح البلدان النامية وحقوقها والعمل من أجل إقامة علاقات دولية جديدة معقولة وعادلة.

وستواصل الصين تنفيذ المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والعمل مع جميع الأطراف من أجل دعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن للاضطلاع بدورهما في منع نشوب النزاعات وتقديم إسهامها الخاص في تحقيق الأمن المشترك والسلام الدائم في العالم.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تشكر شيلي رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر أيضاً الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونحن ممتنون للمفوضة السامية على الجهود الحثيثة التي بذلتها في المهمة الصعبة المتمثلة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

أيدت شيلي القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، المتُخذ مؤخراً، لأنه يؤكد من جديد التزام الدول بتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية المنصوص عنها في ميثاق الأمم المتحدة أو غيرها من الوسائل السلمية. وهذا يسهم في صون السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات. وجميع هذه الأعمال ينبغي أن تتم في إطار مبدأ حرية اختيار الدول والاحترام الصارم للقانون الدولي والمعاهدات الدولية القائمة. وتلك هي الطريقة التي ينبغي تفسير الفقرة ٤ من القرار بها.

وفي الوقت نفسه، نأسف لأن القرار لم يتضمّن في نصه الحق في معرفة الحقيقة، المكرس في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وتعلم شيلي أن المصالحة الحقيقية تتحقق على أساس الحقيقة ومن خلال التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات، فيما يجعل ذلك منع نشوب النزاعات في المستقبل ممكناً.

وينبغي النظر في الإنذار والمنع المبكرين للنزاعات في سياق نهج متعدد الأبعاد، يربط السلام والأمن المستدامين بأهداف هامة مثل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز حقوق الإنسان ككل وحمايتها. ويجب رؤية الجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية على أنها كلٌّ متكامل من أجل الاستجابة لمؤشرات عدم الاستقرار وخطر النزاع. والأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من هذا النهج. والنهج المتعدد الأبعاد حيال منع النزاعات وتسويتها يجب أن يشمل المنظور الجنساني، وهو أمر أساسي لضمان السلام الدائم.

وإذا أُدرج منظور كهذا في صياغة السياسات العامة والبرامج والقوانين، فإنه يضمن قدرا أكبر من التماسك والسلام الاجتماعي.

ونحن نكرر التزام جميع الدول بتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وباحترام شديد للقانون الدولي والمعاهدات الدولية القائمة. ونسلّط الضوء بشكل خاص على أعمال المحاكم الدولية، لا سيما محكمة العدل الدولية وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، كونها تعمل على حل المنازعات الدولية التي تحال إليها، وتصدر فتاوى استشارية بشأن مسائل قانونية. ونقدّر أيضا العمل الذي تقوم به المحاكم المتخصصة الهامة، مثل المحكمة الدولية لقانون البحار؛ والمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، من قبيل محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛ والمحاكم الدولية المخصصة؛ والمحكمة الجنائية الدولية. كما نسلّط الضوء على العمل الذي تقوم به المحكمة الدائمة للتحكيم في حل مختلف النزاعات، بما في ذلك النزاعات الإقليمية المتعلقة بالمعاهدات، واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

وفي هذا الصدد، يمكن أن يُنظر إلى تعزيز سيادة القانون بوصفه إحدى أهم الأدوات لتحقيق الاستقرار. ونسلّط الضوء على إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني

بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (قرار الجمعية العامة ١/٦٧)، الذي اتخذ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وبخاصة الفقرة ٢٨ منه، التي تقرّ بمساهمة مجلس الأمن في تحقيق سيادة القانون على الصعيد الدولي.

ومن أجل تحقيق كلما سبق ذكره، فإن التعاون أمر حاسم. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا لتعزيز آليات التعاون على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يمكّن في نهاية المطاف من كفالة تحقيق السلام والأمن الدوليين.

السيد كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة، وأشكر الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الاعلاميتين الثاقبتين والغنيتين بالمعلومات. وأشكر أيضا المفوضة السامية على الخدمات التي أدتها للأمم المتحدة ولقضية حقوق الإنسان.

لقد أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب حربين عالميتين مدمرتين، بقصد إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب كهاتين الحربين. والآن، تظل الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، نقطة محورية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، نحن نشهد عالما غارقا في الأزمات والصراعات.

إن الصراعات المعقدة اليوم تنطوي بشكل متزايد على جهات فاعلة مدججة بالأسلحة من غير الدول، البعض منها مشبّع بالإيديولوجيات المتطرفة. وتلك الجهات الفاعلة تدفع بالاشتباكات عبر الحدود، وتتاجر في السلع غير المشروعة، وتقوّض حكومات، وتزعزع استقرار مناطق بأسرها. وبينما لم يتصور المجتمع الدولي تماما نشوب صراعات كهذه لدى نشوء الأمم المتحدة، فإن منظومة الأمم المتحدة، مع ذلك، وضعت أدوات بارعة ومناسبة تماما أكثر من أي وقت مضى للرد على دلائل التحذير المبكر من نشوب الصراعات وعدم الاستقرار. والمناقشة الجارية اليوم تتيح لنا فرصة ثمينة لتوسيع تركيزنا إلى أبعد من الأزمات القائمة حاليا، والتفكير بشكل استراتيجي في كيفية أن يكون لأدوات الأمم المتحدة تأثير أفضل الآن وفي المستقبل لمنع نشوب الصراعات.

وفي هذا الصدد، تثني الولايات المتحدة على الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية بغية رصد التطورات السياسية في جميع أنحاء العالم وتحليلها، وتنبيه مجلس الأمن والمجتمع الدولي حيال الأزمات المتفاعلة. فعلى سبيل المثال، أقدم الأمين العام المساعد أوسكار فرنانديز – تارانكو في العام الماضي على تحذير المجلس من أن تصاعد الخلافات بشأن النزاع حول الانتخابات في ملديف قد يؤدي إلى أعمال عنف. وساعدت الدعوات إلى ضبط النفس التي وجّهها مسؤولون رفيعو المستوى في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى زيارة الأمين العام المساعد إلى ملديف في الأسبوع الذي سبق الانتخابات، على انتقال سلمي للسلطة. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية، بغية التوصل إلى تحليلها للأمور على نحو أكثر عمقا، والعمل مع مكاتب الأمم المتحدة الأخرى، واتخاذ التدابير اللازمة لتحديد الأسباب المحتملة لإثارة أعمال العنف.

وتستخدم إدارة الشؤون السياسية أيضا ردودا فعالة على سيناريوهات الصراع المحتملة من خلال بعثاتها السياسية الإقليمية. ففي غينيا، على سبيل المثال، شاركت الأمم المتحدة بنجاح، إلى جانب الدبلوماسية الذكية التي مارسها سعيد دجينيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وقتذاك، في جهود الوساطة التي بُذلت قبل الانتخابات التشريعية المقررة لعام ٢٠١٣، عقب إدراكها دلائل رئيسية تحذّر من احتمال نشوب صراع هناك.

وبالمثل، نرحب بفريق خبراء الوساطة الاحتياطي التابع لإدارة الشؤون السياسية. لقد ازداد الطلب على هؤلاء الخبراء كل عام منذ إنشاء الفريق. فهؤلاء والوسطاء يؤدون دورا حاسما في تسوية المنازعات سلميا في منطقة البحيرات الكبرى

في أفريقيا، وفي مالي، حيث يسّر الوسطاء عملية المصالحة الصعبة بين باماكو وجماعات المتمردين في الشمال.

وفي الوقت نفسه، هناك العشرات من المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة، والبعثات السياسية، والوسطاء، والأمين العام الذي يقوم بمساع حميدة يعملون بلا كلل من أجل تسوية الخلافات السياسية. وثمة عامل مشترك بين البعثات الناجحة: إنها بحاجة إلى قيادة سليمة وذات مصداقية، وولايات قوية، وقدرات على الرصد والإبلاغ بشأن المسببات وبؤر الصراع المحتملة. ونحن الآن في حاجة إلى آليات أفضل للتعرف إلى الدلائل المبكرة، واعتماد أدوات الوقاية المناسبة في كل مرحلة من مراحل الصراع، بغية التصدي لأسبابه الجذرية، ووضع حد للإفلات من العقاب، وإنقاذ الأرواح.

إن أحد الجوانب الرئيسية لذلك هو بناء السلام. ففي كل تشكيلة قطرية مخصصة تابعة للجنة بناء السلام، تعمل لجنة بناء السلام على تنسيق الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات المجتمع المدني الوطنية على الصعد السياسية، والاقتصادية، والقضائية. وفي بوروندي، ساعد انخراط رئيس لجنة بناء السلام في العمل بانتظام مع القادة المحليين على كشف بؤر التوتر المحتملة، مثل الممارسات الإشكالية التي تقوم بها القيادة البوروندية، التي كان من المحتمل أن تؤدي إلى تفاقم الاحتكاكات الاجتماعية، وإلى أعمال عنف في الفترة التي سبقت الانتخابات.

وتُذكّرنا عناوين هذه السنة أيضا بأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، يمكنها أن تكون مؤشرا مبكرا لصراع وشيك، فضلا عن العواقب التي قد تنجم عنه. والأعداد الرهيبة من الأشخاص الذين طالهم الخطف، والاحتجاز، والاغتصاب، والقتل، وغير ذلك من أعمال العنف ضد المرأة في العراق على أيدي مسلحي الدولة الإسلامية في العراق والشام، وفي نيجيريا على أيدي أفراد بوكو حرام، تدعونا إلى الشعور بالجزع والقلق الكبيرين. ودعم ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والجهود التي يبذلها المفوض السامي المعني بحقوق الإنسان لهو أداة أساسية في التصدي لهذه المظالم ومنعها.

أخيرا، نرحب بالقرار ٢١٧١ (٢٠١٤) المتخذ اليوم بشأن منع نشوب النزاعات. إننا نتحمل مسؤولية مشتركة للقيام بكلما في وسعنا من أجل التوصل إلى حلول مستدامة للنزاعات، ومنع أعمال العنف وإراقة الدماء. لقد تم إنشاء المجلس لهذا السبب بالذات.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي، على بيانيهما. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة، وأن أهنئها على تقديم القرار المعني بصون السلام والأمن الدوليين، الذي اتخذناه للتو بالإجماع (القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)). لقد شاركت تشاد في التفاوض بشأن هذا القرار وكانت من مقدّميه. إن اتخاذه من جانب المجلس أنعش ذاكرتنا بشأن الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بموضوع منع نشوب النزاعات.

من الواضح أن الافتقار إلى الكفاءة، أو وجود بعض التراخي في استخدام آليات منع نشوب الصراع، أو عدم القدرة على تمييز العناصر التي تسبق نشوب الصراع، لهي أمور تعني غالبا أن الأمم المتحدة لا بد أن تواجه حالة تتصف بالأمر الواقع. ففي العديد من الحالات، تحجم الأمم المتحدة عن اتخاذ إجراءما – لا سيما مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين – إلاّ بعد اندلاع الأعمال العدائية. وكما أبرزته المذكرة المفاهيمية (S/2014/572، المرفق)، لم يتصور أحد في ذلك الوقت عندما أقدم شاب تونسي هو طارق الطيب محمد البوعزيزي، البائع المتجول، على إضرام النار في نفسه، أنه سيطلق العنان للربيع

العربي، بيد أن المؤشرات والدلائل المبكرة كانت مرئية بالفعل في ذاك البلد قبل خمس سنوات. وبالتالي، كان هناك متسع من الوقت لمنع وقوع هذا الحدث.

إن شيئا لا يمكنه أن يبرر سكوت مجلس الأمن أو جموده أو عدم قدرته على منع نشوب الصراع عندما تكون لديه الصلاحيات المحددة للقيام بذلك.

ودورات العنف المفروضة على الأطفال والنساء وكبار السن في جميع أنحاء العالم تبين بوضوح أننا لم نتعلم شيئا من التاريخ، حتى في الوقت الذي نُحيي فيه ذكرى أفظع الجرائم في تاريخ البشرية.

وقد أعربنا جميعا عن أسفنا إزاء تراخي مؤسستنا وتقاعس المجتمع الدولي في إدارة الإبادة الجماعية في رواندا. ولكن ذلك لم يحل دون اندلاع أو تفاقم أعمال العنف في غزة وسوريا والعراق وفي وسط أفريقيا وأوكرانيا، وفي أماكن أخرى. وفي مواجهة الصراعات العديدة التي تهز العالم اليوم، ثمةما يبرر اعتقادنا بأن الأمم المتحدة أبعدما تكون عن الاضطلاع بمهمتها الرئيسة المتمثلة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وينبغي أن تحفز هذه الحقيقة المحزنة مجلس الأمن على كسر النمط الذي درج عليه، والذي يتلخص في اتخاذ قرارات وفرض جزاءات، واستخدام الصلاحيات المخولة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة واستعمال جميع الوسائل المتاحة له من أجل تحسين منع نشوب الصراعات وصون السلام والأمن في العالم.

وتشاد ترحب بمبادرة المجلس تنظيم بعثات مؤلفة من الممثلين الدائمين لزيارة البلدان التي تمر بحالات صراع من أجل الإلمام بحقيقة الوضع على أرض الواقع. ومن المهم أن يضع المجلس نهجا جديدا شاملا وجامعا لمنع نشوب الصراعات، يركز في سياق إجراءاته على التنمية البشرية للدول، فيما يتفادى قدر الإمكان احتمال التدخل الخارجي الذي يمكن أن يتسبب في اندلاع صراع مصطنع ذي عواقب لا يمكن التكهن بها.

ونعتقد أيضا أن ضعف المجلس يرجع، في جانب منه، إلى تواتر استخدام الأعضاء الدائمين لحق النقض، فضلا عن الافتقار للرؤية المشتركة في نشر عمليات حفظ السلام. ونعتقد أن صون السلام والأمن ينبغي ألا يُنظر إليه ببساطة باعتباره آلية لمنع صراع وشيك، وإنما بمثابة نظام للإنذار المبكر يمكن أن يكشف أسباب الصراع. ولن تجد الأمم المتحدة نفسها مضطرة لبذل جهود جبارة لإدارة الأزمات في جميع أرجاء العالم إذاما تم اعتماد سياسة جيدة لمنع نشوب الصراعات. وقد قال الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي عن حق، في خطاب ألقاه في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ٢٠١٢،

”إن الصراعات، التي غالباما تكون تسويتها طويلة وصعبة ومعقدة، ليس من الصعب التنبؤ بها. فمعظمها يظل يغلي لفترة طويلة قبل أن ينفجر وتلك التوترات الكامنة معروفة للجميع. ولكن من الواضح أن المجتمع الدولي نادراما يعبئ جهوده لاحتوائها في مرحلة لا يزال هناك فيها متسع من الوقت للقيام بذلك“.

ومجلس الأمن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تحسين الاتجاه الحالي في منع نشوب الصراعات وصون السلام والأمن الدوليين. والتناقضات في هذا الصدد هي من بين أسباب عدم فعالية المجلس. فالمصالح الاستراتيجية قد قسمت العالم منذ عهد بعيد إلى مناطق للنفوذ، مما يجعل من الصعب أو المستحيل اتخاذ قرارات في بعض الحالات. وهذا هو الحال عندما يتعلق الأمر بالصراعات الكثيرة في أفريقيا والشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، حيث تكون جميع الأعراض واضحة. والتجاوزات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المُرتكبة في بعض البلدان معروفة جيدا ولكن يُسمح لها، لأسباب غير معلنة، بالوصول إلى ذروتها.

غير أنه جرى اتخاذ العديد من المبادرات في الأمم المتحدة، ولا سيما من قبل الأمين العام. ولكن النتائج لا تلبي

التوقعات، بسبب الافتقار إلى التآزر في الجهود التي تبذلها الأجهزة المختلفة. وعلاوة على ذلك، لا توجد أداة تقييم حقيقية لتحسين قياس فعالية الجهود المبذولة. ونعتقد أن مجلس الأمن يمكنه أن يزيد من فعاليته عن طريق إقامة تعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات وصون السلام والأمن.

وبخصوص أفريقيا، فإن الاتحاد الأفريقي هو أحد أكبر المنظمات بعد الأمم المتحدة ولديه هيئات مماثلة، أهمها مجلس السلام والأمن. وعلى الصعيد دون الإقليمي، لدينا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك إلى جانب كيانات أخرى. وتحت رعاية الاتحاد الأفريقي، تعزز تلك المنظمات البحث عن السلام والأمن من خلال اتخاذ إجراءات وقائية، ثبتت فعاليتها في بعض الأحيان.

ونشيد بالتعاون القائم في إطار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويمكن أيضا توسيع هذا النموذج ليشمل مناطق التوتر الأخرى في العالم – ومن ذلك على سبيل المثال التعاون مع جامعة الدول العربية فيما يتعلق بالمشاكل في الشرق الأوسط، أو مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويجب على المجلس أن يستخدم مصادر المعلومات المتاحة له لزيادة فعاليته في بلد ما. ولذلك، فإن التقارير الدورية لمنظمات حقوق الإنسان والجماعات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني توفر مؤشرات وعلامات إنذار، ربما تساعد على منع نشوب الصراعات في البلدان التي تتناولها تلك التقارير. كما أن وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، تطلع الأمم المتحدة بصورة يومية على الحالات السائدة في مختلف البلدان. ويمكن لمجلس الأمن، بوصفه جهازا رئيسيا من أجهزة منظومة الأمم المتحدة، أن يوفر مساعدة فعالة للأمين العام وممثليه ومبعوثيه الخاصين عن طريق اتخاذ قرارات حازمة وغير منحازة وذات صلة.

وتكمن جذور عدم فعالية الأمم المتحدة في جانب منها في أنه جرى ببساطة إضعاف سلطة الأمين العام ليقوم بدور إداري دون أن تكون لديه وسيلة حقيقية للإكراه. وفي هذا الصدد، من شأن دعم مجلس الأمن للأمين العام أن يتيح له ولفريق معاونيه الاضطلاع بدوره في الدبلوماسية الوقائية على نحو أفضل.

السيد ندوهونغريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم ووفد بلدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن منع نشوب النزاعات وعلى المذكرة المفاهيمية الشاملة التي عممتموها على الدول الأعضاء (S/2014/572، المرفق).

وأود أولا أن أنوه بتفاني المملكة المتحدة داخل المجلس فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات. وأذكر أنه خلال الرئاسة السابقة للمملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٣، عقد الرئيس جلسة بشأن منع نشوب النزاعات (انظر s/PV.6982) جرى التركيز خلالها على الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعمنا للقرار المتخذ اليوم ٢١٧١ (٢٠١٤)، الذي عرضته المملكة المتحدة وشاركت أغلبية كبيرة من أعضاء المجلس، بما في ذلك رواندا، في تقديمه.

وأشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية. وحضوره هنا اليوم يبرز مرة أخرى التزامه بمنع نشوب الصراعات باعتباره في صميم عمل مكتبه. كما أشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافانيثيم بيلاي على أخر إحاطة إعلامية تقدمها إلى المجلس بهذه الصفة. ونتمنى لها كل النجاح في مساعيها في المستقبل.

تسلط المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة المفتوحة التي قدمتها الرئاسة الضوء بصورة ملائمة على ضرورة انتقال مجلس الأمن من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. وفي ظل كثرة الصراعات المأساوية والملحة التي لا تزال مستمرة في عالم اليوم، إذا أُريد للمجلس الاحتفاظ بأهميته، فلا مفر من أن يُحسن سجله وذلك بالفهم الكامل لإشارات الإنذار المبكر للصراع والاستجابة من خلال اتخاذ إجراءات في وقت مبكر.

وعلى الرغم من أن منع نشوب الصراعات قد أصبح حجر الزاوية لعمل الأمم المتحدة في أعقاب الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا في عام ١٩٩٤، فإن تزايد الصراعات داخل الدول، وذلك أساسا في القارة الأفريقية وفي الشرق الأوسط، يدل على أن مفهوم منع نشوب الصراعات قد أصبح مفهوما نظريا أكثر منه واقعا عمليا. وتظهر أنشطة مجلس الأمن خلال السنوات الماضية تزايد الاهتمام بإدارة الأزمات وليس بمنع نشوب الصراعات، حيث لا يتم النظر في المسألة الأخيرة سوى مرة أو مرتين في السنة وذلك باعتبارها مناقشة مواضيعية.

غير أن ذلك لا يعني أن الأمم المتحدة لا تزال مكتوفة الأيدي في الجهود المبذولة لمنع نشوء الصراع أو الانتكاس إليه. ففي الواقع، حدثت زيادة هائلة في مستوى الدبلوماسية الوقائية الدولية والجهود الدبلوماسية لصنع السلام وعمليات بناء السلام وحفظ السلام – وهي جهود تضطلع الأمم المتحدة بالجانب الأكبر منها، وفي الآونة الأخيرة، بالشراكة مع المنظمات الإقليمية.

وأود هنا أن أثني على الأمين العام لجهوده التي لا تعرف الكلل في منع نشوب الصراعات، بما في ذلك عن طريق إعداد وثائق إطارية هامة ومن خلال ممارسة مساعيه الحميدة في جميع أنحاء العالم.

لكن كما أشار إلى ذلك الأمين العام، فإن النبأ السار لا يصنع خبرا، وقد كانت معظم جهوده مثمرة.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة مجهزة لأن تفهم تماما أن الحالات المختلفة تتطلب مرونة لأن الظروف تتغير ويجب أن تتخذ مجموعة من التدابير الممكنة، بما في ذلك إجراء تغييرات هيكلية على المدى الطويل وتغييرات تشغيلية على المدى القصير على السواء، للتعامل مع إشارات الإنذار المبكر لحالات قد تؤدي إلى نشوب صراعات.

ونعتقد أن أولوية الوقاية تكمن في فهم الأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية لكل صراع معين، وأننا يجب أن نتخذ تدابير فعالة لمعالجتها. وتشكل قدرات الإنذار المبكر والاستجابة شرطا أساسيا للوقاية المبكرة الفعالة. وذلك موضوع أثارته رواندا في مجلس الأمن عندما عقدنا، خلال رئاستنا الأولى في نيسان/أبريل ٢٠١٣، جلسة بشأن منع نشوب الصراعات في أفريقيا من خلال معالجة الأسباب الجذرية، انتهت باعتماد بيان رئاسي (S /PRST /2013/4).

وكما يدرك المجلس، يتمثل أحد أكبر التحديات في منظومة الأمم المتحدة في قدرة الأمانة العامة على منع نشوب الصراعات، كما ورد في توصيات تقرير فريق الإبراهيمي بشأن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الصادر في عام ٢٠٠٠. وشكل اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) والتي تتبنى مفهوم المسؤولية عن الحماية وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الأمم المتحدة فيما يخص إنشاء قدرة إنذار مبكر، خطوة إيجابية إلى الأمام. ومع ذلك، نادراما تستخدم آليات الإنذار المبكر لمواجهة الأزمات المتكررة، ناهيك عن منع وقوعها. ولذلك، ندعو مجلس الأمن، وخاصة الأعضاء الدائمين فيه، إلى زيادة الاستفادة من عمل مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية وعمل المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية، ودعمهما.

وينبغي دعم مبادرة الأمين العام، ”الحقوق أولا“، وتنفيذها بحيث تتمكن المنظمة من التصدي بفعالية لتصاعد الأزمات والحد منها بشكل تصحيحي. وتمثل حماية حقوق الإنسان إحدى أكثر الأدوات فعالية لمنع نشوب الصراعات. والنجاح في تعزيز وحماية الحقوق وضمان المساءلة عن الانتهاكات وسيلة فعالة لوقف تصعيد الصراعات وتفادي التكاليف البشرية والمالية للأزمات الإنسانية. ولهذا السبب، ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، دعم الدول الأعضاء في تعزيز سيادة القانون وبناء القدرات في مجال آليات المساءلة، بما في ذلك المؤسسات القضائية.

ولا ينبغي التقليل من الدور المتطور للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الصراعات. ونحن ندرك أهمية دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية التابعة له في منع نشوب الصراعات وتخفيف حدتها في قارتنا. وندرك أيضا أهمية دور لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية المخصصة في معالجة الانتكاس المتكرر إلى الصراع. ومن المهم أيضا أن نعترف بدور المنظمات الأخرى في دعم واستكمال دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلام والوساطة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية أو في الجهود المشتركة في مجال التعمير خلال فترةما بعد انتهاء الصراع.

في الختام، أناشد مجلس الأمن استكشاف سبل معالجة منع نشوب الصراعات ليس من خلال المناقشة المواضيعية السنوية، التي لها تأثير محدود في الميدان، ولكن من خلال إجراء مناقشات خاصة ببلدان معينة. ونعتقد أن الاستخدام الأكثر تواترا للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة وزيادة التركيز في استخدام جلسات استكشاف الآفاق والاجتماعات الخاصة ببلدان بعينها للفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، هي أمور يمكن أن تساعدنا على تلبية ذلك النداء.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما نتقدم بخالص الشكر للمفوضة السامية على خدمتها الوظيفية الاستثنائية.

إننا نرحب باتخاذ القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، الذي شاركت ليتوانيا بكل سرور في تقديمه.

يضطلع المجلس بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولكنه في كثير من الأحيان لا يضطلع بهذه المسؤولية إلا عندما يحتدم الصراع وتبلغ الخسائر في الأرواح مستويات مرتفعة للغاية بشكل لا يمكن تجاهله.

وتمثلت الحالة الصارخة لعدم تحرك المجلس في الإبادة الجماعية في رواندا، التي جرى إحياء ذكراها السنوية العشرين في وقت سابق من هذا العام. وقد حذر قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، روميو داليير، الأمم المتحدة من وجود خطط لتنفيذ مذبحة ضد التوتسي وعرض مداهمة مخابئ الأسلحة في كيغالي. وأصر على أنه حيثما وُجدت الإرادة وُجد السبيل. ولم تكن ثمة إرادة وقتلما يناهز ٨٠٠ ٠٠٠ شخص خلال فترة المائة يوم التالية. والأمثلة كثيرة على اتخاذ إجراءات قليلة جدا ومتأخرة جدا، مما أدى إلى خسارة الكثير من الأرواح وتحمل التكاليف الباهظة للتعامل مع صراع مكتمل الأركان.

من ناحية أخرى، عندما استخدمت الأمم المتحدة صلاحياتها بشكل استباقي، تمكنت من منع وقوع أزمات كبرى. ويتمثل أحد الأمثلة في اليمن، وهو مثال أشار إليه من قبل وفد المملكة المتحدة. ومما يدل على أهمية العمل الوقائي المبكر وساطة الأمم المتحدة في مرحلةما بعد انتخابات بنغلاديش في عام ٢٠١٣ والمساعي الحميدة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، جنبا إلى جنب مع مشاركة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

استجابة لاندلاع العنف في قيرغيزستان في عام ٢٠١٠، والعمل غير المرئي في كثير من الأحيان لفريق خبراء الوساطة الاحتياطي في العشرات من المفاوضات حول العالم.

واليوم، في وقت يواجه فيه المجلس عددا غير مسبوق من الصراعات وأربع حالات طوارئ إنسانية من المستوى ٣، في مواجهة نقص مزمن تقريبا في الأموال المخصصة للأنشطة المنقذة للحياة، فإننا نحن بحاجة إلى نقلة نوعية في منع نشوب الصراعات.

وكما يشير إلى ذلك قرار اليوم، فإن منع نشوب الصراع هو عملية معقدة تتكون من عناصر مترابطة ومتكاملة وغير متسلسلة. وأود أن أركز على عدد قليل منها.

أولا، فيما يتعلق بالإنذار المبكر الذي يُنفذ بشكل مستنير، فإن منظومة الأمم المتحدة، بأفرقتها القطرية الموجودة في ١٣٦ بلدا، ووجودها الخاص بحفظ السلام والممثلين والمبعوثين الخاصين، في وضع جيد للقيام بإنذار مبكر سليم وتقديم معلومات مباشرة من الميدان. وتعزيز التآزر والتفاعل بين قدرات الإنذار المبكر الخاصة بالمنظمة وتلك التي تملكها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر ضروري. وآليات الإنذار المبكر موجودة بالفعل داخل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. لذلك، فإننا نرحب بالدعوة في القرار إلى بحث كيف يمكن للتعاون مع المنظمات الإقليمية أن يسهم في آليات الإنذار المبكر والإجراءات الوقائية.

ويجب على المجلس الاستفادة بشكل أفضل من المعلومات الآتية من الميدان من خلال الحوارات التفاعلية والإحاطات الإعلامية، بما في ذلك بشأن الحالات المثيرة للقلق غير المدرجة رسميا في جدول أعماله. ويرى وفد بلدي إمكانات كبيرة في الإحاطات الإعلامية التي تقدمها إدارة الشؤون السياسية وإحاطات استكشاف الآفاق والإحاطات الدورية الخاصة بحقوق الإنسان، على النحو الذي اقترحته المفوضة السامية في هذا الصباح. ويمكن لجعل هذه الإحاطات الإعلامية أقل رسمية وأكثر مرونة ومبنية على الاحتياجات، مع التركيز على التفاعل، تبديد بعض الحساسيات المتعلقة بمناقشة المجلس لحالة معينة. وزيادة تحسين القدرات التحليلية والتقييمية لإدارة الشؤون السياسية ستكون مفيدة في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، تؤدي مفوضية حقوق الإنسان والمستشاران الخاصان المعنيان بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن الحماية دورا رئيسيا في دق ناقوس الخطر في وقت مبكر. ويتماشى تزويد الدول الأعضاء بمعلومات على وجه السرعة دون حذف أو تعديل عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان تماما مع مبادرة الأمين العام، ”الحقوق أولا“، التي نؤيدها بكل إخلاص. ونرحب، في هذا الصدد، بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى دمج مراقبة حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام.

ويتمثل العنصر الثاني في الوساطة المبكرة. وكما قال الأمين العام، فإن العمل المبكر مهم. ويعترف وفد بلدي بالوساطة كأداة هامة لنزع فتيل الصراعات الناشئة. ويمكن الاستعانة بالمساعي الحميدة للأمين العام ووسطاء الأمم المتحدة في أبكر مرحلة ممكنة، وذلك مع حسن التقدير اللازم. ولتعزيز فعالية هذه الأداة بعينها، ينبغي توفير المزيد من الدعم لتعزيز قدرات دعم الوساطة لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك وحدة دعم الوساطة، وفريق الخبراء الاحتياطي وقائمة الخبراء.

ويتمثل العنصر الثالث في ضمان المساءلة. وتشكل الاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان والعمل قبل أن تصل إلى أبعاد مأساوية شاغلا أساسيا للإجراءات الوقائية. وكما نعلم، فإن انتهاكات حقوق الأقليات والعنف الجنسي والجنساني والتعصب والاضطهاد القائم على أساس العرق أو المعتقد هي

من بين الأسباب الجذرية للصراعات والأزمات الإنسانية. وإذا لم تتم معالجتها، فإن المظالم المشروعة الناجمة عن الإقصاء والتهميش وانعدام المساءلة وغياب القانون من شأنها إشعال الصراعات أو إعادة إشعالها.

وثمة عنصر حاسم، في رأينا، في مجال منع نشوب الصراعات، يتمثل في وضع حد للإفلات من العقاب وضمان العدالة للجميع. فصوت المجلس القوي واتخاذه لإجراءات لدعم سيادة القانون والمساءلة والعدالة أمر مهم للغاية. ولجان الحقيقة والمصالحة الوطنية ولجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق التي تتناول فظائع الماضي عناصر أساسية لمنع العودة إلى الصراع، وتستحق دعم المجلس الكامل. ويجب علينا أيضا تقديم كل الدعم اللازم للدول في استعادة نظمها القضائية والتحقيق مع مرتكبي الأعمال الإجرامية خلال فترة الصراع ومقاضاتهم. وتمشيا مع مبدأ التكامل، فإن للآليات والهيئات القضائية الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، دورا هاما في التصدي للإفلات من العقاب وضمان العدالة للضحايا، وبالتالي إرساء أسس السلام الدائم.

السيد أويرثابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أشكر الرئاسة على عقد مناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يصادف هذا العام الذكرى المئوية لاندلاع الحرب العالمية الأولى التي أدى الدمار الناجم عنها وتكاليفها الباهظة، سواء في الأرواح البشرية أو الأضرار المادية، إلى إنشاء عصبة الأمم والتي كانت محاولة مبتكرة لوضع حد للحروب بين الدول من خلال إنشاء هيئة متعددة الأطراف.

ومن حسن الحظ أن الإخفاق في الحيلولة دون نشوب الحرب العالمية الثانية لم ينه تصميم المجتمع الدولي على العمل من أجل تعزيز السلام بإنشاء الأمم المتحدة.

بيد أن طابع الصراعات اختلف منذ ذلك الحين. فنحن الآن نعيش في عصر تهيمن عليه الصراعات الداخلية، عصر حيث توجد انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها الإبادة الجماعية. ومع ذلك، هنالك شيء لم يتغير وهو الصراعات التي يمكن تجنبها. في الغالبية العظمى من الحالات، وقبل اندلاع الصراع هناك مؤشرات واضحة ينبغي أن تكون بمثابة إنذار مبكر لنا. وللأسف، فإن المجتمع الدولي والمجلس قد أظهرا في الكثير من الحالات عدم قدرتهما إما على إدراك هذه المؤشرات الأولى في الوقت المناسب أو العمل على نحو حاسم في منع نشوب الصراع.

إن تنامي الصراعات قد جعل المواراد السياسية والاقتصادية للمجتمع الدولي والمجلس محدودة في تصديهما بفعالية للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. وبالمثل، فقد شهدنا انتشار الأزمات الإنسانية التي تثير القلق بصورة متزايدة. ونتيجة لتلك الصراعات، حدث بعض الانخفاض في تمويل الجهود المبذولة في مجال المساعدة الإنسانية، الأمر الذي يبدو أنه هيكلي ولا يقوم على الأزمة الظرفية التي تجري معالجتها. هذا السيناريو يعني أنه ينبغي لنا أن نفكر بجدية في دور المجلس في منع نشوب الصراعات لكي يتمكن من الوفاء بالتزاماته في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

إن المبدأ الأساسي للسيادة ينشأ عنه اختصاص الدول والتزامها بحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، وفقا لما تنص عليه الفقرة ٣ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن الصراعات الداخلية التي تؤثر عليها من خلال معالجة الأسباب الجذرية لتلك الصراعات. ولا تنطبق الإجراءات التي يتخذها مجلس إلا على الحالات التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وينبغي له تجنب أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول. يجب على مجلس الأمن أن يركز جهوده في منع نشوب الصراعات بطريقة منسقة، وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات

الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع الوكالات الأخرى التي تركز جهودها على منع نشوب الصراعات، وتحقيق التنمية المستدامة. وهناك صلة لا يمكن إنكارها بين الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة والصراعات داخل الدول وفيما بينها.

ويجب أن يركز المجتمع الدولي على معالجة هذه الأسباب بنهج يأخذ في الاعتبار القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ويشجع على اتباع نهج شامل، نهج يعالج الأسباب الأساسية للمشكلة ويتجنب تناول خطة التنمية من ناحية الأمن فحسب.

علينا أيضا التصدي للظروف التي تؤدي إلى توسيع نطاق الإرهاب، وهي أحد العناصر التي يتزايد تأثيرها في العديد من حالات الصراع. إن ميثاق الأمم المتحدة يعطي مجلس الأمن مجموعة متنوعة من الأدوات، أي تلك المتعلقة بالوساطة والمصالحة والتحكيم والأحكام القضائية، التي يمكن أن تستخدم في تسوية الصراعات. وبالمثل، فإننا شهدنا فعالية الأدوار التي يؤديها الأمين العام من خلال مساعيه الحميدة، ومن خلال مبعوثيه وممثليه الخاصين، فضلا عن مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يشجع القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) الذي اعتمدناه اليوم، الأمينَ العام على مواصلة بذل مساعيه الحميدة من أجل تيسير التوصل إلى اتفاقات شاملة وتحقيقها. ونأمل أن يتجسد تجديد التزام مجلس الأمن هذا في الحقائق على أرض الواقع.

تعتقد الأرجنتين أنه يجب على المجلس أن يأخذ في الحسبان، في جملة أمور، أن مكافحة الإفلات من العقاب، وتحقيق العدالة هما عاملان يمنعان نشوب الصراع والاتجار غير المشروع بالأسلحة. ومكافحة الإفلات من العقاب أمر يمنع نشوب النزاعات كذلك. إنها تجعل المجتمع أقوى وتعزز الديمقراطية، وفي هذا السياق، فإن المحكمة الجنائية الدولية بالتأكيد هي أهم عنصر من عناصر الدبلوماسية الدولية وتأتي في صميم نظام العدالة الدولي. ولكن يجب أن يكون لدينا ما يكفي من اللوائح المتعلقة بنقل الأسلحة التقليدية. لا يمكننا أن نتوقع عمل المجلس في صون السلم والأمن الدوليين أن يغدو فعالا إذا سمحنا، في نفس الوقت، للدول الأعضاء بتوفير الأسلحة لأطراف الصراع.

وأخيرا، يجب أن يشكل البعد المتعلق بمنع نشوب الصراعات جزءا من عمل المجلس في سياق السياسة الدولية الحالية. ويجب على المجلس أن يجدد التزامه بمعالجة منع نشوب الصراعات المسلحة، وعلى الدول التي يتألف منها المجلس أيضا أن تبدي إرادة سياسية قوية بشأن استخدام الأدوات الموجودة تحت تصرف المجلس، والتزام حقيقي بتعددية الأطراف، وبذلك يتم التغلب على الانقسامات التي كثيرا ما تفرقنا، الأمر الذي يحول دون اتخاذ المجلس إجراءات بخصوص بعض بنود جدول الأعمال. وللأسف فإن ثمن الفشل يعرفه الجميع. ومن منطلق أخلاقي وسياسي، لا يمكن للمجلس أن يستمر على هذا النحو.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية، وعلى المذكرة المفاهيمية المتميزة التي سبق أعدادها هذه الجلسة (S/2014/572، المرفق)، ونشيد بوفد بلدكم على المبادرة التي أسفرت عن اعتماد القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) بالإجماع هذا الصباح. ونشكر معالي الأمين العام على ملاحظاته الواقعية بشأن الصراعات وما يترتب عليها من عواقب في كل أنحاء العالم. ونعرب عن تقديرنا للمفوضة السامية لحقوق الإنسان المنتهية ولايتها، السيدة نافي بيلاي، وهي القاضية الأفريقية التي تحظى باحترام كبير ونفخر أيما فخر بها وحظينا بتوليها مهام ذلك المكتب على مدى السنوات الست الماضية. ونحيي شجاعتها وعدالتها وتفانيها والتزامها بحماية الكرامة الإنسانية. ونتمنى لها كل النجاح في مساعيها المستقبلية.

ولكي نفهم فترات الاضطراب والفوضى، يوصي إدموند بورك، أحد أبناء بلدك، سيدي الرئيس، في بحثه عن أسباب

حالات السخط بوجوب دراسة المزاج العام في تلك الأوقات. وفي عالمنا اليوم، من الواضح أن المزاج الملموس هو التشاؤم واليأس. إن الصراعات والاضطرابات التي تنغص السلام والهدوء العامين تسبب الخوف وعدم الارتياح في كل مكان. ويتساءل الناس عما إذا كنا فعلا نشهد اليوم دنو يوم القيامة ونهاية العالم. وقد رددت هذا الشعور الهيئة المرموقة، صندوق كارنيغي للسلم الدولي، في مقال نُشر مؤخرا بعنوان ”هل العالم في طريقه للانهيار؟“ وتضمن إجراء تقييم لحالات عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم.

ويبدو أن للصراعات في الوقت الحاضر دوراتها الزمنية. ويبدو أن لها آلية ذاتية تعطيها الطابع الفوري للانفجار، مما يتيح حيزا أو وقتا ضيقا للتدخل والوساطة والمصالحة. وقد غدا منع نشوب الصراعات موضوعا متكررا في مداولات مجلس الأمن. إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تضطلع دوما بأنشطة منع نشوب الصراعات وحلها وإدارة حالاتما بعد الصراع. ويجتمع مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي مع مجلس الأمن التابع الأمم المتحدة بشكل منتظم لمعالجة حالات الصراع في أفريقيا. كما أن آليات أخرى مثل استخدام المساعي الحميدة والشخصيات البارزة، والأطر المؤسسية مثل الهيئة الحكومية الدولية من أجل التنمية يتم استعمالها لمعالجة الصراعات في أفريقيا. والمسؤولية عن الحماية كانت في البداية فكرة أفريقية وأصبحت الآن جزءا لا يتجزأ من أنشطة الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها. واحترام سيادة القانون ومعارضة التغييرات غير الدستورية للحكومات كانا أيضا من بعض التدابير التي وضعتا الاتحاد الأفريقي لمنع نشوب الصراعات في منطقتنا.

وقد عدد الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان طابع مختلف الصراعات وعواقبها. ويمكن لعوامل مختلفة، بما في ذلك الأطر الدستورية الهشة، وانعدام الحكم الرشيد، والتنافس على الموارد الطبيعية المحدودة، والتفاوت الاقتصادي، أن تجتمع معا لتجعل الدولة عرضة للصراع، والصراعات تخلّف معاناة إنسانية كبيرة وخسارة اقتصادية جسيمة. والصراعات تعيق التنمية، وفي بعض الحالات، بل حتى تعكس مسارها. ويقول البروفيسور مايكل تشالمرز، في تحليله لتكاليف منع نشوب الصراعات، إن استثمار دولار واحد في الإجراءات الوقائية يوفر ١٠ دولارت من تكاليف الانعاش التي يتحملها المجتمع الدولي والدولة المعنية والدول المجاورة.

وهذاما يبين بوضوح أهمية العمل الوقائي لاستباق نشوب النزاعات.

وثمة بعد مهم آخر في إطار الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاع يتمثل في تقييد الحصول على الأسلحة بالنسبة للجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات الإرهابية لوالعصابات الإجرامية، التي لا تتردد عموماً في الانخراط في أعمال عدائية ضد الدول والمجتمعات، أو في الجماعات المتنافسة. وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة يجعل ذلك مهمة صعبة للغاية. وندعو المجلس إلى الاهتمام باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه وضمان احترام كل الجهات الفاعلة لأحكام تلك المعاهدات بشكل صارم.

واستكشاف الآفاق والإنذار المبكر من الأدوات المتاحة للمجلس لمنع نشوب النزاعات. وهي تتيح للمجلس رؤية بعيدة المدى للحالات من أجل تيسير كشف وتقييم القضايا التي قد تنشأ في المستقبل وتحمل في طياتها احتمال التسبب في نشوب نزاع أو أزمة. والأدوات المنصوص عليها في المادة ١ من الفصل الأول وفي الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بشأن دور المجلس في منع وإزالة أسباب النزاع لا تعمل بمعزل

عن غيرها، ومن الواضح أن وسائل تطبيقها محددة حسب السياق. والاستراتيجيات بحكم طبيعتها استباقية، وتتوقف فعاليتها على الإنذار المبكر. ولذلك، يجب أن تبذل الجهود لبناء الثقة مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية الرئيسية قبل أن تصل الأزمة إلى نقطة اللاعودة.

وعلى الأجهزة المختلفة في منظومة الأمم المتحدة أن تؤدي دورها في منع نشوب النزاع. ولا بد أن تعمل تلك المكاتب بطريقة متسقة وألا تقدم تحليلات متباينة بشأن حالات النزاع المحتملة. والمجلس قد التزم باتباع النهج الوقائي في إدارة النزاعات في القرار ١٦٢٦ (٢٠٠٥). والمجلس لديه القدرة على الاضطلاع بدور محوري في عملية تعبئة الإرادة السياسية وتأمين التمويل مسبقاً وبناء القدرات في الميدان وتشجيع استخدام نطاق كامل من أدوات الدبلوماسية الوقائية. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أيضا الدور المهم الذي يمكن أن يقوم به مكتب الأمين العام في منع نشوب النزاعات والحد من أثرها.

ولذلك، نرى أن الوقت قد حان لكي تستخدم الأمم المتحدةما لديها من موارد، كل مواردها، للعمل تحسباً من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

السيدة كنغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونود أن نعرب عن تقديرنا لإنجازات المفوضة السامية، السيدة نافي بيلاي، خلال السنوات الست الماضية، ونشكرها على اضطلاعها بولايتها الحيوية الأهمية بتفان.

منع نشوب النزاعات هو السبب الذي من أجله أنشئت الأمم المتحدة. وهذا مكرس في السطر الأول من الميثاق، وهو أمر أساسي في اضطلاع هذا المجلس بمسؤوليته. والوقاية من النزاع خير من العلاج دائماً. وكما ذكر الأمين العام صباح اليوم، عندما تأتي الإجراءات متأخرة، تقاس العواقب بأرواح البشر. ولكن تكلفة الحرب الأهلية تبلغ حوالي ٣٠ عاماً من الناتج المحلي الإجمالي. ويستغرق التعافي ١٤ عاماً في المتوسط. تلك عواقب مذهلة قد تتجاوز أكثر من جيل. فمن الطبيعي أن ينصب التركيز على الأزمة، ولكن هذا ينطوي على قصر النظر. فالوقاية أكثر فعالية من حيث التكلفة.

وتكلفة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي حقق نتائج ملموسة من حيث الوقاية في أماكن مثل غينيا، تبلغ أقل من ١٠ ملايين دولار سنوياً، في حين أن أصغر عملية لحفظ السلام تكلف قرابة خمسة أضعاف ذلك؛ وأكبرها تزيد تكلفتها على ١٥٠ ضعفاً.

وعلامات الإنذار المبكر للنزاع تتراوح من الإشارات السياسية، كالاضطرابات الاجتماعية، إلى الأزمات الإنسانية. ودور وسائط الإعلام والمجتمع المدني في تسليط الضوء عليها يكتسي أهمية بالغة. والأجهزة المختلفة في الأمم المتحدة تكون في وضع أفضل لرصد علامات الإنذار المبكر من البعثات إلى المبعوثين إلى الجهات الفاعلة في مجال التنمية. والأمم المتحدة تحتاج إلى نهج فعال على نطاق المنظومة لضمان أن يتم ذلك على نحو فعال.

والمعلومات ليست كافية، بالطبع. واستراتيجيات الوقاية الناجعة يجب أن تستند إلى تحليل قوي. وإدارة الشؤون السياسية تقوم بدور استباقي في تحليل النقاط الخلافية المحتملة واسترعاء نظر المجلس إليها. ونحن نرحب أيضا بنمط زيادة الإحاطات الإعلامية من المفوضة السامية لحقوق الإنسان. ونرحب بتقديم إحاطة شهرية غير رسمية من خلفها، كما اقترحت هي ذلك. ونحن نقول باستمرار إن انتهاكات حقوق الإنسان يمكن أن تكون واحدة من أهم مؤشرات الإنذار المبكر – نذير المتاعب.

وتمثل مبادرة الحقوق أولاً انعكاساً مباشراً لذلك الارتباط. ومن بين نقاط العمل الست التي تتألف منها إبلاغ معلومات صريحة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويجب تشجيع ثقافة إبلاغ المجلس هذه.

ولنفس السبب، نؤيد تقديم المزيد من الإحاطات الإعلامية من الممثلين الخاصين والمستشارين بشأن منع الإبادة الجماعية، والمسؤولية عن الحماية، والعنف الجنسي، والأطفال والتراع المسلح. ونؤيد أيضا تقديم إحاطات إعلامية من رئيس هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة، نظراً لأن دور تلك الوكالة في دعم المشاركة السياسية للمرأة حيوي الأهمية للحد من مخاطر التراع. وينبغي لنا أيضا زيادة استخدام الاجتماعات بصيغة آريا مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، التي كثيراًما تحقق مستوى رفيعاً من الفهم لمجريات الأحداث على أرض الواقع.

إن كل علامات الإنذار المبكر في العالم لن يكون لها جدوىما لم يتصرف المجلس على أساسها. وفي هذا الصدد، يجب أن نمارس النقد الذاتي؛ سجلنا غير حافل. ففي سوريا، على سبيل المثال، أخفقنا في اتخاذ إجراءات مبكرة في حين أدى القمع الذي تمارسه حكومة الأسد إلى ذلك التراع المدمر وزعزعة الاستقرار الذي تعاني سوريا منه اليوم. لماذا كان لدينا هذا السجل الذي تكتنفه الشكوك في مجال الوقاية؟ لقد سعى المجلس جاهداً للاتفاق بشأن تحقيق التوازن بين الاستجابات المبكرة بما فيه الكفاية مع مراعاة المسؤولية الأساسية للجهات الفاعلة الوطنية. و لم نحقق ذلك التوازن بشكل صحيح حتى الآن، لكن لا بد لنا من تحقيقه.

وإزاء الإنذار المبكر، يتعين أن يجري العمل بطريقة استراتيجية، من خلال التركيز على نقاط التأثير الأكثر فعالية. وينبغي لنا أن نستخدمما لدينا من أدوات بشكل استباقي مع تكثيف استجابتنا تدريجياً حسب الاقتضاء. وينبغي أن نتعاون مع المنظمات الإقليمية. والعمل المبكر أمر حيوي في جميع الحالات. وهناك عدد من المجالات التي يمكننا أن نفعل فيهاما هو أكثر من ذلك.

أولاً، علينا أن ندعم الأمين العام – مساعيه الحميدة، جهود الدعوة والوساطة – وممثليه. ودعمنا لمبادرات المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى شفاهة مثال جيد على ذلك. وينبغي أيضاً أن نكون أكثر استباقية في تكليف بعثات تقصي الحقائق التي يمكن أن يكون لها أثر رادع قوي، ولجان التحقيق، مثل تلك المعنية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونتفق مع المفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن حاجة المجلس للنظر بجدية واتخاذ إجراءات إزاء توصيات تلك اللجان وضرورة أن يكون لتلك اللجان قنوات اتصال رسمية بالمجلس.

ثانياً، ينبغي لنا تأييد مبادرة الحقوق أولاً ودعمها سياسياً وعملياً كيما تحقق كامل إمكاناتها الوقائية.

ثالثاً، يمكننا الإجادة في دمج الجزاءات في استجاباتنا. فمجرد التهديد بفرض جزاءات يمكن أن يأتي بالطرفين إلى طاولة المفاوضات. وعمليات حظر الأسلحة تحد من صلاحية القوة كخيار. والجزاءات الفردية المحددة الهدف يمكن أن تقيد عمل الأطراف التي تعمل على زعزعة الاستقرار وتعرقله وتبطئ تمويل التراع وتغير الحسابات السياسية للمخربين.

رابعاً، يتعين على المجلس أن يبذل المزيد من الجهد لتنفيذ التزامه بالمساءلة، بما في ذلك من خلال تعميق علاقته مع المحكمة الجنائية الدولية. وعدم التصدي للجرائم المرتكبة في الماضي عادةما يكون دافعاً قوياً للتراع في المستقبل، والمساءلة يمكن أن يكون لها أثر رادع قوي.

وفي حالات الفظائع الجماعية المحتملة، فإن مسؤولية الحماية تقع على عاتقنا. ومن الأهمية ألا يعوقنا استخدام حق النقض عن اتخاذ إجراءات عملية في مثل هذه السيناريوهات.

أخيراً، فإننا نؤيد قيام المجلس بالمزيد من الزيارات الوقائية. ولا داعي لإشراك كل الأعضاء الخمسة عشر في تلك الزيارات. فزيارة بعثة المجلس التي كانت تضم خمسة أعضاء لإندونيسيا وتيمور الشرقية في عام ١٩٩٩ ساعدت على وضع حد للعنف ومهدت الطريق أمام القوة الدولية في تيمور الشرقية.

في الختام، نحن بحاجة إلى بناء ثقافة الوقاية التي تعكس تماما تكلفة التقاعس عن العمل. وعندئذ، فإن تطلعات المنظمة، التي انبثقت من رماد الصراع، سوف تتحقق بالكامل. والمجلس من مسؤوليته أن يكون يقظاً واستراتيجياً واستباقياً.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان في جلسة اليوم.

لقد صوت الوفد الروسي مؤيداً للقرار ٢١٧١ (٢٠١٤) الذي يرمي إلى منع نشوب النزاعات المسلحة، آخذاً في الحسبان أهمية هذه المسألة في سياق صون السلم والأمن الدوليين. ونحن نعتبر أن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات تقع على عاتق الدول. وأي مساعدة دولية، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة، ينبغي أن تنفذ بموافقة البلد المضيف ولا يمكن فرضها.

واليوم، فإن معظم الأزمات داخلية الطابع، والحدود الفاصلة بين المساعدة في مجال الدبلوماسية الوقائية والضغط على العمليات السياسية الداخلية أصبحت واهية، خصوصا عندما يقدم هذا النوع من المساعدة في مرحلة مبكرة من الأزمة.

وللأسف، فقد استمعنا في كثير من الأحيان إلى اقتراحات معروضة على مجلس الأمن تنطوي على محاولات ترمي إلى إدارة الشؤون الداخلية للدول أو التدخل في العمليات الدستورية الخاصة بها. ومن الواضح أن من الضروري تحقيق التوازن السليم في هذا المنحى. فلن تؤدي المغالاة في تأييد مجموعة سياسية واحدة إلا إلى تأجيج النزاع وتقويض الثقة في المجتمع الدولي، وفي الأمم المتحدة على وجه الخصوص. وربما ينتهي نشر جهود الوساطة – ناهيك عن التنافس بين الجهات الفاعلة الطموحة التي تسعى جميعا إلى نيل الثناء على دورها في الوساطة من أجل السلام – إلى صب الزيت على النار.

ومن الواضح أن الإجراءات التي تتخذها دول نافذة بعينها تتناقض على نحو مباشر مع هدف منع نشوب النزاعات، وتؤدي إلى أزمات خطيرة. وقد أسفرت العواقب المترتبة عن تلك الأزمات عن زعزعة استقرار بعض البلدان، بل مناطق بأكملها. فقد شهدت الحالة في أعقاب الغزو على العراق تطورات جعلت ممكنا الآن تفكك ذلك البلد، ويمكن أن يصبح جزء من أراضيه ملاذا للإرهابيين الدوليين. ونشهد أيضا زعزعة الاستقرار في ليبيا على نحو منفلت، في حين لا تزال آفاق التغلب على تلك الأزمة قاتمة.

وقد شهدنا في أوكرانيا، كيف أن بعض البلدان تحض كييف علنا على مواصلة إراقة الدماء ورفض المقترحات التي توفر وسيلة للتسوية السلمية. وفي ذلك الصدد، فقد تم تجاهل الاتفاقات المبرمة في ٢١ شباط/فبراير وإعلان جنيف أيضا. وبالمثل أُهملت خريطة الطريق التي اقترحها نائب رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومع ذلك فإن جميع تلك الوثائق كانت تحمل في ثناياها إمكانات حقيقية لحل الأزمة السياسية قبل أن تتحول إلى نزاع مسلح.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام في منع نشوب النزاعات، بوصفها منظمة دولية ذات شرعية فريدة من نوعها. ونوافق على أن منع نشوب النزاعات بطريقة ناجحة وفي وقت مبكر يعتمد على الاستخدام الشامل للصكوك المختلفة المتاحة للأمم المتحدة. ومع ذلك ينبغي ألا تكون لدينا أية أوهام بأنه يمكن تحسين هذا النظام إلى حد يمكّنه من القياس التلقائي لدرجة حرارة أي من الأزمات، ومن ثم إصدار وصفة علاجية معيارية له. وفي الواقع، فإن كل حالة تقتضي اتّباع نهج متوازن ونزيه إزاءها، فضلا عن البحث الدؤوب عن حل فريد لها.

ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن أن تبنى إجراءات الوقاية المبكرة على الانتقاء العشوائي لمزيج من المؤشرات المعيّنة للنزاع، لأن من شأن ذلك أن يمهد الطريق أمام الانتهاكات. وليس مقبولا الميل إلى استخدام آليات بعينها متاحة للأمم المتحدة، بما في ذلك الهامة منها من قبيل مؤشرات حقوق

الإنسان ومؤشرات التنمية. وينبغي ألا تستخدم أساليب التقييم التي تتبعها كيانات محددة – والتي تفتقر إلى الشفافية وتكون ذات طابع متحيز في كثير من الأحيان – بوصفها أساسا عالميا للإجراءات الوقائية. ولا يمكننا أن نتفق أيضا مع المحاولات المستمرة الرامية إلى إرغام مجلس الأمن على أن يأخذ في الاعتبار المعلومات والتقييمات التي يقدمها الأمين العام، وأن تُعتمد التدابير اللازمة على ذلك الأساس. وفي الواقع، فإن تلك محاولة للحد من مسؤولية المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أنه لا يجوز للمجلس أن يحتكر المناقشات ولا أن يستخدم التدابير الوقائية في مجالات من قبيل الوساطة ونزع السلاح، وفي الآونة الأخيرة، الجوانب السياسية العامة من أعمال اللجان الخاصة، التي تقع الآن ضمن اختصاص الجمعية العامة. وينبغي أيضا ألا نصرف النظر عن الإمكانية الكبيرة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولا ريب أن بوسع الأمانة العامة تحليل المسائل ذات الصلة ونقل خبراتها في مجال حلها على النحو المبيّن في التقارير التي تعدّها. ويمكن أن تكون هذه التقارير مفيدة للغاية إذاما صيغت بطريقة مهنية ونزيهة. ومن المهم أن تركز على الفوائد العملية للتدابير المقترحة.

ولا نرى ثمة جدوى لمشروع البحث المكثف في منشورات الأمم المتحدة، الذي يصرف فيه الانتباه عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة من وراء واجهةما يسمى المفاهيم الابتكارية. فتلك المهمة تقع على عاتق المؤسسات الأكاديمية. وينبغي ألا نضيع الكثير من الوقت على الجانب البيروقراطي من المسائل ذات الصلة عن طريق إنشاء كيانات مختلفة ذات ولايات غير واضحة. وفي الواقع، ينبغي ألا ننخرط في أي سباق على المساءلة، عن طريق الاستناد إلى أرقام غير واقعية عن عدد النزاعات التي تمكنت الأمم المتحدة من حلها على سبيل الافتراض. ومن الأفضل أن يكون هناك مثال واحد ناجح وحقيقي، عوضا عن آلاف الصفحات والملايين من الكلمات.

واستنادا إلى بعض المقترحات التي استمعنا إليها، فإن بوسع المرء أن يستنتج أنه يمكن الاستغناء عن العديد من الهيئات والهياكل التابعة للأمم المتحدة، باستثناء مجلس الأمن. ولكن هيهات بعد أن يكون ذلك صوابا. وأخيرا، فإنه من السابق لأوانه التكلم عن هيكلما لمنع نشوب النزاعات إلى أن تناقش هذه المسألة على نطاق أوسع. وينبغي أن تشارك جميع الدول الأعضاء في تلك المناقشة.

السيدة قعوار (الأردن): شكرا سيدي الرئيس. نود أن نشكر كلا من الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي – مون، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وهنا أود أن أشيد بعمل السيدة بيلاي خلال هذه المدة، وأن أشيد بكلما اضطلعت به في ظروف تتسم بالصعوبة البالغة.

لقد لعبت الأمم المتحدة منذ تأسيسها دورا هاما ومحوريا في إحلال السلام والأمن في العالم. وتمكنت بفضل أجهزتها، من إنهاء النزاعات في العديد من المناطق أو الحيلولة دون انتشارها، إلا أنه لا بد من الاعتراف بأنه كان بإمكان المنظمة بذل المزيد من الجهد لتفادي وقوع نزاعات قد كلفت الإنسانية ثمنا باهظا، لو أنها تعاملت بطريقة مختلفة مع تلك الأوضاع قبل وقوع النزاع.

وهنالك العديد من العوامل والمسببات التي أسهمت في تعظيم حجم القصور في الوقاية من النزاعات المسلحة. وقد تطرق إليها العديد من المتحدثين قبلي، وأهمها اختلاف طبيعة النزاعات المسلحة عما كانت عليه عند اعتماد ميثاق الأمم المتحدة قبل نحو سبعة عقود. فغالبيتها الآن نزاعات داخلية أطرافها من الدول ومن غير الدول. وهذا لا يعني أن الميثاق لم يعد صالحا للتعامل مع النزاعات أو منعها قبل وقوعها. إلا أنه لا بد أن نعي ضرورة النظر بصورة شاملة إلى جميع بنود الميثاق وأن نفعّل مقاصده وأهدافه في إحلال الأمن والسلم

الدوليين، وبالتالي، العمل في إطار مرن وأوسع لمنع النزاعات ودونما إخلال بروح الميثاق.

إن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية يقع في صميم العلاقات الدولية، ولكنه ليس سببا أو مبررا يمنعنا عن المضي قدما – بوصفنا المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن – في العمل على منع النزاعات. بل على العكس من ذلك، فإن وقوع النزاعات المسلحة هو الذي يضعف سيادة الدول ذات الصلة، ويهدد استقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ويتضمن ميثاق الأمم المتحدةما يكفي من الضمانات، لأن إطار عمل أجهزتها المعنية بمنع نشوب النزاعات يتمثل في سيادة القانون أولا وأخيرا. كما أن التسييس داخل مجلس الأمن الذي لا محال منه قد لعب دورا سلبيا كبيرا في الحد من قدرة المجلس وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى على التصرف للحيلولة دون وقوع النزاعات والتعامل مع بؤر التوتر بفاعلية. وهذا التسييس لم يتوقف، ولكن باستطاعتنا أن نفعّل آليات العمل المشترك في إطار المنظمة وميثاقها لمساعدتنا في معالجة أسباب النزاعات قبل وقوعها، بغض النظر عن الأوضاع السياسية داخل المجلس.

وفي هذا الصدد، نرحب بصدور قرار مجلس الأمن ٢١٧١ (٢٠١٤) الذي تم اتخاذه قبل قليل بشأن منع نشوب النزاعات، والذي من شأنه – إذاما تم تنفيذه ومتابعته – المساعدة في الحيلولة دون وقوع النزاعات المسلحة. ويتطرق القرار إلى العديد من الآليات والمبادئ والاستراتيجيات التي يمكن تطبيقها، إلا أننا نود التأكيد علىما يلي: أولا، ضرورة تفعيل تطبيق أحكام الفصل السادس من الميثاق بشأن الوسائل السلمية لحل النزاعات. لقد غاب العمل في هذا الإطار عن المجلس لعقود، وهوما أسهم في الحد من قدرة المجلس على منع النزاعات المسلحة. إن الوسائل المنصوص عليها في ذلك الفصلما زالت هي الأنسب في التعامل مع الأوضاع التي قد تؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين، وبخاصة تلك التي تكون فيها الدول أطرافا، وهي الوسائل التي تكون أقل كلفة من غيرها، ويمكن من خلالها تأخير وقوع النزاعات المسلحة على أقل تقدير إذا لم تؤد إلى منعها.

ثانيا، يقع على عاتق الأمين العام ومبعوثيه وممثليه دور أساسي في الإنذار المبكر بالمؤشرات على احتمال تصاعد وضعما إلى نزاع مسلح. ولا بد للأمين العام أن يستخدم جميع الآليات المتاحة له بهذا الصدد، وأن يخطر المجلس حين يرى أن من الضروري أن يتخذ المجلس إجراءا في ضوء المعطيات المتوفرة لديه.

وعلى المجلس استثمار قدرة الأمين العام على القيام بذلك بشكل أفضل وتوفير الوسائل المناسبة له للقيام بذلك. كما ندعو الأمين العام إلى استخدام الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة والوساطة بشكل أكبر وبالتنسيق مع المجلس في هذا الخصوص. ومع أن المحددات السياسية التي قد تقيد الأمين العام، إلا أن هذا الدور بات ركيزة مهمة في الوقاية من النزاعات. ومن الضروري أن تكون القنوات مفتوحة بينه وبين المجلس،ما يسهل تنفيذه لمهامه بهذا الصدد ويمنحه الزخم السياسي الذي يحتاج إليه. ثالثاً، ومن الآليات المتوفرة أيضاً بعثات الأمم المتحدة، سواء لحفظ السلام، أو البعثات السياسية، أو غيرها التي يمكنها الاطلاع على الأوضاع على الأرض بشكل أفضل، وإخطار المجلس، من جهة، عن الأوضاع المتطورة والحؤول دون وقوع النزاع من جهة أخرى. كما ندعو المجلس إلى العمل على إنشاء آلية مناسبة ومستدامة لمتابعة بؤر التوتر. وقد يكون من المناسب في هذا الإطار النظر في إمكانية فرق عمل في المجلس لتحقيق ذلك الهدف.

ونؤكد أيضاً على أهمية التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وفي إطار الفصل الثامن، لا تنافس بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات، بل على العكس، قد يكون

دورها ركيزة لعمل الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات أو مساعداً أو مكملاً لها. وفي الكثير من الأحيان، يكون لهذه المنظمات قدرة أكبر في الإنذار المبكر والتعاون مع أسباب الصراعات بشكل أكثر فعالية.

وفي هذا الإطار، فإن أحد أهم محددات قدرة المجلس على منع نشوب الصراعات هو عدم توفر المعلومة الدقيقة والصحيحة في الوقت المناسب. وبالتالي لا بد من دعم الآليات القائمة بصيغة آريا والنظر في إنشاء آليات جديدة للحصول على المعلومات من الميدان من مختلف المصادر، بما فيها المنظمات غير الحكومية.

وأخيراً، فإن أهمما يمكن التركيز عليه من قبل الأمم المتحدة، والمجلس بشكل خاص، هو إيجاد توجه شامل وإستراتيجية واضحة للوقاية من النزاعات المسلحة وفي إطار مؤسسي يمكننا من التعامل بشكل مجزء مع مختلف جوانب القصور الحاصل إلا إن المعالجة السليمة تتطلب استراتيجية تشمل مختلف الجوانب القانونية والموضوعية والعملياتية. ونتمنى أن ينخرط المجلس مع أجهزة المنظمة الأخرى ومع الأمين العام في وضع هذه الإستراتيجية في أسرع وقت ممكن.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين. أود أيضاً أن أشكر بحرارة السيدة بيلاي، إذ إن هذه هي المرة الأخيرة التي نسعد بالترحيب بها هنا بوصفها المفوضة السامية. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لالتزامها ولتأثيرها الإيجابي على المجلس. ويمكننا القول إنه خلال فترة عملها أصبحت حقوق الإنسان جزءا أساسيا من جدول أعمالنا. ولا يزال بوسعنا أن نبلي بلاءً أحسن، لكن ذلك التطور لا رجعة فيه والفضل يعود إليها.

يقع منع نشوب الصراعات في صميم ولاية مجلس الأمن، وهو أحد المهام الرئيسية للأمم المتحدة. بيد أن زيادة عدد الأزمات في عدة مناطق من العالم تذكرنا بأننا ما زلنا بحاجة إلى تحسين أدوات الوقاية. وفي بعض الحالات، أمكن تحديد الخطر غير أن المجلس لم يتصرف بسبب الافتقار إلى التوافق في الآراء. ومن الواضح أنني أشير إلى سوريا، حيث سمح تعويق المجلس والأمم المتحدة عن اتخاذ إجراء مبكر للأزمة بأن تصل إلى المستوى الخطير الذي وصلت إليه في الوقت الحالي. وفي حالات أخرى، لم تكن المخاطر مفهومة بما فيه الكفاية بسبب الافتقار إلى الإنذار المبكر. وهنا أشير إلى جنوب السودان، حيث لم يحظ التوتر والعنف المتزايدان بما يناسبهما من الاستجابة إلى أن اندلعت الأعمال العدائية.

ينبغي استخدام جميع الأدوات التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة من أجل تمكين مجلس الأمن من الحصول على أفضل المعلومات. وفي صميم هذا النسق – وقد أشار إلى ذلك الكثيرون منا – يضطلع الأمين العام بدور بالغ الأهمية، على النحو المبين في الفقرة ١ من المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة. فبمبادرة يتخذها بنفسه، يجوز للأمين العام على وجه الخصوص أن يوجه نظر المجلس إلى أي حالة من الحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين. وعلى نفس المنوال، أثبتت الإحاطات المنتظمة التي تقدمها المفوضة السامية لحقوق الإنسان جدواها. وفي هذا الصدد، أود أن أقول إننا نؤيدما اقترحته في وقت سابق المفوضة السامية من تقديم إحاطة شهرية لمجلس الأمن. يقع ذلك تماماً ضمن ولايتها وضمن ولاية المجلس. وينطبق الشيء نفسه على إحاطات المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية.

منذ ظهور الشواهد الأولى على الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، حذر السيد أداما دييغ المجلس من خطورة الأزمة وساعد على تعبئة المجتمع الدولي. إذن فينبغي أن تزداد وتيرة هذه التدخلات وينبغي أن يستخدم المجلس المعلومات المقدمة إليه بصورة أكثر انتظاماً. ينبغي للمجلس، على سبيل المثال،

الاستفادة من المعلومات التي تجمع من خلال الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وكما ذكر الكثيرون منا، ينبغي أيضا أن نزيد مشاركة الجهات الفاعلة الخارجية، مثل المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، بما في ذلك في سياق الاجتماعات بصيغة آريا.

وفي آخر الأمر، حالما يتم تلقي إشارات الإنذار المبكر، يجب بالتأكيد أن يكون المجلس قادرا على التصرف. وتحقيقا لهذه الغاية، يمتلك المجلس أدوات إضافية. فالإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفرض الجزاءات، والوساطة، على سبيل المثال، يمكن أن تجعل من الممكن التخفيف من حدة التوترات واستعادة الهدوء وتحقيق استقرار الوضع. وهكذا فإن قدرة المجلس على التصرف على هذا النحو أمر حاسم. لا يمنع وقوع المحذور إلا العمل – وهذا مفهوم التزمت به جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حين اعتمدت مفهوم المسؤولية عن الحماية في عام ٢٠٠٥. ومن هذا المنطلق، أيدت فرنسا عدم إساءة استخدام حق النقض من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في حالة الجرائم الخطيرة. وندعو، مرة أخرى، إلى نهج مشترك يعتمده الأعضاء الخمسة الدائمون. ويسرني أن أقول إن هذا النهج يحظى بتأييد واسع النطاق لدى المجتمع المدني والعديد من الدول الأعضاء في المنظمة. وأشكر جميع الذين تكلموا مؤيدين هذا التدبير.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته. كما نشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي، على بيانها. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا العميق لدورها البارز كمدافعة عن مبادئ حقوق الإنسان أثناء سنوات عملها الست. ونتمنى لها كل التوفيق في المستقبل.

كما قلتم، سيدي الرئيس، وقال زملاء آخرون، فإن تكاليف الوقاية أقل بكثير من تكاليف العلاج. بيد أن اتخاذ التدابير الاستباقية أكثر صعوبة عندما لا تزال التهديدات مجرد احتمالات. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تقيَّم علامات الإنذار المبكر وأن تحلّل بدقة على أرض الواقع. يمثل جنوب السودان حالة لم يتمكن فيها تدخل الأمم المتحدة الشامل من الكشف عن علامات أزمة وشيكة الوقوع. بالتعامل بصورة وثيقة مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، ينبغي أن تشحذ بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في الميدان قرون استشعارها وأن تقرع جرس الإنذار لإسماع المجلس. وينبغي بعد ذلك تحويل الإنذارات المبكرة إلى عمل ملموس. في بعض الأحيان يؤدي تباين التفسيرات فيما بين أعضاء مجلس الأمن إلى تأخير الاستجابة، وإلى ضياع الفرصة. تمثل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان إحدى علامات الإنذار المبكر بالنسبة للمجلس. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية كوريا تأييدا تاما مبادرة الأمين العام ”الحقوق أولا“.

ويمكن زيادة تعزيزما يقوم به الأمين العام من مساع حميدة ووساطة بوحدة الكلمة داخل المجلس. في بعض الأحيان، يعوق عزوف الحكومة المعنية ومقاومتها العمل المبكر. وكما هو الحال غالبا، فإن التوتر داخل الدولة الواحدة يتغذى من الإقصاء ويغذيه. وبالتالي فإن رفض الدعم الخارجي لعملية سياسية شاملة للجميع لا يبشر بإمكانية منع نشوب الصراع. ينبغي الموازنةما بين الواجب الوطني في التعامل مع الأزمات المحلية وبين الجهود الدولية الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين. يجب أن يكون معيار المشاركة واضحاً ومعقولا ومتسقاً.

ونعتقد أن عملية استكشاف الآفاق في الأمانة العامة ومجلس الأمن تمثل أداة فعالة من أدوات الدبلوماسية الوقائية. وفي هذا الصدد، يجب أن يقوم مجلس الأمن والأمين العام بإجراء تقييم بصورة منتظمة لجهودهما في مجال منع نشوب

التراعات. من شأن ذلك أن يساعدهما في استكشاف أنجع الاستراتيجيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة في الاستفادة الكاملة من أدوات منع نشوب الصراعات بموجب الفصل السادس، لا سيما المادتين ٣٣ و ٣٤، من ميثاق الأمم المتحدة.

إن تقاعس مجلس الأمن بسبب الانقسامات السياسية يخيّب في كثير من الأحيان آمال الناس المتطلّعين إلى عمل المجلس. ولذلك، فإننا نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبذل مزيداً من الجهود لتلبية التوقعات الكبيرة للمجتمع الدولي في مجال صون السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أذكّر الدول غير الأعضاء في المجلس بأن عليها أن تقتصر في بياناتها على خمس دقائق أو أقل، وبأنني سأقاطعها إذا تجاوزت ذلك الحد بدرجة كبيرة.

أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد غوميس – روبليدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، وأشكر الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على بيانيهما.و أود أن أعرب عن تقديري للسيدة بيلاي للعمل المهم الذي قامت به والدعم الذي قدّمته للمكسيك خلال فترة ولايتها.

إن منع نشوب التراعات التزام أساسي لا يقتصر على الأعضاء في المجلس. إنه مسؤولية مشتركة نتقاسمها جميعاً، كوننا أعضاء دائمين في الأمم المتحدة. وإعادة بناء النسيج الاجتماعي لأي بلد واستعادة الظروف الأخرى للحوكمة بعد التراع المسلح أمر يستغرق سنوات طويلة. وعندما لا تتم استعادة تلك الظروف، تنشأ تربة خصبة لتجدد التراع أو لنشوء نزاع آخر جديد. وهنا تكون الدبلوماسية الوقائية الوسيلة الوحيدة لكسر الحلقة المفرغة.

تُتهم المنظمة بأنها إنما تقوم برد فعل على الأزمات وحسب. ونحن لا نعتقد أن هذا تقييم دقيق. ويجب أن ننوه بدور الأمين العام في الاضطلاع بولايته. ومع ذلك، فالحقيقة أيضاً هي أننا نواجه تحديات متزايدة. وكل نزاع يختلف عن الآخر وليس هناك حل واحد يصلح لكل الحالات لمنع نشوب التراعات. وفي ضوء ذلك الواقع، تقترح المكسيك ثلاثة مسارات للعمل.

أولا، ينبغي تناول الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة من منظور استنباطي. وتنفيذ تدابيره الوقائية يجب أن يتصدّى لجوانب عدم تناظر التراعات المسلحة في القرن الحادي والعشرين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تقديم المساعدة إلى الدول التي ليس لديهاما يلزم من الموارد البشرية أو المالية بحيث تصبح على دراية أكبر بالخيارات المختلفة التي تتيحها آليات التسوية السلمية للتراعات. وهذا عمل حاسم يجب أن يُعهد به إلى الأمانة العامة.

ثانياً، ينبغي أن تركز الوقاية أيضاً على تجنب ارتكاب أي جرائم خطيرة ذات طابع دولي. فلا يمكن بناء السلام إذا لم يُقدم الجناة، بصرف النظر عن مكانتهم أو منصبهم أو رتبتهم، إلى العدالة بسبب جرائمهم. لذا، لا بد للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من الامتناع عن اللجوء إلى استخدام حق النقض في الحالات التي ارتُكبت فيها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو يمكن أن تكون قد ارتُكبت. وبالتالي، لا يمكن لعملية إصلاح مجلس الأمن أن تظل مرهنة بتعريف لمسألة واحدة. وستواصل المكسيك دعم جميع المبادرات التي تشجع إصلاح أساليب عمل المجلس. وبناء على ذلك، سنشارك في أيلول/سبتمبر، إلى جانب فرنسا، في رئاسة جلسة على المستوى الوزاري لمعالجة الحاجة الملحة إلى الحد من استخدام حق النقض في مثل هذه الحالات.

ثالثاً، الوقاية الفعالة تتطلّب جهوداً جماعية لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وهو أمر لا غنى

عنه لضمان بناء مجتمعات متطورة وعادلة وشاملة للجميع. والتنمية وسيادة القانون وجهان لعملة واحدة.

وبما أن المكسيك بلد ينتمي إلى منطقة غالباًما تلجأ إلى محكمة العدل الدولية، فإنه يدرك الدور الحاسم لكل من محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية في تعزيز سيادة القانون ومنع نشوب النزاعات المسلحة.

إن مشاركة الأمين العام، إما مباشرة أو عن طريق مبعوثيه وممثليه الخاصين، أمر بالغ الأهمية في تلك المهمة. لذلك، فإن تدخل الأمانة العامة أساسي في الجهود الوقائية. وفي هذا الصدد، وكما فعلنا في مرات عديدة من قبل، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في استكشاف إمكانية تمكين الأمين العام من طلب فتاوى من محكمة العدل الدولية. وبشكل عام، فإن كل النزاعات لها تفسير قانوني أو تستمد تبريرها من حدوث انتهاك لالتزام قائم بموجب القانون الدولي. وطلب فتوى من المحكمة سيكون أداة للدبلوماسية الوقائية من شأنها أن تعزز عمل الأمين العام في إطار ولايته.

ومن الضروري تحسين الاتساق والفعالية في أنشطة مجلس الأمن من خلال استخدام آليات الإنذار المبكر المرنة، مثل البعثات في الموقع والحوارات التفاعلية غير الرسمية مع الأطراف المتنازعة ومعالجة الأزمات الناشئة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجلس طبعاً أن يواصل الاستفادة من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وفيما يخص الأخيرة، من الضروري تصميم آلية للمساءلة الحقيقية تسمح بإنشاء البُنى والولايات الملائمة وتوفير الموارد البشرية والمالية والسياسية المناسبة. وعندئذ فحسب يمكن أن تتسم هذه البعثات بالكفاءة والفعالية وحسن التوقيت وأن تتمتع بالشرعية اللازمة لعملها.

في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التزمت الدول الأعضاء ببناء ثقافة الوقاية. ومن الواضح أن هذه الجهود لم تكن كافية. فدعونا لا نسمح بعولمة عدم الاكتراث، كما قال البابا فرانسيس. إن ضمان السلام هو التزام جماعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): بالنسبة لمنع نشوب النزاعات، تستمد المنظّمة وهذه الهيئة، مجلس الأمن، سلطتهما من ميثاق الأمم المتحدة لاتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء تهديدات للسلام وإزالتها وكبح أعمال العدوان والتمسك بمبدأ المساواة في الحقوق وتقرير مصير للشعوب وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي. وهذا هو السياق الكامل للدبلوماسية الوقائية.

وقد تعلمنا من التجربة أن التسوية السلمية للمنازعات ومنع نشوب الصراعات أمران وثيقا الصلة. وتتحمل الدول نفسها المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات – بمساعدة من الأمم المتحدة إذا لزم الأمر. وتكون الإجراءات الوقائية فعالة إذاما اتخذت في مرحلة مبكرة وكان لها منظور طويل الأجل للقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان وكانت موجهة إلى معالجة الأسباب الجذرية. وينبغي عدم الفصل بين السلام والأمن وبين التنمية المستدامة، لأن كلتا العمليتين تعزز إحداهما الأخرى. ومما يضمن نجاح الوقاية المشاركة الجيدة التنسيق للعديد من الجهات الفاعلة والكيانات، ولا سيما المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ولا ينبغي للوقاية أبداً أن تصبح ذريعة للتدخل. والدبلوماسية الوقائية لا تعني الانتشار الوقائي أو إنفاذ السلام. ونحن معجبون بمقولتكم، سيدي الرئيس، أن المجلس ينبغي أن يعمل بوصفه ”جهاز كشف عن الدخان، لا مجرد مطفأة حريق“. وينبغي عدم الاكتفاء بطرح النزاعات للنقاش في المجلس بعد أن تكون قد نشبت بالفعل.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجلس تفادي القيام بأي عمل في الحالات التي تكون فيها الأطراف في وضع يمكّنها من معالجة خلافاتها وحلها، أو عندما يمكن للآليات الإقليمية أن تضطلع بدور أكثر فعالية. وينبغي للمجلس ألا يصبح عن غير قصد أداة لإشعال الأزمات أو تأجيجها. فبعد نشوب الأعمال العدائية، كما هو الحال في غزة، تتضاعف مسؤولية المجلس أضعافاً عديدة للتوسّط والتدخل لمنع حدوث مزيد من التدهور. والسلبية أو نهج عدم التدخّل في مواجهة أزمة متأججة ينبغي ألا يكون خياراً من الخيارات.

وفي الماضي القريب، تزايدت النزعة في المجلس لاعتماد قرارات بموجب الفصل السابع. ويرى المجلس أن عمله لن يكون مهماً بالقدر الكافي إذا لم يفعل ذلك. وبعض الحالات قد تتطلّب بالفعل تدخّلاً فورياً بموجب الفصل السابع.

بيد أننا نحث المجلس على الاستفادة الكاملة من أدوات الدبلوماسية الوقائية المتاحة له في إطار الفصل السادس – خاصة الوساطة، والتحكيم، والتسوية القضائية، والتحقيق، وإشراك المنظمات الإقليمية، والمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام – بغية نزع فتيل التوترات، وحل الصراعات التي تتأجج تحت السطح وتهدد بالانفجار.

إن المجلس يندفع اندفاعا قليلا تجاه الصراعات التي لا تحتل عناوين الأخبار. ونقترح أن يمارس الأمين العام دبلوماسية هادئة بدلا من أعضاء المجلس. وبوسع المجلس، من جانبه، أن يعيّن مبعوثين خاصين وممثلين خاصين يستطيعون أن يمارسوا هذه الدبلوماسية باسمه. وينبغي تكليف بعثات المجلس الوقائية ومتابعتها بشكل صحيح من أجل تعزيز الهدفين المتمثلين في بناء الثقة وإيجاد الحلول.

إن المجلس غير قادر على كل شيء. فهناك قرارات عديدة تؤثر على السلام والأمن، لا سيما تلك التي تتعلق بالدول الكبرى، يجري اتخاذها خارج المجلس. لذلك، من الأهمية بمكان أن تستخدم تلك الدول الحلقة الكاملة المتمثلة في الإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات بغية تجنّب الانحدار إلى حرب باردة جديدة أو تفاقم التوترات. وكان بوسع إبرام اتفاق في الوقت المناسب بين الدول الكبرى بشأن حلول لسوريا وأوكرانيا، على سبيل المثال، أن يتفادى التصعيد في هذين الصراعين.

أخيرا، إن جهود مجلس الأمن الرامية إلى منع نشوب الصراعات سوف تفتقر إلى المصداقية إذا جرى تنفيذ قراراته بشكل انتقائي. فقرارات المجلس بشأن المسائل التي طال أمدها تنتظر منه الاهتمام والتنفيذ، بينما يتناول المجلس مسائل جديدة. وينبغي للمجلس أن يتمسك بسيادة القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما.

إننا نرحب بهذه الفرصة لتبادل وجهات نظرنا بشأن موضوع منع نشوب الصراعات، بحيث لا يسعها إلاّ أن تكون ذات أهمية قصوى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومع ذلك، نلاحظ أن المجلس يتخذ القرارات قبل أن يتم الاستماع إلى آراء الدول غير الأعضاء. هذا هو حالنا اليوم أيضا. لذا، نتساءل عن الغرض من إجراء مناقشة مفتوحة.

لقد قرأنا المذكرة المفاهيمية (S/2014/572، المرفق) باهتمام كبير. وسيكون من الصعب علينا القول، صدقا، إننا أصبحنا أكثر حكمة بعد قيامنا بذلك. وقد ينطبق هذا الأمر على الموضوع الذي نناقشه اليوم.

تشير المذكرة المفاهيمية إلى ضرورة أن ينتقل مجلس الأمن من ثقافة العمل إلى ثقافة الوقاية. بعبارة عامة، سيكون من

الصعب إيجاد استثناء لذلك. لكن ثمة أهمية متساوية، إن لم يكن أكثر، لضرورة أن يرسي المجلس ثقافة سبر غور الأمور.

إن المجلس لا يفتقر إلى الأدوات المطلوبة لكي يضطلع بمسؤولياته. الحقيقة هي أن المجلس يقرر استخدام تلك الأدوات بصورة انتقائية، وفي الوقت الذي يناسب الذين يتخذون القرار. هذه مسائل سياسية، ولا يبدو حلها ممكنا من خلال أي حلول تقنية.

وتشير المذكرة المفاهيمية إلى ضرورة احترام حق السلطات الوطنية في حل الأزمات الداخلية. هذا المبدأ، على‌ما نعتقد، هو مبدأ أساسي. ونحن مقتنعون بأن اتجاه التدخل صوب استخدام الشواغل الإنسانية كذريعة يؤدي إلى تفاقم الصراع بين البلدان وفي داخلها. وينبغي للمجلس إدراك حقيقة أنّ العالم النامي يتكون من سيادات وليدة. وينبغي لأعماله ألاّ تحيي أوجه انعدام الأمن التي كانت قائمة في حقبة ماضية.

وتشير المذكرة المفاهيمية أيضا إلى أن المجلس يستخدم نُهُجا مبتكرة، ويمضي قدما بفكرة البعثات الوقائية. سوف ننصح بالحذر الشديد. إذا لم تطلب الحكومات السيادية المساعدة، فإن فرض الحلول من الخارج يمكنه بسهولة أن يكون وصفة لوقوع كارثة فورية.

لقد تمت الإشارة إلى دور الأمين العام وما يسمى بمساعيه الحميدة. مرة أخرى، وحده الدور المقبول من جميع الأطراف يمكن أن يكون دورا مقبولا. وأي شيء آخر سوف يُنظر إليه على أنه تدخل، وسوف يأتي بنتائج عكسية.

وفي حين أن الاجراء الذي يتخذه المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يكون ملزما لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن فعالية معظم الأدوات الموجودة تحت تصرفه لمنع نشوب الصراعات تعتمد على سلطته المعنوية. والسلطة المعنوية، مع ذلك، لن تكون محدودة إلاّ إذا كان المجلس بتشكيلته بعيدا كل البعد عن أرض الواقع. والحقيقة هي أن مجلس الأمن يُنظر إليه اليوم على أنه ليس تمثيليا، وليس انعكاسا لتطلعات عموم الأعضاء وآرائهم. وعندما يتم إصلاح المجلس ويُنظر إليه على أنه يستجيب لاحتياجات عموم الأعضاء ورغباتهم، حينئذ تتصف إجراءاته بالقوة المعنوية اللازمة كي تصبح مقبولة بحسن نية ويجري تنفيذها. وهذه، في رأينا، مسألة تستفيد كثيرا من سبر غور الأمور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بهذه الفرصة لتسليط الضوء على أهمية الأدوات الدبلوماسية في عالم نرى أنه كثيراما يتم فيه اللجوء على وجه السرعة إلى اتخاذ تدابير قسرية.

وأشكر أيضا الأمين العام، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيدة بيلاي على تفانيها، واحترافها، والتزامها الشخصي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة غير انتقائية.

ثمة مناسبتان سنويتان هامتان يجري الاحتفال بهما في عام ٢٠١٤ وهما على علاقة وثيقة بمسألة منع نشوب الصراعات. فلقد انقضى مائتا عام على انعقاد مؤتمر فيينا، عندما حصل تنسيق على صعيد متعدد الأقطاب، بالرغم من اقتصار ذلك على القارة الأوروبية، الأمر الذي عزّز تحقيق السلام النسبي على مدى قرن من الزمن. ونحن نتذكر أيضا مرور ١٠٠ سنة على بداية الحرب العالمية الأولى، وهي الحرب التي تُعتبر اليوم بنظر العديد من المؤرخين أنه كان بالإمكان تفاديها، وأنها جاءت نتيجة فشل القيادة والدبلوماسية. وبينما نفكر فيما خلّفته تلك الأحداث الهامة، من المناسب أن نمعن التفكير في فعالية الوسائل المتاحة لمنع نشوب الصراعات المسلحة.

وعندما نفعل ذلك، دعونا ألاّ نركز فحسب على نهج مجلس الأمن المتمثل في اضطلاعه بالعمل كالمعتاد، وألاّ نركز فحسب على الصراعات التي تسترعي انتباه المجلس.

إن البرازيل تثمّن جهود الوساطة، والمساعي الحميدة، والإنذار المبكر، وتدابير المصالحة وتشجع عليها. بيد أن الدبلوماسية الوقائية تذهب أبعد من الإجراءات الدبلوماسية. فثمة ضرورة إلى التصدي لأكبر التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بطريقة أكثر شمولا، وإلى تناول المواضيع التي نادراما يعكف المجلس على تناولها. أولا وقبل كل شيء، إن منع نشوب الصراعات يتطلب الوفاء بالالتزامات. وفي ميدان نزع السلاح، على سبيل المثال، تم إحراز تقدم بسيط نحو القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وينبغي أيضا احترام الالتزامات السياسية. وبوسع المجلس أن يساهم مساهمة هامة في منع نشوب الصراعات إذا شارك حقا في حل المنازعات التي طال أمدها والتي تنثر بذور تجدد العنف في العديد من المناطق، مثلما يشهد على ذلك الصراع الأخير الذي يدور في غزة مجددا. ومن شأن الإجراء الحازم الذي يتخذه مجلس الأمن من أجل تحمّل مسؤولياته تجاه النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أن يكون تدبيرا حاسما للحيلولة دون تجدد الصراع في الشرق الأوسط وما بعده. ومن المهم التذكير بأن القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، الذي يؤيد رؤية منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها،ما زال حبرا على ورق.

وإذا أردنا التركيز على حالات من التوترات والتهديدات التي يتعرض لها السلام في أجزاء من العالم أقل نموا، فهناك طريقة أخرى لمساعدتنا على منع نشوب الصراعات تكمن في الوفاء بتعهدات الأطراف المتعددة ببناء مجتمعات أكثر عدلا وشمولا. وما فتئت الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية أقل بكثير من الأهداف المحددة في توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢، حيث أن عددا قليلا جدا من الدول المتقدمة النمو قد حققت أهدافها الوطنية المتعلقة بتدفق المعونة.

وفيما يتجاوز هذه الاعتبارات، لعلّ الطريقة الأكثر فعالية لمنع نشوب الصراعات تتمثل في دعم وإدامة نظام متعدد الأطراف يكون قويا وفاعلا بحيث يستطيع التصدي للتحديات الناشئة.

والمنظومة، التي أُسست استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تتآكل بفعل إجراءات أو سلوكيات، سنحسن صنعا إذا ناقشناها في جلسة كجلسة اليوم.

ومن أجل تعزيز النظام المتعدد الأطراف، ومن ثم تعزيز قدرتنا على منع نشوب الصراعات، من الضروري التخلي عن رد الفعل المتمثل في اللجوء إلى التدابير القسرية باعتبارها الخيار الأول. وعلى سبيل المثال، فإن الجزاءات المفروضة من جانب واحد تضعف مصداقية النظام الدولي وكثيراما تضر بالسكان المدنيين وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أنها غير كافية لتغيير السلوك.

والإيمان الأعمى بفعالية العمل العسكري في تعزيز الاستقرار يمثل تهديدا آخر لتعددية الأطراف تلك التي تشكل أفضل سبيل يفضي إلى تحقيق السلام. وتصاعد العنف مؤخرا في بلدان مثل العراق وسوريا وليبيا وأفغانستان ينبغي أن يدفعنا إلى التوقف والتأمل في هذا الصدد. ففي جميع هذه السيناريوهات، أثبتت النكسات الخطيرة حدود الاستراتيجيات التي تعزو إلى استخدام القوة دورا لا مكان له في عالم اليوم ولا يمكن أن يكون له دور فيه. ويتمثل الرد على هذا المنطق العدائي في السعي بنشاط إلى منع نشوب الصراعات.

والحديث عن وجود استثناءات، والذي يستند إلى الاعتقاد بأن القواعد والالتزامات العالمية لا تنطبق بطريقةما على بلد بعينه أو مجموعة معينة من البلدان، يمثل تحديا لا يقل خطورة

للنظام القوي الذين نحتاج إليه من أجل منع نشوب الصراعات. والدبلوماسية الوقائية تتطلب نبذ المعايير المزدوجة عند التعامل مع الأخطار التي تهدد السلام، ومن ثم تجنب عدم الاتساق عند مواجهة مشاكل مماثلة.

كما أن مسائل الحوكمة تعوق قدرتنا على تحسين منع الأزمات. ولتفادي الصراعات، ينبغي أن نعزز على وجه الاستعجال مصداقية المؤسسات المسؤولة عن صون السلام الدولي، وأهمها مجلس الأمن. وتحديث تشكيل مجلس الأمن لجعله أكثر شمولا وشرعية بما يتماشى مع الوقائع الجغرافية والسياسية للعالم المعاصر سيزيد بشكل حاسم من كفاءته ومصداقيته، وبالتالي سيعزز مجمل القدرة الوقائية للأمم المتحدة. وفي حالة عدم عمل أي شيء، سيواجه المجلس خطرا حقيقيا من أن يصبح على نحو متزايد هيئة عفا عليها الزمن. وفي هذه الحالة، ستُمنى الجهود الرامية إلى تعزيز الدبلوماسية الوقائية بأكبر انتكاسة في نهاية المطاف.

وفي جملة الأدوات العديدة المتاحة للأمم المتحدة لتعزيز منع نشوب الصراعات، تستحق لجنة بناء السلام أن نسلط الضوء عليها. فمن خلال تعزيز الاستراتيجيات الدولية المشتركة للتعمير وبناء المؤسسات ووضع السياسات في البيئات الضعيفة، تقوم اللجنة بدور أساسي في تفادي تجدد الصراع وفي تعزيز ثقافة منع نشوب الصراعات. وإصدار لجنة بناء السلام لبيان اليوم بشأن أزمة الإيبولا الحالية في غرب أفريقيا مثال جيد على الكيفية التي يمكن بها للجنة أن تسهم في زيادة الوعي. وهي تقوم بذلك في هذا المثال عن طريق المساعدة على منع تحول حالة طوارئ في مجال الصحة العامة إلى حالة طوارئ أثناء بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وقد عقدت البرازيل، بصفتها الرئيسة الحالية للجنة، أول دورة سنوية لها في حزيران/يونيه والتي سلطنا الضوء خلالها على الملكية الوطنية والمشاركة الإقليمية والمبادرات البرامجية بوصفها ثلاثة عناصر ذات أهمية حيوية لتوطيد السلام المستدام. ونحن على ثقة بأن الاستعراض الشامل العشري لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة المقرر في عام ٢٠١٥ سيعزز دور لجنة بناء السلام، وكذلك دور صندوق بناء السلام بما يعود بالنفع على جهود الوقاية.

وفي الختام، أود أن أُذكر بأن البرازيل أدرجت مبدأ التسوية السلمية للمنازعات في دستورها. وجنبا إلى جنب مع جيراننا، فإننا نعزز مكانة أمريكا الجنوبية بوصفها منطقة للسلام والديمقراطية والتعاون. وأظهرت الدول الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي التزامها بتوطيد منطقة جنوب الأطلسي بوصفها منطقة للسلام والتعاون والتنمية المستدامة، تخلو من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وأود أن أؤكد مجدد أن البرازيل ستواصل دائما، في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل، تقديم الدبلوماسية والحوار والإقناع على الإكراه وستظل دائما داعما نشطا لتحسين الأدوات المتعددة الأطراف لمنع نشوب الصراعات وحلها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وبالنظر إلى الحدود الزمنية الصارمة للبيانات، سأدلي بنص موجز؛ وستكون النسخة الكاملة متاحة في القاعة وفي موقعنا على شبكة الإنترنت.

نرحب بمبادرة المملكة المتحدة عقد هذه المناقشة الهامة ونرحب باتخاذ القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) اليوم. وهذه المبادرة

هامة أيضا في ضوء إحياء الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى في هذا العام. وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا الكبير للزيارة التي قامت بها بعثة من المجلس لبلجيكا وهولندا في وقت سابق من هذا الشهر، ونشكر أعضاء المجلس الذين شاركوا فيها على تعاونهم. ونشكر أيضا الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد كان منع نشوب الصراعات مصدر إلهام لإنشاء الاتحاد الأوروبي، وهو يمثل هدفا رئيسيا لعمله في الساحة الخارجية. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، بُذلت جهود من أجل تعزيز التزامنا ومشاركتنا. ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتعزيز قدراتها على منع نشوب الصراعات، بما في ذلك على صعيد الوساطة والإنذار المبكر، وندعم تلك الجهود بنشاط. ونحن نسهم بخبرتنا، فضلا عن تقديم الدعم السياسي والمالي. وفي الوقت نفسه، فإننا ننخرط بنشاط في تطوير قدراتنا الخاصة لدعم منع نشوب الصراعات.

فالنجاح في حل الصراعات وبناء السلام ذو أهمية حاسمة لمنع نشوب الصراعات، بالنظر إلى الطابع الدوري للصراعات والمخاطر العالية لتكرارها. وبينما يتركز الاهتمام الدبلوماسي غالبا على الوساطة في إبرام اتفاقات لإنهاء الأعمال العدائية، من المهم بنفس القدر أن يقف المجتمع الدولي وراء اتفاقات السلام بعد التوصل إليها، بل وأن يدعم التنفيذ الفعلي لها. وعمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام التابعين للأمم المتحدة هام أيضا في هذا الصدد وثمة حاجة إلى مواصلة تعزيزه. ولذلك، نرحب بمبادرة الأمين العام المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة.

ونثني على الجهود المبذولة في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة لتعزيز قدرات الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات ونؤيد أيضا الدعوة الموجهة في القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) من أجل تعزيز النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر. وهناك عدة عناصر نعتبرها ذات أهمية خاصة في هذا المجال.

أولا، يتطلب خطر الفظائع اهتماما خاصا لأنها يمكن أن تحدث في حالات لم تشهد صراعات عنيفة بعد أو قد تحدث باعتبارها جزءا من تصعيد مفاجئ للصراع. وغالبا ما تكون هنالك مؤشرات هامة مسبقة عندما تزداد احتمالات وقوع فظائع مثل الإبادة الجماعية. وفي هذا الصدد، يتيح لنا مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية أدوات شتى لوضع نهج على نطاق المنظومة بخصوص منع الفظائع، بما في ذلك استخدام الإنذار المبكر.

وفي هذا الصدد، يعرب الاتحاد الأوروبي مجددا عن تقديره لمبادرة الأمين العام ”الحقوق أولا“ باعتبارها عنصرا مهما من عناصر الجهود التي تبذلها المنظمة. وفي الحالات التي تشهد ارتكاب جرائم وحشية، تكون المساءلة عن تلك الجرائم أمرا بالغ الأهمية في ردع ومنع حدوث فظائع في المستقبل. والاتحاد الأوروبي ملتزم بمساعدة الدول في تعزيز نظمها القضائية الوطنية. كما أن الاتحاد يدعم بقوة المحكمة الجنائية الدولية في ضمانها للمساءلة عندما تكون الدول غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك على الصعيد المحلي.

ثانيا، نشدد على أهمية الصلة بين السلام والأمن والتنمية. فالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر يتطلبان السلام والأمن، والعكس بالعكس. ولا يمكن تحقيق أي من ذلك إلا باحترام حقوق الإنسان. وتلك الصلة تمثل أيضا مبدأ أساسيا هاما في تطبيق الاتحاد الأوروبي لنهج شامل لمنع نشوب الصراعات.

ثالثا، يتطلب منع نشوب الصراعات اتباع نهج شامل للجميع، وهو أمر لا يمكن أن يكون المنع فعالا من دونه. ونحن بحاجة إلى ضمان المشاركة المتكافئة والكاملة للمرأة في عمليات السلام واستراتيجيات منع نشوب الصراعات. والتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة أمر شديد الأهمية في هذا الصدد.

وأخيرا، نرحب بالتأكيد الواضح في القرار على الترابط بين حقوق الإنسان والسلام والأمن. فبناء مجتمعات قائمة على سيادة القانون والديمقراطية والحوكمة الرشيدة من الجوانب البالغة الأهمية لمنع نشوب الصراعات. وفي هذا الصدد، نريد أيضا أن نسلط الضوء على أهمية التعليم في تعزيز ثقافة السلام والتسامح، وهي أداة قوية لمنع نشوب الصراعات.

ومن واجبنا المشترك تحويل القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) والالتزامات الواردة فيه إلى حقيقة واقعة. وسيقتضي ذلك أن يكون لدينا جميعا تصميم وتركيز. ومن جانبنا، سنواصل دعم الخطوات الرامية إلى تعظيم فرص نجاح جهود الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة. فشعوب العالم لا تتوقع أقل من هذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم الهامة. كما أود أن أشكر الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين.

أتحدث إليكم اليوم، سيدي، بصفتكم رجلا شهد الحرب وخبرها في ساحة المعارك وفي الميدان الدبلوماسي على السواء. وقد علمتني تجاربي أن الحرب لا تبدأ عندما تُطلق الطلقة الأولى. فالحرب تبدأ عندما لا تجد الكراهية والتعصب من يتصدى لها. وقد عبر القس الألماني مارتن نيمولر عن هذه الفكرة عندما انتقد النازيين بشجاعة حيث كتبما يلي:

”لقد جاءوا يفتشون عن الشيوعيين في البداية، ولكني لم أكن شيوعيا فلم أجاهر برأيي. ثم جاءوا يفتشون عن الاشتراكيين وأعضاء النقابات العمالية، ولكني لم أكن هذا ولا ذاك، فلم أجاهر برأيي. ثم جاءوا يفتشون عن اليهود، ولكني لم أكن يهوديا، ولذلك لم أجاهر برأيي وعندما جاءوا يفتشون عني، لم يكن هناك من يدافع عني“.

نشهد تزايد قوة قوى الطغيان، وعلينا أن نتحلى بالشجاعة لاتخاذ إجراء. ويجب أن نتقيد بالتزامنا نحو الجهر بالرأي والقتال حتى تنتصر الحرية على الاضطهاد. وحينما فر والدي من برلين في عام ١٩٣٦، كانت نذر الخطر بادية للعيان بالفعل. وكانت تتفشى عمليات مقاطعة الأعمال التجارية التي يملكها اليهود وتنقش الشعارات المعادية لليهود على جدران المعابد ويوصف اليهود بانهم ”أونترمينشن“ أو دون البشر ويتعرضون للضرب والتحرش بهم في الشوارع.

والآن، بعد ٧٠ عاما من محرقة اليهود، تتعرض للتهديد الطوائف اليهودية من كوبا إلى الدار البيضاء، وفي شوارع أوروبا، يمكن مرة أخرى سماع هتافات ”الموت لليهود“. ومع ذلك يبدو أن العالم لم يتعلم شيئا. وحينما تحرق وتنهب المعابد والمتاجر المملوكة لليهود – هل يكفي أن نقول إن معاداة السامية أمر خاطئ؟ وحينما تضرب العصابات اليهود فيما يمشون في الشوارع – هل يكفي الإعراب عن الاشمئزاز وحده؟ وحينما يقارن رؤساء الدول والسفراء في هذه الحالة إسرائيل بهتلر والنازيين – هل يكفي أن نصدر الإدانات. وهل بذلتم، سيدي الرئيس، جهدا لإصدار أي إدانة؟

لقد نجمت هذه الحالة من ركام الحرب العالمية الثانية من أجل مجابهة الطغيان، ولكنها تمنى بالفشل. فقد أثر التطرف الراديكالي على كل أجزاء العالم من بوينس أيرس إلى بورغاس ومن بانكوك إلى بوركينا فاسو. ولا يتقيد الاضطهاد والتطرف بالحدود. ولا يوجد مكان في العالم يتجلى فيه التهديد بصورة أوضح من تجليه في الشرق الأوسط. وفي عام ٢٠٠٤، كانت هناك ٢١ جماعة إرهابية اسلامية منتشرة في ١٨ بلدا. واليوم، تعمل ٤١ جماعة إرهابية إسلامية في ٢٤ بلدا. وأدت تلك الجماعات إلى تعويق المجتمعات وتركيع دول بأكملها. ولا يزال المجتمع الدولي يلوذ

بالصمت إلى حد كبير. وهو يلتزم الصمت فيما يجمع حزب الله آلاف الأسلحة ويهربها، وفيما يسيئ تنظم القاعدة معاملة النساء ويضطهدن، وفيما يذبح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الطوائف المسيحية والأيزيدية، وفيما تعرض حماس عن قصد رجال غزة ونساءها وأطفالها للأذى.

إن حماس – شأنها شأن الدولة الإسلامية في العراق والشام وبوكو حرام والقاعدة – تضمر ازدراء للديمقراطية، واحتقارا للحداثة وتصميما على تدمير أسلوب حياتنا. ففي غزة، لا ترى حماس أي مشكلة في سوء استعمال المراكز الإنسانية الدولية والمؤسسات الدينية لأغراض الإرهاب. وهي تخزن الأسلحة في مرافق الأمم المتحدة وتنقل الإرهابين في عربات الإسعاف وتطلق الصواريخ بصورة عشوائية من المساجد والمدارس والمستشفيات على المراكز المدنية في عمق إسرائيل. ولا تتخلى بالشجاعة سوى دول قليلة للاعتراف بان حماس ترتكب جريمة حرب مزدوجة – باستهداف المدنيين الإسرائيليين وفي الوقت نفسه الاختفاء وراء المدنيين الفلسطينيين.

وعلى كل دولة أن تسأل نفسها عما اذا كانت تريد أن ترى الشرق الأوسط حرا ومنفتحا ومتسامحا، أوما اذا كانت تريد أن ترى الشرق الأوسط الذي تقمع فيه أقلية عنيفة وراديكالية حقوق ملايين السكان ومعتقداتهم وتطلعاتهم. وهذه المشكلة ليست بعيدة بمئات الأميال والعقود. فالتطرف الراديكالي يؤثر علينا جميعا – في هذا المكان وهذا الزمان. وليكن واضحا تماما: إننا مشتبكون في معركة من أجل تحقيق أمننا المشترك. ومن هذه القاعة أطلق تحذيرا إلى العالم – لا تغضوا الطرف عن التهديدان المحيطة بنا.

إن الحرب ليست أمرا لا مفر منه – وهي ليست من قوى الطبيعية، ولا جزءا من الطبيعة البشرية. ويمكن ويجب تجنبها. فنحن جميعا نريد أن نعيش في سلام وان نرى أطفالنا ينشأون في جو من السلام، ولكن لا يمكن أن نقف موقف المتفرج من وجه التهديدات التي تواجهنا كل يوم. ولمنع اندلاع الحرب المقبلة، لا بد أن نشن الحرب ضد الايديولوجية الراديكالية. ويجب أن نعلن حربا على التحريض، وحربا على التعصب وحربا على النفاق. وبالتسلح بالتزامنا بالحرية والتسامح والسلام، لا يساوني أي شك في اننا، بالعمل معا، سنخرج منتصرين.

فهذه معركة بوسعنا أن نكسبها، ولا بد أن نكسبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لرئيس المجلس على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع يكتسي أهمية بالغة.

إن مصر، باعتبارها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، ظلت دائما مدافعا قويا عن المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يلزم جميع الدول الأعضاء بالتسوية السلمية للتراعات بغية منع نشوب التراعات المسلحة.

وكما يعلم جميع الموجودين هنا، فإن مصر تقع في منطقة لم تعد، للأسف، بمنأى عن الاضطرابات المسلحة. فقد ظلت التراعات الدائرة في منطقتنا موضوعا لقرارات عديدة لمجلس الأمن. ولا يزال العديد من هذه القرارات لم ينفذ بشكل كامل، مما يسهم في مواصلة التراعات التي استمرت عقودا. ويشكل التراع في غزة، الذي تبذل فيه مصر حاليا جهودا شاقة للوساطة والتسوية، أحد تلك الأمثلة. ويمثل استمرار احتلال الأرض سببا رئيسيا للتراعات. ولذلك، إضافة إلى استكشاف سبل جديدة لاستخدام مجلس الأمن للأدوات المتاحة له بموجب الفصل السادس، من الأهمية بمكان أيضا استكشاف سبل لتنفيذ القرارات الصادرة من قبل.

وعلى نحوما تورده مذكرة الرئاسة المفاهيمية على وجه الدقة، فإن النزاعات اليوم ”تؤدي إليها طائفة واسعة من العوامل“ (S/2014/572، المرفق، ص ٢). وترى مصر أن هناك فعلا أسبابا جذرية واضحة للعديد من النازعات الدائرة في العالم. فالعجز عن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية ووقف انتشار جماعات الجريمة المنظمة ينبغي مواجهته باعتباره ضمن الأسباب الجذرية الأساسية للعديد من النزاعات.

وأحد العوامل الأخرى التي تؤدي إلى النزاعات اليوم هو الإرهاب. وظلت مصر لفترة طويلة ضحية لتلك الآفة وبقيت لفترة طويلة في صدارة المسعى العالمي لمكافحتها. وحالة الدولة الإسلامية في العراق والشام مثال واضح للتهديدات التي يمكن أن تمثلها جماعة إرهابية للسلام والأمن الدوليين. كما أن هناك جوانب أخرى للنزاعات. ففي أفريقيا، أدى الجفاف إلى تعطيل السبل التقليدية للحياة والى نشوب عدة نزاعات حادة من جراء الآثار السلبية لتغير المناخ.

وفي بعض الأحيان قد تكون المؤشرات أقل وضوحا، ولكنها بالرغم من ذلك قوية للغاية. وفي ذلك السياق، ترى ليبيا أن الاكتشاف المبكر لعلامات الإنذار بالنزاعات المحتملة، ومن بينها تهميش بعض المجموعات العرقية والصدامات القبلية وتآكل مؤسسات الدولة أو عدم وجودها، ينبغي أن يشكل الأساس للاحتواء الفعال لتلك النزاعات في مراحلها الأولى. وشهدنا ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال، على سبيل المثال لا الحصر.

ومع أن جميع تلك العوامل تتطلب مسعى جديا من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل الحيلولة دون نشوب النزاعات المسلحة، فان من الأهمية بمكان أيضا ألا نتغاضى عن العناصر الرئيسية والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وباستثناء المسائل المتعلقة بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين، فان الميثاق يمنع بشكل واضح التدخل في الشؤون التي تقع بشكل أساسي في نطاق الولاية القضائية المحلية للدول. ونشير إلى انه، حينما انتهك ذلك المبدأ، نشبت النزاعات، وبعضها لا يزال مستمرا بلا هوادة حتى اليوم. ولذلك، ينبغي السعي دائما للحصول على موافقة الدول التي قد تكون عرضة لتدابير منع نشوب النزاع وتأمين هذه الموافقة قبل اتخاذ الإجراء الواجب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل غواتيمالا.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2014/572، المرفق) التي أعددتموها. كما أود أن أشكر الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على التعليقات التي شاركانا إياها.

وكما نعلم جميعا، فقد أُوكل إلى مجلس الأمن، منذ إنشائه، المهمة الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين. وتحقيقا لتلك الغاية،ما فتئ هناك إقرار بضرورة إنشاء آليات وأدوات قابلة للتطبيق رهنا بالحالة أو الظروف. وفي معظم الحالات، استخدمت هذه الآليات والأدوات لوقف النزاعات بدلا من منع نشوبها، ولكن في العقود الأخيرة شهدنا تركيزا أكبر على المنع.

ونحن نتفق مع هذا التوجه، الذي يثير أسئلة جديدة في نفس الوقت. وأول سؤال يتعلق بالدور الذي يؤديه المجلس باستخدام مختلف الأدوات المتاحة لديه. ثانياً، علينا أن نسأل أنفسنا إن كانت تلك الأدوات تستخدم بشكل مناسب للتعقيدات الحالية، وربما يكون السؤال الأهمما إذا كانت تلك الأدوات تمكننا من النظر مبكراً في الحالات التي يمكن أن تتحول إلى نزاعات مسلحة.

فيما يتعلق بالجانب الأول، نرى أن أي عمل يُضطلع به في مجال منع نشوب النزاعات يجب أن يدعم ويكمل المبادرات التي

تتخذها الحكومات الوطنية المعنية بصورة مباشرة ودول الجوار المباشر. ولكن، عند التعامل مع المعضلة، قد يبلغ انعدام الثقة أو عدم المعرفة أو غياب الإرادة السياسية حداً يحمل الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في أحيان كثيرة على التردد في الاستجابة للتحذيرات من نشوب نزاع محتمل. وهذا يفسر، جزئياً، عدم استخدام تلك الآليات عادة بشكل أكثر تواتراً.

ولذلك، نعتقد أن عمل المكاتب والمنظمات الإقليمية يمكن أن يكون مهماً للغاية. لأن مشاركتها المبكرة وفي الوقت المناسب تكتسي أهمية أساسية. وكل التدابير الوقائية يجب أن تبدأ في أقرب وقت ممكن بغية الحد من احتمال تحول الأوضاع المتوترة إلى صراع عنيف.

أما بالنسبة للمسألة الثانية، فإذا كانت آليات الوقاية القائمة تسمح بالاستجابة السريعة، لا بد أن نضع في اعتبارنا أن لكل حالة سمات فريدة، وهذا هو السبب في أنه لا يمكن منطقياً تطبيق نموذج الوقاية نفسه على كل الحالات. وتجارب الماضي التي تراكمت لدينا والدروس المستفادة يمكن أيضا أن توفر مفاتيح مهمة، بما في ذلكما يتعلق بضرورة التركيز على الأسباب الرئيسية للتوتر والتخفيف من حدته، فضلاً عن الحاجة إلى اعتماد نُهُج متعددة الأبعاد. وبهذه الطريقة، فإن قدرة الآلية على الاستجابة لن تعتمد حصراً على كيفية تصميمها أو تصور فكرتها، بل على عوامل مثل قدرة من يطبقونها وخبرتهم وتواجدهم ميدانياً. وليس من المناسب تقييم الآليات المختلفة التي يمكن أن يكون لها تأثير على الأطراف على أساس السرعة التي قد تتحقق بها النتائج. والمهم هو إيجاد الصيغة التي تقلل من عدم الثقة، وتُبقي قنوات التفاوض مفتوحة وتحد من اللجوء إلى العنف في كل حالة بعينها.

ختاماً، فإن تقوية مجموعة من آليات الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للتراعات وتحسينها ينبغي أن يستجيب بشكل أفضل للمطالب المتزايدة للدول الأعضاء، وخاصة من حيث المرونة وخفة الحركة والاتساق. وفي نهاية المطاف، فإن فعالية تلك الالتزامات تعتمد على مجموعة من العوامل، منها التزام الأطراف ووجود الحرية السياسية للعمل والدعم الحاسم من جانب المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد رجا زايب شاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، والوفد البريطاني على تولي رئاسة المجلس لهذا الشهر وعلى عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين استمعنا إليهما باهتمام كبير.

ووفدي إذ يؤيد البيان الذي سيدلى به ممثل إيران باسم حركة بلدان عدم الانحياز، يود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية.

تؤكد ماليزيا مجدداً دعمها للجهود الرامية إلى منع تصاعد التراعات إلى تهديدات للسلم والأمن الدوليين. وتعتبر ماليزيا أيضاً أن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، تضطلع بدور أساسي في هذا المضمار. وبغية تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة في أداء هذا الدور، تدعم ماليزيا أيضا الجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، الأمر الذي يمكننا من الكشف المبكر لحالات الأزمات المحتملة، في جملة أمور.

وفي هذا الصدد، فإن طبيعة حالات الصراع المعاصرة تثير بعض الأسئلة أيضاً، ومنهاما إذا كان لدى الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، من الآليات والأدواتما يكفي للاستجابة لأنماط جديدة من التراعات أو الحالات.

إن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ينص بوضوح على مجموعة من الأدوات والنهج التي تتوفر لكل من مجلس الأمن

والجمعية العامة. وفي سياق تأمين أوسع دعم ممكن لأي إجراء أو نهج وقائي مقترح، ربما كانت هناك فرصة لاستكشاف سبل توثيق التعاون بين المجلس والجمعية العامة. والجدير بالذكر، أنه خلال السنوات القليلة الماضية، استخدمت الأمم المتحدة نطاقاً أوسع من الأدوات المبينة في الفصل السادس، بما فيها الوساطة. وماليزيا تنظر بشكل إيجابي إلى إمكانية تعزيز قدرات الأمم المتحدة وإمكاناتها في هذا المضمار.

وإلى جانب الجهود المبذولة على الصعيد الدولي، تعتبر قدرات الجهات الفاعلة وإمكاناتها على الصعيدين الإقليمي والوطني مكونات هامة لهيكل السلم والأمن الدوليين. وهي تستحق اهتماماً جاداً ومستداماً وينبغي مواصلة تعزيزها.

ومن المحزن والمؤسف أننا مازلنا نشهد حالات من الانتكاس إلى النزاع في مناطق مختلفة اليوم. وفيما يتعلق بمنع مثل هذه التطورات، تعتقد ماليزيا أنه يمكن للأمم المتحدة أن تفعل المزيد لمساعدة البلدان والمجتمعات التي تواجه تلك الحالات.

وماليزيا ترى، بصفة خاصة، أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للأدوار المحتملة للجنة بناء السلام، ولا سيما في سياق استعراضها المقبل لعام ٢٠١٥. ويمكن زيادة تعزيز دور اللجنة كمنبر لتبادل الخبرات والتجارب، في جملة أمور. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواصلة تعميم دور المرأة في منع نشوب النزاعات.

ختاماً، يحيط وفدي علماً بأن نتيجة هذا النقاش قد انعكست في شكل قرار للمجلس – القرار ٢١٧١ (٢٠١٤). وماليزيا تكرر اعتقادها الراسخ بأنه ينبغي أن تستمر الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، في الاضطلاع بدور محوري في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك منع نشوب النزاعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد أويارزون مارشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وحرصاً على وقت المجلس، أود أن أقدم ملخصاً مقتضباً لبياني، الذي ستوزع نسخته الخطية على الوفود بعد ذلك.

كتعليق أولي، أود القول إنه من الضروري أن ننتقل بحزم من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. فالوقاية يجب أن يكون دورها مركزياً في جهود الأمم المتحدة، ومجلس الأمن يتحمل مسؤولية أساسية في مجال منع نشوب النزاعات. وكما ذكر بعض المتكلمين السابقين على الوفد الإسباني، لا بد لنا من استخدام كل الأدوات المتاحة في ميثاق الأمم المتحدة للإسهام في الوقاية الناجعة من النزاعات. ومن بين تلك الآليات، أود أن أذكر بعض الأدوات المهمة مثل لجان التحقيق والجزاءات، التي يمكنها أيضا أن تؤدي دوراً هاماً في الوقاية.

لقد وضعت إسبانيا جهود الوساطة في صميم سياستها الخارجية. وفي رأينا أن من الأهمية بمكان إيلاء اهتمام خاص للأسباب الجذرية والهيكلية للنزاعات، ولعوامل الخطر المرتبطة بها بغية العمل على منع نشوبها وضمان استدامة الحلول التي تحققت. ولهذا السبب، أود التركيز على الأدوات التي استثمر فيها وفد بلدي قسطا كبيرا من رأس المال السياسي والمالي، متمثلا في جهود الوساطة وبناء السلام.

ونحن ملتزمون بالدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة باعتبارهما أدوات لمنع نشوب النزاعات وحلها، علاوة على بناء السلام. وعليه، فإننا من الأعضاء المؤسسين لمجموعة أصدقاء الوساطة، وما زلنا نواصل الإسهام في وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أطلقنا – جنبا إلى جنب مع أصدقائنا في المغرب – مبادرة لجهود الوساطة في البحر الأبيض المتوسط، ونحن حاليا بصدد زيادة تطويرها.

وكما لاحظ الأمين العام في تقاريره، فإنه لا بد من استيفاء شروط ثلاثة كي تكلل جهود الوساطة بالنجاح. أولا، يجب أن تستند الوساطة إلى فهم عميق للسياق المحلي. ومن الأهمية بمكان الاستماع إلى الأطراف الفاعلة المحلية باهتمام، مع مراعاة الحساسيات اللازمة. ثانيا، يتعين وجود روح الملكية المحلية للعملية، إذ قلّما تنجح جهود الوساطة المفروضة فرضا. وثالثا، يجب أن يكون هناك اتساق وتنسيق وتكامل بين الجهات الفاعلة المعنية.

ويشكّل حفظ السلام الأداة الثانية التي استثمرت فيها إسبانيا رأسمال سياسيا وماليا كبيرا. وتؤدي عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة دورا أساسيا وقيّما للغاية. ولا يفوتني أن أذكّر بأهمية الدور الذي اضطلعت به أيضا لجنة بناء السلام، التي تشارك فيها إسبانيا بنشاط، فضلا عن مختلف الكيانات الإقليمية. وكما لاحظت العديد من الوفود، فنحن نؤيد تماما التفاعل على نحو أفضل وأكثر مرونة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن.

وأخيرا، فقد نوهت العديد من الوفود أيضا إلى المسؤولية عن الحماية. ومن المهم بالنسبة لنا أن نواصل تعزيز مبدأ المسؤولية عن الحماية الممتاز للغاية، وخاصة ركيزته الثانية، وهي تحديدا الالتزام بتقديم المساعدة إلى البلدان بهدف تمكينها من المنع الفعال لوقوع الفظائع.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، وقبل كل شيء اتخاذ القرار اليوم ٢١٧١ (٢٠١٤) الذي يمثّل خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ ملاحظاتي بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن منع نشوب النزاعات في وقت يشهد فيه العالم اضطرابات مزلزلة جراء العديد من النزاعات، إلى جانب اتساع نطاق التطرف والإرهاب والتعصب، بكلما يترتب عنها من عواقب وخيمة على الضحايا الأبرياء وارتكاب الأعمال الوحشية الإجرامية.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التفصيلية، والتزامه الشخصي بالإبقاء على منع نشوب النزاعات في صميم أولوياته. وأثني على المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي، التي أسفرت قيادتها عن تحلي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالنزاهة والحياد والموضوعية. وبما أن ولايتها قد انتهت، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا الخاص إليها، على التقدم الذي أحرزته المفوضية، وأن أقول لها إنه لشرف شخصي بالنسبة لي أن أعمل معها.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

إن منع نشوب النزاعات، المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، من صميم ولاية الأمم المتحدة. كما أن دعم جهود منع نشوب النزاعات ليس مجرد خيار فحسب، بل هو التزام دولي يرمي إلى منع ويلات الحرب والنزاعات المسلحة. وقد أضحت المادة ١ من الميثاق أكثر أهمية من ذي قبل في أعقاب إحياء المجتمع الدولي لذكرى اندلاع الحرب العالمية الأولى، في وقت تهز فيه النزاعات المسلحة وتزايد أعمال التطرف والإرهاب العديد من المناطق، مقترنة بعواقب مأساوية على السكان. وذلكما يفسر واجب المجتمع الدولي أن يعمل معا على منع نشوب النزاعات وحلها عبر الاستثمار في جهود المصالحة والتفاوض والوساطة، بدلا عن التصرف في مرحلة لاحقة، لما في ذلك من احتمال لتفاقم النزاعات.

وعلى النحو المبيّن في المذكرة المفاهيمية (S/2014/572، المرفق) – التي نشيد بالرئاسة البريطانية عليها – فإن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي فيما يتعلق بمنع النزاعات، ويحظى بالدعم من قبل مختلف الآليات تحقيقا لتلك الغاية. وتمثّل جهود المساعي الحميدة للأمين العام أداة قيمة للغاية أيضا في حل النزاعات. ونود أن نسجل تقديرنا لالتزام الأمين العام وحنكته الدبلوماسية ورؤيته للهدف النبيل المتمثل في منع نشوب النزاعات وحلها.

ويشدد القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، الذي اُتخذ بالإجماع اليوم، على أهمية الدور الذي تضطلع به عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والمكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات، والتي أدت دورا رائد بالفعل، وخاصة في غينيا وقيرغيزستان. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا حاليا بدور حاسم باعتباره وسيطا في العملية السياسية الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرى في ذلك الصدد، أن من الضروري زيادة الموارد البشرية والمالية المخصصة لتلك المكاتب، فضلا عن المبعوثين الخاصين للأمين العام، بهدف ضمان تنفيذ ولاياتها بصورة ناجحة.

وينبغي التشديد أيضا على زيادة الالتزام الراسخ إزاء قارتنا من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي ذلك السياق، فإن التكامل الإقليمي يكتسي أهمية قصوى بوصفه عاملا في منع نشوب النزاعات، وفي الحد من مخاطر النزاع بقدر كبير.

وبالرغم من فعاليتها المؤكدة،ما تزال تلك الآليات المعنية بمنع نشوب النزاعات تكافح من أجل التكيف مع تطور طابع النزاعات نفسها، التي ازداد نشوبها داخل حدود الدول. وفي الواقع، فإنها لم تنجح في منع تلك الحالات من التدهور، سواء أكان ذلك في منطقة الساحل، أم في جمهورية أفريقيا الوسطى، أم جنوب السودان، أم في أي ساحات أخرى للنزاع.

وقد استرعت تلك النزاعات الانتباه إلى ضرورة اتباع نهج عالمي متكامل لمنع نشوب النزاعات، يأخذ في الاعتبار الطابع المتغير للنزاعات مع ظهور التهديدات المرتبطة بالإرهاب والنزعات الانفصالية، إلى جانب أسبابها الجذرية. وسيكون من المفيد إعادة النظر في تلك الآليات بغية تحسين فعاليتها، واتباع نهج ابتكاري في تلك العملية وإشراك الجهات الفاعلة الجديدة التي قد يكون لها تأثير إيجابي. وفي ذلك السياق، فإن من الضروري تعزيز الدعم المقدم إلى الدول التي تطلب ذلك، وخصوصا فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات الوطنية،ما دامت الدول هي المسؤولة عن منع نشوب النزاعات في بلدانها في نهاية المطاف.

وقد بيّنت الأحداث الأخيرة في شمال أفريقيا بوضوح تام أن بوسع الدول أن تتفادى نشوب الحروب الأهلية بفضل قوة مؤسساتها، في حين تسببت الجماعات المسلحة المتنافسة فيما بينها في حالات أخرى في أن تواجه بلدان من قبيل المغرب العربي بأسره آثارا وخيمة، الأمر الذي يؤكد على ضرورة تعزيز التعاون بين البلدان المجاورة. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي تشجيع المشاركة بقدر أكبر من جانب المجتمع المدني، وخصوصا النساء والشباب لأن باستطاعتهم التأثير بشكل إيجابي فيما يتعلق بتعزيز الحوار والمصالحة.

وقد جعل المغرب منع نشوب النزاعات أحد أنماط المبادئ الرئيسية لسياسته الخارجية. وفي ذلك الصدد، فقد أصبح بلدنا مدافعا عن قيم التسامح والحوار والتفاوض والمصالحة في أفريقيا والشرق الأوسط. وتؤكد الأسباب الجذرية للصراعات الأخيرة – التي تعزى في غالب الأحيان إلى الاختلافات العرقية أو الدينية – على أهمية المبادرات من قبيل خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الوطنية، التي تشكل تحريضا على ممارسات التمييز أو العداء أو العنف. وهي إنجاز يعود الفضل فيه إلى السيدة بيلاي. وهناك

أيضا الاجتماع الدولي الذي عقد مؤخرا بشأن تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات، الذي شهد اعتماد نداء فاس، الذي يشدد على الحاجة الملحّة إلى إيجاد أشكال جديدة من التفاعل والتفاهم بين الحضارات.

ختاما، وفي اتساق مباشر مع مقترحات السيدة بيلاي، فإن في رأي المغرب أن منع نشوب النزاعات مسألة معقدة للغاية. ونحن مقتنعون أكثر من ذي قبل بأنه يمكن التغلب على الصعوبات هذه، إذاما استطاع المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يوحدا جهودهما بطريقة استباقية ويعملا بحسن نية وعزم والتزام بتحقيق ذلك الهدف عبر إيلاء الأولوية للحوار والتفاوض والمصالحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): شكرا ،سيدي الرئيس. يود وفد بلادي أن يشير إلى النقاط الآتية.

أولاً، إن أجواء العلاقات الدولية بعد ١٠٠ سنة من الحرب العالمية الأولى لا تُنبئ بالخير. ولا تشير إلى أن الدول التي انخرطت في هذه الحرب قد تعلّمت شيئاً من تاريخ تلك الكارثة، ولذلك تلا تلك الحرب حربٌ عالمية ثانية، أكثر دماراً وإيلاماً.

وها هي نفس السياسات تقود مجمل العلاقات الدولية، إلى الفوضى والفلتان بما يمكن تشبيهه بحرب عالمية ثالثة تخوضها نفس الدول الاستعمارية وبذات العقلية الانتهازية. ولكن هذه المرة عن طريق وكلاء لها في مناطق الصراع العديدة المنتشرة حول العالم.

إن إنشاء الأمم المتحدة، لم يؤدّ للأسف، إلى الهدف النبيل الذي أنشئت من أجله، أي إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، كما ورد في ديباجة الميثاق. فشعوبنا التي اتحدت أصواتها مع أصوات شعوب الأمم المتحدة للدعوة إلى نبذ الحروب وتجنّب ويلاتها على الإنسانية بعد الحرب العالمية الثانية، قد عانت بعد ذلك أكثر من ذي قبل من آثار الحروب التي ألحقت أضراراً كبيرة بالعالم، وبشكل خاص بمنطقتنا العربية، والتيما زلنا نلمس آثارها حتى يومنا هذا. وقد تضاعفت معاناة شعوبنا بشكل أكبر جراء أعمال العدوان المسلح المتكرر وأشكال الغزو العسكري المسلح التي حصلت منذ ذلك التاريخ، وآخرها بالطبع العدوان على بلادي، سوريا، والعراق وليبيا وغزة وغيرها.

من المفارقات العجيبة، أيها السيد الرئيس، أن انتهاء السير على درب آلام الحرب العالمية الأولى في أوروبا قد تلاه مباشرة تدشين حقبة السير على درب آلام الاستعمار الأوروبي للشعوب الأخرى. إذما إن صمتت مدافع هذه الحرب العالمية الأولى الوحشية، حتى عقدت حكومتا فرنسا وبريطانيا آنذاك اتفاق سايكس – بيكو سيئ الصيت. الذي قسم دول وشعوب المنطقة إلى مناطق نفوذ واحتلال، والذي مهد الطريق أمام إصدار وعد بلفور المشؤوم في العام ١٩١٧، وهو الوعد الذي زرع الاستيطان الصهيوني في أراضي فلسطين المحتلة وتسبب في مظالم لا سابق لها وفي احتلال إسرائيلي استيطاني للأراضي الفلسطينية والعربية حتى هذا اليوم. كما مهد اتفاق سايكس – بيكو من جهة ثانية الطريق أمام قيام سلطات الاحتلال الفرنسي بسلخ لواء اسكندرون عن أراضي سوريا وسلبه ومنحه لتركيا، التي لا تزال تحتله حتى اليوم، وذلك رشوة لحكام تركيا آنذاك كيلا يدخلوا الحرب العالمية الثانية إلى جانب النازية الألمانية.

ثانياً، إنما تشهده دول عديدة من دول المنطقة العربية من أزمات يدعونا للتمعّن في هوية المستفيد من وراء افتعال تلك الأزمات. خاصة وأننا قد شهدنا مؤخراً في منطقتنا العربية عمليات منسّقة نُفّذت في العديد من دولها، الواحدة

تلو الأخرى، استُخدمت في معظمها نفس الأدوات ونفس الشعارات وحيكت في أغلبها المخططات بنفس الأساليب وبانخراط مباشر من الأدوات الدولية والإقليمية والمحلية ذاتها، الأمر الذي أدى إلى سفك دماء الملايين من الأبرياء، وتدمير بُنى تحتية لا تُقدّر بثمن.

ها هي شعوب المنطقة تدفع ثمن الغزو العسكري للعراق عام ٢٠٠٣، الذي استند إلى مبررات أحادية الجانب رفض مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة في حينها التصديق عليها. وتسبب فيما تسبب من مآسٍ يعرفها الجميع. وها هو الشعب الليبي أيضاً يدفع ثمن التدخل العسكري المباشر، الذي تسبب بتدمير البلاد وتسليمها لفصائل مسلحة متناحرة وعصابات تكفيرية تهدد أمن وسلامة ورفاه كل ليبي. كما تهدد أمن واستقرار الدول المجاورة لليبيا وترسل الإرهابيين والسلاح إلى بلادي، سوريا.

وقد لا يكون الوقت مناسباً الآن للحديث عن تفكيك الدولة في الصومال ودول إفريقية أخرى. ثالثاً، إن الأمم المتحدة مدعوّة إلى تحمل مسؤولياتها والاضطلاع بالدور الذي أناطته بها الدول الأعضاء في إطار مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق، وفي مقدمتها مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. ومن المؤكّد أن صون السلم والأمن الدوليين، والعمل الوقائي لتجنّب النزاعات وتسويتها قبل تفاقمها، لا يتجلّى بالمكابرة على إدانة الإرهاب وتبريره بأسماء رنّانة تضليلية كالربيع والثورة والانتفاضة الشعبية والحراك السلمي وصولاً إلى الفضيحة الأخلاقية التي يتم الترويج لها تحت مسمّى الجهاد. ولا بالتستّر على الدول الداعمة لهذا الإرهاب في مواصلة مفضوحة لسياسات ازدواجية المعايير التي صبغت عمل هذه المنظمة وأحبطت آمال شعوبنا بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبدالرحمنوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نعتقد أننا بحاجة إلى تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. الأمم المتحدة بحاجة إلى الاتفاق على مجموعة أدوات جماعية لتقييم حدة المشاكل. وينبغي أن تستند تلك الإدوات إلى القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والنهج المتعددة الأبعاد للدبلوماسية الوقائية، وتسوية النزاعات وبناء السلام، والتعمير والتأهيل والتنمية.

من الأهمية بمكان أنه ينبغي للخلافات السياسية بين أعضاء مجلس الأمن ألا تعيق الدور الذي يضطلع به المجلس في أداء مهمته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين. ونظراً لأن النزاع والسلام والتنمية أمور مترابطة، فهناك أيضاً غياب لتوافق الآراء على‌ما يندرج في إطار ولاية المجلس. وعلاوة على ذلك، فالبيانات التي أصدرها مجلس الأمن، بسبب عدم اتفاق الأعضاء على القرارات، ليست فعالة في اتخاذ أي إجراء. ولذلك، فإننا ندعو إلى إنشاء جبهة موحدة في مجلس الأمن.

ينبغي للمجلس والدول الأعضاء أن تؤيد بقوة العمل الطويل الأجل للأمين العام ومبعوثيه وممثليه الخاصين في منع نشوب النزاعات. ونحن نؤيد الأنشطة التي تضطلع بها المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة حيث تكون بمثابة أسس للمساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية. اقترحت كازاخستان إنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة من أجل التنمية والمساعدة الإنسانية في ألماتي، الأمر الذي يمكن أن يكمل العمل الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. ويسعى الاقتراح إلى تحقيق حضور سياسي أكثر قوة للأمم المتحدة في الأراضي الشاسعة للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

وبالإضافة إلى منظمات الأمم المتحدة الإقليمية، فإننا يجب أيضاً أن نحشد جهود الاتحاد الأفريقي، والاتحاد

الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجامعة الدول العربية وغيرها من الكيانات الإقليمية لدعم الدول الهشة في حل المشاكل التي طال أمدها. بدأت كازاخستان مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي يمثل منتدى للتعاون والحوار في آسيا ويعمل بنشاط في المنطقة. وبغية زيادة فعاليته، وكذلك إضفاء الطابع المؤسسي عليه، اقترحت كازاخستان تحويل المؤتمر إلى منظمة الأمن والتنمية في آسيا.

يجب أيضاً أن تستهدف النُهج الأساسية حماية المدنيين – النساء والأطفال، وكذلك العاملين في المجال الإنساني، الذين أخذوا يصبحون أهدافاً على نحو متزايد. وفي الوقت نفسه، يجب احترام حق الحكومات في حل أزماتها الداخلية. ويجب على المجتمع الدولي معالجة مشاكل التمويل غير الكافي، وعدم كفاية القوات، ونقص الموظفين المدنيين المؤهّلين وبناء القدرات للتعامل مع الولايات المتعددة والمعقدة لعمليات حفظ السلام. ينطوي منع نشوب النزاعات أيضاً على تدابيرما بعد وقف إطلاق النار، حين يتم التوصل عن طريق الوساطة إلى السلم والاستقرار بوصفها عملية مستمرة.

وتنتهج كازاخستان سياسة خارجية براغماتية مستقلة تقوم على أساس الموازنة بين الفوائد وحماية المصالح الوطنية. يقف بلدي إلى جانب المجتمع الدولي لتعزيز عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ويدعم الدول الأعضاء في التحول البّناء من النزاع إلى السلام والأمن والتنمية، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.

إن أحد أشكال الجهود من أجل منع نشوب النزاعات يمكن أن يكون تعزيز التسامح، وعدم التمييز، والتفاهم فيما بين مختلف الجماعات العرقية والدينية، وتنمية الحوار بين الثقافات والحضارات.

ونعتقد أن الكيانات والمبادرات الدولية مثل تحالف الأمم المتحدة للحضارات، والمؤتمر الأول لزعماء الأديان العالمية والتقليدية، والعقد الدولي للتقارب بين الثقافات ٢٠١٣-٢٠٢٢ ينبغي أن تؤدي دورا في تعزيز منع نشوب الصراعات وتسويتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

أود أن أعرب عن تقديري لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وإعداد الورقة المفاهيمية (S/2014/572، المرفق)، والمضي قدما في مداولات مجلس الأمن حول هذا الموضوع الهام. وتتوجه حركة بلدان عدم الانحياز أيضا بالشكر إلى الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن حركة بلدان عدم الانحياز تفضل دائما فكرة منح الأولوية لمنع نشوب الصراعات، وتشدد على الحاجة إلى تكثيف الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية، استنادا إلى الدروس المستفادة من إجراء تحليل متعمق للأسباب الأساسية للصراع في كل حالة على حدة. ففي كل سنة، تنفَق بلايين الدولارات على الصراعات، في حين أن التكاليف البشرية للحروب من حيث الوفيات والإصابات، وتدمير البنية التحتية المدنية، والتشرد وانعكاساته على الأُسر والمجتمعات المحلية، والمؤسسات والاقتصادات المحلية والوطنية، وكذلك في البلدان المجاورة، هي أكثر بكثير تدميرا وزعزعة للاستقرار. لذلك، الرسالة واضحة: الصراعات مكلفة للغاية للجنس البشري، ويجب منع نشوبها قدر الإمكان.

ومنع نشوب الصراعات هو أحد الالتزامات الرئيسية للدول الأعضاء. ولا بد للجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات أن

تتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ويجب أن يبدأ ذلك مع الحكومات الوطنية، بمساعدة من الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يدعم هذه الجهود، ويساعد الحكومات، بناء على طلبها، في بناء القدرات الوطنية. في الوقت نفسه، إن أكثر أدوات الوقاية إفادة موجودة في الفصل السادس من الميثاق، الذي يتناول حل المنازعات حلا سلميا. وفي رأينا، ينبغي اعتماد التدابير التالية بهدف إحباط نشوب الصراع.

أولا، ينبغي الشروع في الإجراءات الوقائية في أقرب وقت ممكن، بغية التقليل من احتمال تدهور الأوضاع المتوترة لتصبح صراعا عنيفا، بينما، في الوقت نفسه، ينبغي احترام حق السلطات الوطنية في حل الأزمات الداخلية.

ثانيا، ينبغي للنهج الوقائي أن يكون متعدد الأبعاد، وأن يركّز على الأسباب الجذرية للتوترات.

إن أعضاء حركة عدم الانحياز تشدد على ضرورة تعزيز دور الحركة في مجال التسوية السلمية للمنازعات، ومنع نشوب الصراعات وحلها، وبناء الثقة، وبناء السلام وإعادة التأهيل بعد الصراع داخل الحركة أو بين دولها الأعضاء.

وتنوّه حركة عدم الانحياز أيضا بالترابط بين التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. وينبغي بذل الجهود لكفالة أن أي جهد يبذل لتحويل الأمم المتحدة إلى أداة أكثر فعالية لمنع نشوب الصراعات ينبغي أن يراعي الحاجة إلى اتباع نهج متوازن ومتماسك وشامل، وفقا للميثاق والقانون الدولي، بغية تعزيز منع نشوب الصراعات وتسويتها، واستراتيجيات بناء السلام في مرحلةما بعد الصراع، وذلك بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تؤدي جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة دورا فعالا في تصميم وتنفيذ نظام أمني جماعي أكثر فعالية، وفقا لوظائفها وسلطاتها.

ومع أخذ هذه المبادئ في الاعتبار، فإن حركة عدم الانحياز على استعداد للمساهمة في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز هيكل منع نشوب الصراعات على المستوى الدولي، وجعل هذا العالم مكانا أكثر أمنا كي يعيش فيه هذا الجيل والأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكر الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على بيانيهما.

إن إنهاء صراعما أكثر تكلفة بكثير من منع نشوبه. لذلك، من الأهمية بمكان كفالة أن ندرك منذ البداية علامات الانذار، ونتخذ القرارات، وننفّذ الإجراءات. وبغية التأكد من أن يكون باستطاعة مجلس الأمن أن يؤدي تماما دوره الرئيسي في العمل الوقائي والتسوية السلمية للمنازعات، يجب أن يستخدم مختلف الأدوات المتاحة له استخداما كاملا.

ومن خلال مبادرة المساءلة والاتساق والشفافية، التي شكّلها فريق من الدول الإقليمية التي تسعى، بتنسيق من سويسرا، إلى تعزيز أساليب عمل مجلس الأمن، أثارت سويسرا مرارا وتكرارا مسألة تحسين القدرات الوقائية للمجلس. أولا وقبل كل شيء، يحتاج المجلس إلى أن يتلقى التنبيه في أقرب وقت ممكن تجاه الأزمات المحتملة من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة في مرحلة مبكرة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء بإيجاز على بضع مسائل ترى سويسرا أنها تشكل عاملا حاسما في منع نشوب الصراعات.

أولا، إن لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية للمجلس، تؤدي دورا رئيسيا في منع عودة الصراعات.

فهناك تقريبا نصف جميع البلدان الخارجة من الصراع تعاني من الانتكاس وعودة أعمال العنف في وقت من الأوقات. والأزمتان الأخيرتان في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جنوب السودان تذكران بهذه الحقيقة المؤلمة. واتباع نهج منسق وملتزم حيال بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو المفتاح لمنع حصول هذه الانتكاسات. وتعتقد سويسرا، بوصفها رئيسة تشكيلة بوروندي، أن لجنة بناء السلام يمكنها أن تؤدي دور المنتدى الذي تجري فيه مناقشة الحالات الحرجة في وقت مبكر جدا، بطريقة شاملة، ومع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وسيشكل الاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام في عام ٢٠١٥ فرصة ثمينة لتنفيذ التعديلات اللازمة، بغية زيادة تحسين دور لجنة بناء السلام.

لقد ساعدت مشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، من خلال الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، على التوصل إلى فهم شامل للحالات المعقدة، ومنع العودة إلى الصراع. وثمة مبادرات من قبيل العمل العالمي لمكافحة الجرائم الوحشية الجماعية، وهي المبادرة التي اتُخذت مؤخرا، تقدّم الدعم الذي لا غنى عنه للجهود الرامية إلى تحسين فهم التعقيدات المحلية والإقليمية. والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان التي يجب اعتبارها علامات إنذار مبكر لنشوب صراعات عنيفة هي اليوم حقيقة غير متنازع عليها. لذلك، من المهم أن تكون لدى منظومة الأمم المتحدة بأسرها الوسائل اللازمة لجمع وتوفير المعلومات المتعلقة بالسكان الذين يقعون ضحايا لهذه الانتهاكات، أو الذين هم في خطر من أن يصبحوا كذلك. وفي هذا الصدد، ترحب سويسرا بمبادرة الحقوق أولا وتؤيدها.

ثانيا، إن البعثات السياسية الخاصة أدوات حاسمة لعمل مجلس الأمن في مجال الدبلوماسية الوقائية. وبغية تحقيقها النجاح، فهي بحاجة إلى أن تتبع، من بين أمور أخرى، نهجا كليا يشمل جميع أصحاب المصلحة، وتحظى بتأييد سياسي واسع، وتمتلك الوسائل والموارد الضرورية. وترحب سويسرا بالمناقشة الجارية في اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة بشأن البعثات السياسية الخاصة. فمناقشة نقاط القوة لهذه البعثات والتحديات التي تواجهها واحتياجاتها أمر حاسم لتحسين فعاليتها وكفاءتها. وسوف تواصل سويسرا المشاركة بنشاط في تلك الجهود، وفي المناقشات التي تجري في اللجنة الخامسة بشأن كيفية تحسين دعم هذه البعثات وتمويلها. ونحن نعتقد أن التحسينات الملموسة، مثل تلك التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ستكون خطوة هامة إلى الأمام.

أخيرا، نعتقد أن تطوير القدرات المحلية والتنسيق البنّاء في المستقبل بين جميع الجهات الوطنية الفاعلة ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي سيكون مفتاح النجاح لجهود منع نشوب الصراعات. والأمثلة الراهنة والماضية على التعاون الناجح بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تدعم هذا النهج. وفي هذا الصدد، نود أن نتشاطر مع المجلس بعض الخبرة التي اكتسبناها من رئاسة سويسرا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

في أيار/مايو الماضي، عقدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حدثا رفيع المستوى في وارسو لتعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

وقد شكّلت مشاركة الممثلين الرئيسيين للأمم المتحدة ومجلس أوروبا مساهمة كبرى في إجراء حوار جدّيٍّ مثمر مع الدول والمؤسسات المشاركة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والتوقيع مؤخراً على اتفاق تعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب المؤسسات الديمقراطية

وحقوق الإنسان التابع للمنظمة يشكِّل مرحلة هامة في جهودنا المشتركة لتحسين الاحترام لحقوق الإنسان وحمايتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أودّ أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تتيح لنا الفرصة لكي نفكّر مليّاً في أهمية الدبلوماسية الوقائية. وبلدي يُشيد بالبيانين اللذين أدلى بهما الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. كما نشكر الرئاسة على إعداد المذكّرة المفاهيمية (S/2014/572، المُرفق) التي تزوِّد الأعضاء بالأساس الذي نحتاج إليه للمشاركة في هذه المناقشة وتأييد القرار المُتخذ ٢١٧١(٢٠١٤).

إنَّ الهدف الرئيسي للأمم المتحدة هو ضمان صون السلم والأمن الدوليين في إطار منظومة للأمن الجماعي. ولتلك الغاية، وفر ميثاق الأمم المتحدة، الذي أنشأ مجلس الأمن، مجموعة من الوسائل المصمَّمة لمنع نشوب نزاعات جديدة وتمكين التصرف في حال نشوبها. لكنه يبدو تاريخيا أنَّ جهود المجلس قد اقتصرت حصرياً بشكل تقريبي على الاستجابة للتراعات الجارية بدلاً من توقُّعها.

ومن الواضح أنَّ الأمم المتحدة عموماً، ومجلس الأمن خصوصا، يمكنهما وينبغي لهما القيام بالمزيد لضمان صون السلم والأمن الدوليين. وعلى صعيد هذه المهمة، ينبغي أن نشير إلى أنَّ المادة ٩٩ من الميثاق تمكِّن الأمين العام من توجيه عناية المجلس إلى أية مسألة يرى أنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. لذا، نعتقد أنه من الملائم أن يُوفِد الأمين العام، كما فعل في عدة حالات، ممثليه الخاصين ومبعوثيه الشخصيين لجمع معلومات عن المؤشرات المحتملة للإنذار المبكِّر، والتي من شأنها تمكينهم من توقع مناطق التراع المحتملة وإبلاغ المجلس بالنتائج التي يتوصَّلون إليها.

إننا نشهد حاليا عدداً من التراعات الدولية والداخلية في جميع أرجاء العالم. وهي لم تنشب عفوياً بل لأسباب مختلفة، الكثير منها عميق وهيكلي، وهي أسباب ظلت تعتمل لفترات زمنية طويلة في بعض الحالات. والتفاوت الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي – إلى جانب عدم توفر بيئة تضمن عبْر سيادة القانون تمتُّع جميع الأفراد الكامل والفعَّال بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية – هما من الأسباب الشائعة للتراعات التي يؤسفنا أن نشهدها.

لذا، يرى وفد بلدي أننا بحاجة ملحة لا ريب فيها إلى نهج شامل ومتكامل للأمن وحفظ السلام، يتضمن التحقيق في الأسباب الجذرية للعنف وفي الحالات الاجتماعية والاقتصادية الميدانية. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أيضا التخلي عن النُهُج والاستراتيجيات البالية والمجتزأة التي تُميِّز بين حالات التراع وغيابه. وينبغي أن يكون لدى الأمم المتحدة نهج تكاملي وتآزري لصون السلام والأمن الدولي، يشتمل على دبلوماسية وقائية وتقديم الدعم لعمليات حلّ التراعات بالوسائل السلمية، ويحول دون الانتكاس إلى التراع ويمكِّن من بناء السلام. وبالمقابل، ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم في استراتيجيات وإجراءات جميع الوكالات في منظومة الأمم المتحدة لاعتبارات الأمن والإنذارات المبكِّرة التي تُشير إلى الحاجة إلى منع نشوب التراع

وفي مثل هذا الترتيب المتكامل، أودّ أن أؤكد أهمية دور لجنة بناء السلام – وهي الهيئة التي تشارك فيها بيرو، والمسؤولة عن دعم الدول التي تعاني عواقب التراع – في تنفيذ السياسات التي تُعِدُّها الحكومات الوطنية وفقاً لأولوياتها، مع التركيز على الترابط بين الأمن والتنمية. ومن شأن ذلك أن يمكننا من كسر دوَّامة الصراع بالتصدي مباشرة للأسباب الكامنة وراءه. وقد ناشدنا الدول تقديم إسهام إيجابي في عملية استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، والمقررة في عام ٢٠١٥.

ختاما، أودّ أن أؤكد الأهمية التي تعلِّقها بيرو على الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للتراعات وعلى أننا،

حين ننجح في إعداد وتنفيذ التدابير التي تُمكِّننا من منع نشوب النزاع والحدّ من خطر إمكانية تكراره أو ظهوره مجددا، سنكون قد نفذنا الولاية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد لورسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): يشرّفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، آيسلندا، فنلندا، السويد، النرويج وبلدي الدانمرك. وهذه البلدان ترحب بهذه المبادرة الحسنة التوقيت لمناقشة دور مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات. وإننا ندعم بقوة اتخاذ القرار ٢١٧١(٢٠١٤) اليوم، والذي يرسم إطاراً لمواصلة تعزيز جهودنا المشتركة في الميدان. ونشكر أيضا الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان على بيانيهما الواضحين والقويين.

تقع المسؤولية الرئيسية عن معالجة أسباب النزاع العنيف على عاتق الدول الأعضاء. ومنع نشوب النزاع مسؤولية حكومية متأصلة، عبْر إنشاء منظومات سياسية واقتصادية تمثيلية وشرعية وشاملة للجميع واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولكن لا ريب في أنَّه يتعين على المجلس أن يؤدي دوراً رياديا في منع نشوب النزاع والاستجابة له.

ونريد من المجلس أن يُحدِث تغييرا حقيقياً في مجال منع تصعيد النزاع. ونرحب بالدور النشط الذي يؤديه الأمين العام والأمانة العامة في ضمان أن تحظى المسائل الناشئة باهتمام المجلس. ونشجع استخدام الإحاطات الإعلامية المنتظمة لاستكشاف الآفاق باعتبارها وسيلة لإبقاء أعضاء المجلس على دراية بالأزمات المحتملة، كما أنها توفر فرصة للعمل المبكر. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة بكامل هيئتها أن تُسهم أكثر في منع نشوب النزاع العنيف. ولكن يجب على الدول الأعضاء أن تجعل المنظمة وافية بالغرض.

وقد أصدر المجلس ولايات للعديد من البعثات السياسية الخاصة الهامة التي ثبت أنها ضرورية لمنع نشوب النزاع. ولكن من المهم للغاية تزويد تلك البعثات بالتمويل الكافي والقابل للتنبّؤ. وبالإجمال، تستحق الدبلوماسية الوقائية المزيد من الموارد في إطار منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الاعتراف الواسع بأنَّ منع نشوب النزاع يحفظ الأرواح والأموال معاً، لا يزال هناك اختلال صارخ بين التمويل لمنع نشوب النزاع مقابل نظيره لحفظ السلام. وإننا نقدِّر عالياً أعمال إدارة الشؤون السياسية، ونعتقد أنه ينبغي لها أن تكون قادرة على تعزيز مواردها بتنويع قاعدة مانحيها والتفكير في إمكانية الحصول على مزيد من التمويل عبْر الميزانية العادية.

ويمكن للعمل المبكِّر والمتضافر أن يمنع تصعيد النزاع. وهذا يستدعي المشاركة الاستباقية للمجلس والأمين العام وآخرين. وينبغي للمجلس تشجيع الأمين العام على أن يستخدم المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة بفعالية. فالدبلوماسية الوقائية تعني أيضا جعْل المجتمع الدولي يتكلم بصوت واحد ويوجِّه رسالة سياسية واضحة إلى أطراف النزاع. وأعضاء مجلس الأمن يتحملون مسؤولية خاصة في هذا الصدد. لكننا لا نرى أيَّ عمل من جانب المجلس في أحيان كثيرة جدا. وينبغي لنا استكشاف السبُل لزيادة الاستفادة من الوسائل المتاحة إلى أقصى حد، وذلك على النحو المبين في الميثاق. وإحدى تلك الوسائل الأساسية هي الوساطة. وبلدان الشمال الأوروبي ترحب باتخاذ الجمعية العامة مؤخراً قراراً بشأن تعزيز دور الوساطة في التسوية السلمية للنزاعات وفي منع نشوب الصراعات وحلِّها (قرار الجمعية العامة ٣٠٤/٦٨).

وعلى مجلس الأمن أيضا أن يواصل تعزيز تعاونه ومشاركته الوثيقين مع المنظمات الإقليمية. ويمكن استخلاص دروس من جهود الاتحاد الأفريقي لإقامة نظام قاري للإنذار المبكِّر. والدعم والمُلكية الإقليميان حيويان لمنع نشوب النزاع

بفعالية. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة أمثلة عديدة على التعاون مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما في أفريقيا. وهذا يشمل التعاون مع الاتحاد الأوروبي الذي يدعم بنشاط جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات.

وعلى منظومة الأمم المتحدة واجب تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان في جميع أعمالها. والتركيز المبكِّر والشامل على حقوق الإنسان أساسي للكشف عن النزاعات السياسية المحتمَلة وتعبئة الجهود. وبلدان الشمال تؤيد مبادرة الأمين العام، ”الحقوق أولاً“، التي تجعل المسائل الأساسية المتمثلة في حماية الناس والجهود الوقائية محورا لاستراتيجيات الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية. وضمان احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان من جانب الدول والجماعات المسلحة من غير الدول أساسي لمنع نشوب النزاع.

لا تزال المرأة المورد الوحيد غير المستثمَر استثماراً كافيا من أجل صنع السلام وبناء السلام بصورة أكثر فعالية. وتُظهِر التجربة أنَّ تمكين المرأة ودعم مشاركتها الكاملة والنشيطة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية المتعلقة بالسلام يمكن أن يؤديا إلى اتفاقات أكثر شمولا واستدامة. ويجب أن يكون ذلك عنصرا محوريا في أيِّ جهد لمنع نشوب النزاع.

واستدامة السلام أمر غير ممكن دون تعزيز العدالة وضمان المساءلة ومكافحة ثقافة الإفلات من العقاب. والمسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق الدول الأعضاء. ولكن ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان، بناء على طلبها، في تطوير القدرات والمؤسسات اللازمة. والمحكمة الجنائية الدولية تؤدي دوراً تكميلياً محوريا في ضمان تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية إلى العدالة.

وتكتسي مشاركة المجلس المستمرة في ذلك المجال أهمية بالغة لمنع نشوب النزاع.

ولا بد أن يبقى المجلس منخرطا في مجموعة واسعة من العوامل التي يمكن أن تسبب نشوب النزاع المسلح. وكان أحد الأمثلة المرحب بها لذلك عقد مناقشة العام الماضي بشأن منع نشوب النزاع والموارد الطبيعية (انظر S/PV.6982). ونود أن نشهد تعزيز المجلس لتركيزه على الصلة بين تغير المناخ وتوفير الأمن.

وختاما، يرتبط منع نشوب النزاعات وبناء السلام ارتباطا عميقا، إذ تميل بعض النزاعات إلى أن تكون دورية. وترحب بلدان الشمال الأوروبي بالاستعراض المقبل لهيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام، بما في ذلك لجنة بناء السلام. ويلزم أن نكفل التنسيق الأفضل لجميع عناصر مسعى الأمم المتحدة الواسع لمنع نشوب النزاع وبناء السلام، بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجب أن ينصب تركيزنا على تحقيق الحد الأقصى من فعالية الأمم المتحدة وآثارها على الصعيد القطري بغية تحقيق استقرار الدول الهشة وتجنب نشوب النزاع في المستقبل وإرساء الأساس لإحلال السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تقديري الصادق لقيادة المملكة المتحدة في عقد مناقشة اليوم المفتوحة. ومن أجل توفير الوقت، سأعمم النص الكامل لبياني ولن أدلي سوى بالنقاط البارزة.

وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاع، أود أن أؤكد على ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها والدول الأعضاء التدابير المناسبة على وجه السرعة، وقبل أن تتطلب الحالات اتخاذ إجراء على نطاق واسع. ومن الأهمية بمكان أيضا تعزيز بناء السلام لمنع حالات العودة إلى النزاع. ووفقا لتقرير التنمية العالمي لعام ٢٠١١ الذي نشره البنك الدولي، فان ٩٠

في المائة من النزاعات التي اندلعت في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩ كانت في الواقع حالات عودة إلى النزاع.

ولمعالجة تلك المسائل، أود أن اتبادل مع المجلس تجارب اليابان من زاويتين.

أولا، دأبت اليابان، باعتبارها رئيس فريق لجنة بناء السلام العامل المعني بالدروس المستفادة، على قيادة المناقشة بشأن التحديات التي قد تواجهها البلدان بعد انسحاب بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واستمع الفريق العامل لآراء البلدان بشأن جدول أعمال لجنة بناء السلام لمواجهة العمليات الانتقالية، وتحديدا، في سيراليون وبوروندي وليبريا. وقادتنا المناقشات إلى تحديد تحديين رئيسيين تواجههما تلك البدان في عملية الانتقال. ويتمثل التحدي الأول في كيفية المحافظة على الاستدامة المالية، ويتمثل التحدي الثاني في كيفية ضمان استمرار عملية سياسية شاملة.

وبغية التغلب على هذين التحديين، يلزم أن ننظر في إيجاد سبيل لاستمرار اهتمام المجتمع الدولي والتزامه، فضلا عن تعزيز ملكية أي بلد لمؤسساته ومشاركته السياسية. واعتقد أن بوسع لجنة بناء السلام أن تضطلع بدور في مواجهة خطر العودة إلى النزاع خلال الفترة الانتقالية برصد التقدم المحرز وتقديم التقارير عن تطور الحالة السياسية، أذا اقتضى الأمر، إلى المجلس. وآمل أن يزيد المجلس تعزيز تنسيقه مع لجنة بناء السلام لتحقيق تلك الغاية.

ثانيا، إن اليابان، بصفتها الوطنية، أسهمت أيضا في المساعدة على منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام. وأود أن أتطرق لأربعة نماذج.

أولا، زودت اليابان بلدان بعد انتهاء النزاع، مثل أفغانستان وكمبوديا، في جملة أمور، بمساعدة سلسة من أجل توطيد السلام. ثانيا، إن اليابان أحد المناصرين بفعالية للأمن البشري. فمنذ عام ١٩٩٩، ساهمت اليابان بمبلغ ٣٩٠ مليون دولار في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. ثالثا، فيما يتعلق بجهودنا في أفريقيا، دعمت اليابان بفعالية جهود البلدان الأفريقية بالذات لتوطيد السلام من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. وفي العام الماضي، عقد مؤتمر طوكيو الدولي الخامس في يوكوهاما، باليابان. وفي تلك المناسبة، أعلنا تقديم مساعدة مالية بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار لبناء السلام في أفريقيا. وأخيرا، شجعت اليابان دور المرأة في منع نشوب النزاعات وأيضا في توطيد السلام. وتتراوح جهودنا بين تدريب الوسطاء من الإناث وإنشاء مراكز للتدريب المهني من أجل تمكين النساء المتأثرات بالنزاعات.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على تصميم اليابان على الاضطلاع بدور فعال في منع نشوب النزاعات. وستواصل اليابان، تحت راية ”المساهم الاستباقي في تحقيق السلام“، العمل بالترافق مع المجتمع الدولي لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد بامي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري الصادق للمملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم بشأن منع نشوب النزاع. كما أشارك من تكلموا قبلي تقديم الشكر للأمين العام ولمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن موضوع اليوم الهام.

إن مجلس الأمن، تمشيا مع مسؤوليته الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين، يحظى بالولاية لتوقع اندلاع النزاعات ومنع نشوبها عملا بالفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، ظل كثير من جهود المجلس خلال العقود الماضية تبذل من باب رد الفعل – مواجهة حالات الأزمة بعد تصاعدها إلى نزاعات واسعة النطاق.

ومن البديهي أن أي عجز عن التصرف في وقت مبكر بما فيه الكفاية للتصدي لحالات النزاع لن يؤدي إلى خسارة أرواح المدنيين الأبرياء وينجم في التشريد القسري للسكان فحسب بل يحدث أيضا فوضى عارمة وتدميرا. واتضح ذلك بجلاء، على سبيل المثال، في النزاعات الأخيرة في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال لا الحصر. ولكن إضافة إلى ذلك،ما فتئت إدارة النزاع وتسويته عملا باهظ التكلفة ويستغرق وقتا طويلا وكمية كبيرة من الطاقة والموارد.

وكما ذكر مرارا وتكرارا، فان الوقاية ليست أفضل من العلاج فحسب، بل هي أيضا أقل تكلفة وأكثر تجنيبا للمعاناة والتدمير. وفي ضوء تلك الحقيقة، من الأهمية البالغة بمكان إيلاء المزيد من الاهتمام لتوقع النزاعات ومنع نشوبها. وبناء على ذلك، على مجلس الأمن أن يكون استباقيا بصورة أكبر في مجال منع نشوب النزاع باستخدام جميع أدوات الدبلوماسية الوقائية المتاحة له. ويشمل ذلك، في جملة أمور، الاستخدام الحسن التوقيت والفعال لإشارات الإنذار المبكر لتقديم استجابة سريعة للأزمات وحالات والنزاع. وفي ذلك الصدد، يكتسي ضمان التآزر والتكامل فيما بين الآليات المختلفة للمنع والإنذار المبكر في إطار منظومة الأمم المتحدة أهمية بالغة لتزويد المجلس بالتحليل الدقيق لاتجاهات النزاع بطريقة متسقة.

وبغية تعزيز دور المجلس في مجال منع نشوب النزاع، فان على المجلس أن يتصرف بمرونة في تقديم استجابة مبكرة وفعالة تقوم على أساس إشارات الإنذار المبكر في الحالات المحتملة للأزمات والنزاعات. وكما أوضح بجلاء في المذكرة المفاهيمية (S/2014/572، المرفق)، فان ذلك شكل فعلا تحديات للمجلس، الأمر الذي يجعل من البديهي ضرورة أن يتدبر المجلس ويستخلص الدروس القيمة من تجاربه السابقة بغية تحسين أدائه في المستقبل. وعلاوة على ذلك، يلزم المجلس أن يجري تنسيقا أوثق وتكاملا لجهوده مع المنظمات والآليات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وبما أن المنظمات والآليات الإقليمية قريبة من حالات الأزمة والنزاع المحتملة، فان بوسعها أن تكون مفيدة في تقديم استجابة مبكرة وفعالة.

وأخيرا، نرى أن مناقشة اليوم المفتوحة تستفيد من مجموعة من الجلسات السابقة التي عقدت بشأن هذا الموضوع الهام وتسهم في تعزيز دور مجلس الأمن في مجال منع نشوب النزاعات. وفي ضوء ديناميكيات النزاع المتغيرة، نرى أن ذلك ليس مسألة خيار بل هي مسألة ضرورة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة. ويأمل وفد بلدي أن تكون جلسة اليوم مثمرة، إذ أن موضوعها لا يزال يستحق اهتماما جديا والتزاما. ونود أن نعرب عن الشكر للأمين العام ولمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما.

وتعلن إندونيسيا تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وظلت إندونيسيا دائما مؤيدا قويا لمفهوم منع نشوب النزاع. ففي منطقتنا، جنوب شرق آسيا، تسهم إندونيسيا، بالترافق مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في صون السلام والأمن الدوليين بمعالجة أي نزاع محتمل بطريقة حسنة التوقيت ووفقا للمبادئ الرئيسية للرابطة.

ونود توسيع نطاق إسهامنا الإيجابي وأن نكون جزءا من الحل للتحديات الأمنية العالمية. وفي هذا السياق استضافت إندونيسيا حلقة عمل عقدتها الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في

مجال منع نشوب الصراعات والدبلوماسية الوقائية في جاكرتا في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأتاحت حلقة العمل إجراء مناقشة صريحة بين الأطراف الفاعلة والتي تناولت حالات مختلفة لمنع نشوب الصراعات والدبلوماسية الوقائية وحددت العديد من الأنشطة المشتركة الملموسة في هذا الصدد.

إننا ندرك تماما أنه في العالم الحالي المعولم، تكون المصادر المحتملة للنزاعات متعددة المستويات ومتعددة الأوجه. وبالتالي، فهي تغير بشكل كبير طبيعة الصراعات، كما أشرتم سيدي الرئيس إلى ذلك بحق في المذكرة المفاهيمية (S/2014/572، المرفق). ومصادر الصراع تلك تفرض على منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس بالتشاور مع جميع الدول الأعضاء، معالجة العديد من القضايا الأساسية المتعلقة بموارد القدرات السياسية والعمليات. وبالنظر إلى نطاق عوامل الصراع وآليات الحل والطابع الاستراتيجي لهما، من الأهمية بمكان استمرار الحوارات المفتوحة مثل حوار اليوم. وينبغي السعي إلى التوصل إلى أكبر قدر ممكن من الفهم والملكية المشتركين واستخدام مختلف أدوات حل الصراع. ونرى أن بوسع مجلس الأمن أن يقوم بدور استباقي أكبر فيما يخص منع نشوب النزاعات، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ذات الصلة. ولذلك، نرحب باتخاذ القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) بشأن هذه المسألة. وتؤيد إندونيسيا تركيز المجلس على أن منع نشوب الصراعات هو المسؤولية الرئيسية للدول وأنه ينبغي أن تكون الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في إطار منع نشوب الصراعات داعمة ومكملة لأدوار الحكومات الوطنية في منع نشوب الصراعات، حسب الاقتضاء.

ونسلم أيضا بأن بناء السلام يجب أن يكون عنصرا هاما في استراتيجية وقائية شاملة، إلى جانب التصدي للأسباب الجذرية للصراع. وتؤيد إندونيسيا هذا النهج الكلي، فضلا عن إسناد دور أكبر إلى لجنة بناء السلام لمواصلة تعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات والمساعدة على منع الانتكاس إليها، وفقا للولايات المتفق عليها. ومن الضروري حقا بالنسبة للمجلس الاستفادة بشكل أكبر من أدوار اللجنة المتعلقة بالاستشارة والدعوة وتعبئة الموارد.

وتتطلب جميع الأساليب السلمية لمنع نشوب الصراعات، مثل الوساطة والتفاوض والتوفيق، وجود ثقة. ولذلك، يعيد وفد بلدي التأكيد على ضرورة أن تتضمن جميع التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات إجراء مشاورات بغية التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء والأطراف ذات الصلة. ويجب التقيد بالشفافية تماما في هذه النُهج.

وبينما نقدر دور مجلس الأمن وممثليه في معالجة حالات مناطق الصراعات المحتملة أو القائمة، نود التأكيد على أن المشاركة المبكرة للأمانة العامة في منع نشوب النزاعات المحتملة يجب ألا تنطوي على تدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وأخيرا، تود إندونيسيا التأكيد مجددا على أهمية تمويل التعاون ودعم بناء القدرات للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، دعما للجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للمنازعات المحلية عن طريق الترتيبات الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد عليف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وفد المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع ”منع نشوب النزاعات“ المهم والملح للغاية.

لقد تغيرت طبيعة الصراعات بشكل كبير على مر السنين. وبالطبع، فإن حل المسائل الداخلية البحتة هي مسألة متروكة للنظام القانوني المحلي. ولكن من الواضح تماما أن الحدود بين

الصراعات داخل الدول وفيما بينها قد أضحت ضبابية بشكل متزايد خلال العقود الأخيرة. وتشمل الأمثلة الأكثر تعقيدا محاولات دولةما إخفاء دورها في بث الفوضى وتأجيج الصراع في إقليم دولة أخرى، بما في ذلك، ولكن ليس على سبيل الحصر، بإنشاء ودعم نظام انفصالي تابع لها في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة الشرعية. ومن الواضح أن ذلك يفرض عبئا إضافيا على النظام والآليات الدولية، بما في ذلك مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتعامل مع منع نشوب الصراعات وحلها. ولذلك، من المهم الحفاظ على الاتساق في تحديد سبل ووسائل الاستجابة الدولية لهذه الحالات، وكذلك لوضع نهج شامل لمشكلة النزعة الانفصالية العنيفة.

وفيما يخص العلاقات بين الدول، يرتبط مفهوم منع نشوب الصراعات ارتباطا وثيقا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية المنصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وتتمثل القيمة الحقيقية لهذا المبدأ في إلزام الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واحترام السلامة الإقليمية لبعضها بعضا وحل نزاعاتها وفقا للقانون الدولي.

وفي الوقت نفسه، فإنه عندما تتجاهل دولةما التزامها بتسوية نزاع دولي بالوسائل السلمية وتلجأ إلى القوة وتحتل أرض دولة أخرى، فلا يجب أن يحول الرجوع إلى مبدأ التسوية السلمية للمنازعات بأي حال من الأحوال دون إعمال الحق الأصيل في الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق.

ولا يتطلب القانون الدولي مجرد التوصل إلى نتائج فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات أو حلها، بل أن تكون تلك النتائج مصحوبة بعملية تنسجم مع معايير معينة للقانون الدولي. ومن المهم عدم استخدام أطر وآليات تسوية النزاعات كأداة لترسيخ حلول غير قانونية بداهة والأمر الواقع. وستفشل أي محاولات لفرض أو تشجيع مثل هذه الحلول في توفير الأسس اللازمة لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في الأجل الطويل.

وينبغي على سبيل الأولوية إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ القرارات التي اعتمدتها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب الصراعات وحلها. ومن المهم أيضا أن تسمي قرارات مجلس الأمن الأشياء بأسمائها، بدلا من السعي إلى تحقيق توازن في معالجة مسألة المسؤولية الرئيسية.

ومن المهم أيضا التأكيد على دور سيادة القانون في منع نشوب الصراعات والتخفيف من آثار النزاع بعد نشوبه وفي حل النزاعات، وبالتالي إحلال سلام مستقر ودائم. ولا يمكن إنكار ضرورة تحديد وتوثيق الحقيقة وتسليط الضوء على الوقائع الحقيقية ومكافحة الإفلات من العقاب. ويجب أن تكون هذه الجهود خالية من الانتقائية والنُهج ذات الدوافع السياسية.

ونحن نتطلع إلى المزيد من المبادرات بشأن هذا الموضوع الهام. وستظل أذربيجان شريكا فاعلا في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد بافليشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. ونرحب بالقرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، المتخذ اليوم. ونريد أيضا أن نشكر الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم.

ويؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي. ونتشاطر بالكامل الأفكار التي عبر عنها الاتحاد الأوروبي بشأن سبل تحسين أداء الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات. وفي الوقت نفسه، نود أن نتدبر في القضايا الرئيسية المهمة جدا من وجهة نظر بلدنا.

تكمن فكرة إنشاء آلية لمنع نشوب الصراعات في صميم وجوهر عمل الأمم المتحدة. وأدت العواقب الوخيمة للحربين العالميتين الأولى والثانية والإرادة القوية للدول في منع هذه النزاعات مستقبلا إلى إنشاء الأمم المتحدة واعتماد ميثاقها. ويزود ميثاق الأمم المتحدة الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، بالنفوذ اللازم لمنع نشوب النزاعات على نحو فعال. وبالطبع، هذه الآلية ليست مثالية. لكنها يمكن أن تعمل بشكل جيد جدا إذا توفر حسن النية لدى جميع الجهات الفاعلة. لسنوات عديدة، والأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية تساعد في تحسين تكنولوجيا وتقنيات منع نشوب النزاعات في إطار السلطة التي يخولها إياها الميثاق. والكثير من الأفكار التي طرحت اليوم تستحق اهتماماً جدياً. ومع ذلك، نعتقد أن النجاح سيكون ضرباً من المستحيلما لم تكن المنظمة قادرة على الاستجابة على نحو كاف للتحديات والثغرات الرئيسية التي تمنعها من أن تكون طرفاً عالمياً فاعلاً في مجال الأمن.

واحترام سيادة القانون على الصعيد الدولي هو أساس السلام والاستقرار الدوليين، وهو شرط مسبق أساسي لمنع نشوب النزاعات وتسويتها وضمان القدرة على التنبؤ على صعيد العلاقات الدولية وضمان مشروعيتها. ويبدأ ذلك بالالتزام الصارم من قبل الدول الأطراف بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية الأخرى السارية.

كان انعدام المسؤولية والإفلات من العقاب لانتهاك ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية، التي تعتبرها أوكرانيا ضماناً للسلام والاستقرار في علاقاتها مع جيرانها، من بين الأسباب الرئيسية للعدوان على بلدي واحتلال شبه جزيرة القرم. ومجلس الأمن لديه كل الأدوات الضرورية المتاحة، وكان ينبغي أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع نشوب ذلك النزاع من أجل ضمان السلام والاستقرار في المنطقة. وللأسف، وبالرغم من دعم جميع الدول الأعضاء تقريبا في مجلس الأمن لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، فقد حالت إساءة استخدام حق النقض من قبل أحد الأعضاء الدائمين دون اتخاذ مجلس الأمن أي تدابير عملية. وتتمثل المشكلة في أنه من خلال استغلال حق الفيتو، ارتكبت الدولة العضو العدوان ضد أوكرانيا، على الرغم من أن تلك الدولة، قبل ذلك، كانت تعترف دائماً بالسلامة الإقليمية لبلدي وحدود الدولة وفقاً للمعاهدات الثنائية ذات الصلة.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن العضوية الدائمة في مجلس الأمن وحق النقض ليسا مجرد امتياز أو مسألة حظ جيد. فهما ينطويان على التزام وواجب برعاية السلام والأمن في عالمنا على نحو مسؤول. وإساءة استخدام ذلك الوضع تقوض سلطة المنظمة ومصداقيتها وتنال من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة على نحو خطير.

وفي إطار المنظمة، بدأنا بالفعل في المناقشات بشأن عدم استخدام حق النقض في حالة الفظائع الجماعية. ووفدي يرحب بتلك المبادرة. ونأمل أن نتمكن قريباً جداً من الانخراط في مناقشة موضوعية بشأن منع استخدام حق النقض في حالات العدوان.

وختاماً، أود أن أشير إلى أننا يمكن، بل وينبغي، أن نقترح ونناقش الأفكار التي تهدف إلى تحسين آليات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات. وليس ثمة شك في أن هذا عمل مهم جداً. ولذلك، كان هذا الموضوع عنصراً رئيسياً في عضوية أوكرانيا في مجلس الأمن خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، فضلاً عن عضويتها في لجنة بناء السلام في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

مع ذلك، وبدون إيجاد حل لمشكلة إساءة استخدام حق النقض وبدون وجود آلية مناسبة لضمان الامتثال للمعاهدات الدولية، فإن كل جهودنا لمنع نشوب النزاعات قد تفشل في أي وقت، وأي دولة عضو في المنظمة قد تصبح ضحية لذلك الفشل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا بالتأكيد لا نعيش في أوقات سهلة. حتى شهور الصيف لم تعد كما اعتدنا عليها.

أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن منع نشوب النزاعات. وتنعكس أهميتها في اتخاذ المجلس للقرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، بشأن الموضوع قيد المناقشة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين والعمل الذي يضطلعان به.

سلوفاكيا تؤيد تماماً البيان الذي أُدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لفترة طويلة، ظلت الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات من بدايتها جزءاً لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها المنظمة لضمان السلام والاستقرار. ومع ذلك، فقد أخذت الحاجة إلى الوقاية الناجعة من النزاعات العنيفة تكتسب أهمية متزايدة، وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة. وتشير حالات مثل الإبادة الجماعية في رواندا والحروب العرقية في البوسنة والهرسك وفشل الدولة في الصومال إلى ضرورة إيجاد السبل الكفيلة بمنع تصاعد النزاعات إلى حروب وكوارث بشرية وعدم استقرار إقليمي. وسلوفاكيا تعلق أهمية كبيرة على عمليات منع نشوب النزاعات في إطار الأمم المتحدة وخارجها.

وأسباب الصراع وعمليات السلام معقدة – سياسية واقتصادية واجتماعية وإقليمية وتاريخية وعرقية ودينية. وهناك أيضا أسباب جديدة للصراع، كالإرهاب والجريمة المنظمة، وكلاهما ينطوي على الصراع في طبيعته ويصعب أو حتى يستحيل التوسط أو التفاوض بشأنه مسبقاً. إلا أن ثمة علامات معينة دائماما تكون هناك. والأمر يرتهن بالأطراف والبلدان والأمم والشعب المعرض للخطر لاستخدام كل الإمكانيات وتعبئة المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات وقائية.

ولدينا اليوم العديد من الأدوات المفيدة التي يمكن أن تساعد في الوقاية الناجعة من النزاع. من بينها، وأذكر منها اثنتين – تقرير عام ٢٠١١ بشأن موضوع ”الدبلوماسية الوقائية: تحقيق النتائج“ (S/2011/552)، وقرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٥، المعنون ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها“.

والأمم المتحدة ليست وحدها في النهوض بالإجراءات الوقائية. وتتخذ الهيئات الإقليمية باطراد أيضا مبادراتها الخاصة للدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات. ربما لا تكون هناك هيئة إقليمية لا يوجد لديها برنامج لمنع نشوب النزاعات. وما يتعين علينا عمله وما نحتاجه هو توثيق التعاون والتفاعل بشأن هذه المسألة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

والوقاية لا يمكن أن تكون ناجحة تماماً دون معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعوامل تمكينه وتيسيره. وقد ثبت أن إصلاح القطاع الأمني على نحو يوثق به ومتعمق يؤدي دوراً مهماً وحاسماً في تقليص الظروف الميسرة لاندلاع النزاع أو حتى القضاء عليها. وإصلاح القطاع الأمني يسهم في منع نشوب النزاع بطريقة مباشرة وغير مباشرة. فالمراقبة الشفافة والسيطرة الموحدة على جميع القوى والفصائل تحول بشكل مباشر دون تجدد النزاعات الوطنية والصراعات بين الدول من خلال نشر الثقة والقدرة على التنبؤ. إصلاح القطاع الأمني قد لا يكون أداة وقائية رئيسية، لكنه بالتأكيد أداة وقائية لتهيئة الظروف لتجنب الانتكاسة إلى الصراع، خاصة إذا ما نفذ على النحو الواجب في تعقده، بدءاً من الأمن والحكم الديمقراطي وسيادة القانون وأعقبته الأنشطة الإنمائية.

ولأن معايير الفقر والبطالة وسوء المعيشة من بين الأسباب الرئيسية للتراعات، فإن الاستثمار الملائم في التنمية المستدامة في الوقت المناسب – في جملة أمور، ولكن ليس حصراً، بغية القضاء على الفقر ووضع البرامج للتعليم الشامل وإيجاد الأنشطة لتوفير فرص العمل، وخاصة للشباب – تعتبر حيوية الأهمية لاستثمار طويل الأجل في السلام المستدام في منطقة التراع.

ولدينا أدوات أخرى أيضاً. مفهوم المسؤولية عن الحماية، وخاصة ركيزته الوقائية الأولى، هو أداة أخرى لمنع الفظائع الجماعية. وأود أيضا أن أسلط الضوء على الدور المهم للمحكمة الجنائية الدولية. فهي ليست مجرد هيئة قضائية مستقلة ومحايدة تلاحق تلك الحالات التي لا تكون فيها الولاية القضائية الوطنية قادرة على، أو راغبة في التصدي للمساءلة، بل إن لسلطتها أثر وقائي أيضاً.

ختاماً، إن بعض الدراسات تشير إلى اتباع المبادئ التالية لزيادة فهم ديناميات الصراع المتصلة بالخصائص المحلية وتعزيز الجهود الرامية إلى منع نشوب التراعات. وقد نود النظر في تلك المبادئ:

أولاً، تشاطر تحليلات الصراع، ولكن بدون مواءمتها.

ثانياً، مواءمة تحليلات الصراع بما يتماشى مع الفهم المحلي والمصطلحات المحلية.

ثالثاً، البحث في محركات السلام بمعزل عن محركات العنف.

رابعاً، دراسة المحددات الصغرى للنجاح في العمل الوقائي.

خامساً، بدء حوار بشأن تنسيق الإجراءات الوقائية على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الداخلي مع المنظمات غير الحكومية.

وأخيراً، ضمان تمويل كاف ومرن لاتخاذ إجراءات وقائية. على أن تكون النسبة ١:٦٠- أي دولار واحد لحماية السلام و ٦٠ دولاراً لاستعادة السلام.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أن سلوفاكيا ستسهم بالكامل في تنفيذ الالتزامات الواردة في القرار الذي اتخذ اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مناتساكنيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بالتركيز على منع نشوب التراعات في المناقشة المفتوحة هذه. ونحن نتوقع بالتأكيد أن يكون هذا النقاش نقطة انطلاق جديدة في تطور مفهوم وممارسة منع نشوب التراعات.

ونحيي ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام، والأمانة العامة، وإدارة الشؤون السياسية، على وجه الخصوص. فقد أسهموا معا على مر السنين، إسهاما كبيرا في تعزيز القدرات والأدوات والآليات اللازمة لمنع نشوب التراعات على نحو ملموس، فضلا عن قيادة المناقشة بشأن التوضيح المفاهيمي لذلك الهدف بصورة جيدة. ويدل حضور مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هنا اليوم على الحاجة الملحة إلى تناول الوقاية بطريقة شاملة ووافية. وفي ذلك الصدد، نؤكد على أهمية الوقاية الهيكلية وقيمتها باعتبارها هدفا في الأجل الطويل، علاوة على التأكيد على أهمية الجهود الوقائية المستدامة التي تعالج الأسباب الجذرية للتراعات الحالية والمحتملة.

وتسلّم أرمينيا بالإمكانات الهائلة لقطاع المنظمات غير الحكومية وسائر المجتمع المدني فيما يتعلق بتحديد وتعزيز تدابير بناء الثقة بوصفها أداة فعالة من أدوات الوقاية. وغالباما تواجه هذه الجهود معوقات كبيرة، وخصوصا في الحالات التي تعجز

فيها إحدى الدول الأعضاء عن صون حقوق الإنسان الأساسية وتقمع الحريات الأساسية للمواطنين. وينبغي التشديد على أهمية إدراك تلك المشكلة والتصدي لها بصورة أفضل.

إن لأرمينيا مصلحة كبيرة في تعزيز الجهود الدولية المبذولة على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء، من أجل تحقيق الوقاية الفعالة وترسيخها. وندرك في ذلك الصدد، أهمية الوقاية التي تتجاوز مجرد استباق النزاعات واندلاعها بالفعل. ونشدد على أهمية إعطاء الأولوية بالقدر ذاته لمنع تجدد النزاعات في الحالات التي لا يزال التوصل إلى حل نهائي لها معلّقا.

وفي ذلك الصدد، فإن النزاع في إقليم ناغورني – كاراباخ يقدم دليلا على ذلك. فقد كان ذلك النزاع نتيجة لاستخدام القوة من جانب أذربيجان، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، وضد إرادة السكان في ناغورنو – كاراباخ، الذي مارس حقه في تقرير المصير. وقد شهد المجتمع الدولي خلال الأسابيع القليلة الماضية تصعيدا للتوترات المثيرة للقلق، علاوة على الزيادة الكبيرة في عدد انتهاكات وقف إطلاق النار عبر الحدود الأرمنية – الأذربيجانية، ومحاولات وحدات الجيش الأذربيجاني التوغل وتنفيذ العمليات التخريبية على طول الحدود بين ناغورني – كاراباخ وأذربيجان. وقد أُزهقت العديد من الأرواح، بما في ذلك أرواح المدنيين. وساعد اتخاذ الإجراءات العاجلة من قبل الرئاسة المشتركة للبلدان الأعضاء في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى وجه الخصوص، المبادرة التي اتخذها رئيس الاتحاد الروسي باستضافة الاجتماع الثلاثي الأطراف مع رئيسي أرمينيا وأذربيجان في سوتشي في ٨ آب/أغسطس، على تجنب المزيد من التصعيد. ومع ذلك، فإن هناك دروسا ينبغي استخلاصها من تلك التطورات الأخيرة.

وفي وقت سابق من هذا العام، أثار الوفد الأرميني مسألة الأقليات الدينية والعرقية التي استهدفتها الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط، ووجّه انتباه الأمم المتحدة إلى محنة السكان الأرمن المقيمين في مدينة كساب في سوريا. ولكن من المؤسف أن الحالة في تلك المنطقة لا تزال ماضية في التدهور. فقد شهد المجتمع الدولي خلال الأسابيع القليلة الماضية تطورات مثيرة للقلق جراء تصرفات مقاتلي الدولة الإسلامية في شمال غربي العراق. وتعرّض السكان من الأقليات – وعلى وجه أكثر تحديدا، الأيزيديين، وهم من بين قدماء السكان في العراق – لأعمال القتل الجماعي. وأرغم مئات الآلاف من الأشخاص، بمن فيهم الأرمن والآشوريون والأيزيديون وغيرهم من الأقليات الأخرى، على النزوح، وباتوا في حالة من الحرمان من أبسط ضروريات الحياة. وعليه، فقد قررت حكومة أرمينيا تقديم المساعدة الإنسانية إلى طائفة الأيزيديين عبر قنوات الأمم المتحدة المختصة.

ويشهد المجتمع الدولي فظائع مروعة ينبغي التصدي لها في واقع الأمر، باعتبارها جزءا من التزامنا بمنع ارتكاب الفظائع الجماعية. وقد آن الأوان لأن يتخذ المجتمع الدولي الإجراءات اللازمة. فقد أصبح ملحّا للغاية حشد الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ونهيب بجميع الهيئات والآليات ذات الصلة في الأمم المتحدة أن تشرع في العمل في هذا المجال دون تأخير. ويكتسي دور المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية أهمية بالغة في ذلك الصدد. ونهيب أرمينيا بمجلس الأمن أن يولي الأوضاع المأساوية التي يعانيها السكان الأيزيديون اهتماما كبيرا، نظرا لكونها مسألة ملحّة للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للمجتمع الدولي.

فهي تتيح لنا الفرصة لأن نلتمس الدعم في سياق سعينا إلى فهم الكيفية التي تمكّن مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها من الإسهام بقدر كبير في منع نشوب النزاعات، علما بأنه موضوع يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لبلدي.

وتدرك كولومبيا تماما – استنادا إلى خبرتها المكتسبة على مدى أكثر من خمسة عقود – مدى هول الدمار الذي يسببه النزاع. ولذلك السبب، فإنني أرحب شخصيا بكلمة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة بيلاي، وبإشارتها إلى أن المفوضية تسعى إلى تهيئة بيئة من الحوار القائم على الاحترام. ونحن مدركون تماما لأهمية الحوار. وندرك أيضا أنه حين لا تتخذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب لتجنب حدوث الأزمات – للأسف –، فربما تستمر تلك الأزمات الناشئة إلى ما لا نهاية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم حالة انعدام الاستقرار المؤسسي وتعرّض العديد من بلداننا إلى الضعف الاقتصادي والاجتماعي. وقد تغدو سيناريوهات النزاع هذه أكثر وضوحا وتعقيدا بمرور الوقت، الأمر الذي يجعل الاستجابة لها أكثر صعوبة. ومن الواضح أن الحرب تزداد تفاقما حين يطول أمدها، إلى حد يصعب فيه تحديد أسبابها ومنشئها، وأن الناس ينسون في أوقات الحرب أن هناك قواعد مرعية بموجب القانون الإنساني الدولي وتقتضي حماية المدنيين. وللأسف، فهو مبدأ غالبا ما يتم تجاهله.

وما فتئت كولومبيا تبذل على مر العديد من العقود، مجموعة متنوعة من الجهود الرامية إلى إجراء حوارات من شأنها أن تسمح بالتقارب مع الجماعات المسلحة الخارجة على القانون بهدف التوصل إلى حل ابتكاري للأزمة الحالية بطريقة بناءة. والآن، فقد لاحت لنا للمرة الأولى، إمكانية حقيقية لإحلال السلام عن طريق التفاوض في المستقبل القريب، عبر تنفيذ عملية مبتكرة تقوم على استخدام أساليبنا الخاصة التي تشمل تدابير منع الانتكاس إلى أعمال العنف في مرحلةما بعد النزاع. ونسلّم بأن طابع النزاعات المعاصرة قد أصبح أكثر تعقيدا من ذي قبل، وبأن من المرجح الانتكاس إلى النزاع مرة أخرى، على النحو الذي أشار إليه العديد من المتكلمين اليوم، ما لم تتخذ التدابير الوقائية اللازمة في الوقت المناسب وبطريقة تتيح المزيد من الإنصاف والمساواة في الفرص للجميع. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المجتمع الدولي على دعمه وإسهامه في تحقيق هذا السلام الذي ظلت كولومبيا تتوق إليه منذ وقت طويل.

لقد شرع بلدي بالفعل في تهيئة الظروف اللازمة لإحلال السلام الدائم. ولذلك السبب، فقد برزت مرحلةما بعد النزاع بوصفها مرحلة هامة للغاية في كفالة الاستقرار، وينبغي أن تقترن بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو يمكّن من بناء مجتمع شامل للجميع، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لكفالة أن يكون السلام مستداما في الأجل المتوسط، ونأمل جميعا، أن يكون مستداما في الأجل الطويل أيضا.

وعليه، أود التأكيد على تأييدنا لدفع مجلس الأمن بالآليات والأدوات المنشأة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بهدف تعزيز ثقافة المنع. ويجب على الأمم المتحدة إتاحتها لكي تستخدمها الدول وأن تمسك المجتمعات بزمام أمرها.

وفي الوقت نفسه، أهنئكم، سيدي الرئيس، على إشراك المرأة بوصفها عاملا أساسيا في منع نشوب النزاعات في مذكرتكم المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2014/572، المرفق). وينبغي ألا ننسى أن النساء والأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم هم الفئات الأكثر تضررا من النزاع. وعليه، ينبغي إيلاء أهمية كبيرة لإشراك المرأة بصورة نشطة في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بإحلال السلام وتحقيق الاستدامة في مرحلةما بعد انتهاء النزاع. وما فتئت الشبكات النسائية في بلدي تمثل قنوات هامة لحماية الاتفاقات والحد من العودة إلى

سيناريوهات العنف. ولذلك السبب، فإننا ندعو إلى إدماج المرأة بصورة كاملة في عملية صنع القرار، ومشاركتها النشطة في البحث عن السلام.

في الختام، وكما ذكرتم، سيدي الرئيس،إلى جانب العديد من المتكلمين الآخرين، فإن بوسع المنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور هام بفضل خبرتها التراكمية التي تشمل الممارسات المبتكرة التي أثبتت في مناسبات عديدة فعاليتها في منع نشوب النزاعات وحلها. وفي أمريكا اللاتينية – وهي منطقةما فتئت تدعو إلى السلام على نحو تقليدي – فقد اكتسبنا خبرة قيّمة للغاية في ذلك المجال، عن طريق إنشاء المنظمات الإقليمية من قبيل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، الأمر الذي مكننا من الإسهام من خلال العديد من المبادرات الرامية إلى حل النزاعات بطريقة سلمية.

وأود أن أؤكد على دعمنا الثابت لكم، سيدي الرئيس، ولمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالفرنسية):ما فتئت كندا تكافح على مدى أكثر من قرن من الزمان، من أجل الدفاع عن تلك القيم العزيزة عليها للغاية المتمثلة في: العدالة والحرية، بما في ذلك حرية الدين، والديمقراطية، واحترام سيادة القانون، واحترام حقوق الأفراد والكرامة الإنسانية.

وتلك القيم هي أساس المجتمع الكندي ونعتز بها، كما ذكر صاحب المقام الرفيع رئيس وزراء كندا، ستيفن هاربر، في ٤ آب/أغسطس أثناء إحياء الذكرى المئوية لبدء الحرب العالمية الأولى. إن اندلاع النزاع المسلح يقوض التقدم المحرز في مجالات التنمية الاقتصادية والازدهار الاقتصادي. وأشد الناس ضعفاً، أولئك الذين يعتمدون على الاستقرار والتنمية في مجتمع ما، هم في الأعم الأغلب الضحايا الرئيسيون للنزاعات.

من الملاحظ دائماً أن السلام الدائم والاستقرار لا يتحققان إلا عندما تشارك المرأة مشاركة تامة في جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك المستويات الاقتصادية والسياسية وأثناء عمليات السلام. وفي سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن من الأهمية بمكان أن تؤخذ بعين الاعتبار العقبات التي تعترض سبيل السلام والتنمية والازدهار، مثل إخضاع النساء والفتيات من خلال سياسات الإقصاء والعنف وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فضلاً عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. إن أفضل سبيل لوضع حد لتلك الجرائم والممارسات البشعة هو التأكد من أن بوسع النساء ممارسة حقوقهن بالكامل والإسهام في مجتمعاتهن المحلية وفي البلد. ولا يمكن صون السلام إذا كان نصف المجتمع مستبعداً من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمع وبلد ما.

(تكلم بالإنكليزية)

وكندا ملتزمة بتعزيز احترام كرامة ورفاه النساء والفتيات وحقوقهن الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وكما قال وزير الخارجية جون بيرد، في مؤتمر القمة العالمي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، المعقود في لندن في حزيران/يونيه، حيث ترأس حوارا رفيع المستوى، يجب أن تتمتع المرأة بالتمثيل الكامل والمتساوي مع الرجل في مفاوضات السلام وفي جميع القطاعات المجتمعية. ومن الضروري ألا تكون المرأة مجرد مشاركة في العملية بل أن ترأس الاجتماعات أيضاً.

وتحث كندا مجلس الأمن على التأكيد على أهمية تمكين ورفاه النساء والفتيات باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لمنع نشوب النزاعات. ولئن كنا لا نستطيع التنبؤ بما سيتسبب في اندلاع العنف، فإننا قادرون على تحديد العوامل التي لا تتوقف عن تصعيد النزاع وحالات الضعف.

واليوم، من المستحيل مناقشة مسألة منع نشوب الصراعات دون التفكير في الاشتباكات الدامية التي تجري في هذه اللحظة في العديد من الأماكن في العالم. وفي الواقع، من الصعب معالجة موضوع منع نشوبها من دون الشعور بالإخفاق، إذ تشتعل صراعات كبرى في سوريا والشرق الأوسط والعراق وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي الآونة الأخيرة، استخدمت كندا هذا المنتدى للتأكيد على أهمية الاعتراف بكرامة الإنسان الجماعية قبل كل شيء. ويتطلب القيام بذلك التزاماً بمنع نشوب النزاعات، الأمر الذي لا يقل أهمية عن الاستجابة الفعالة. ولا بد من تسخير الموارد والأدوات السياسية والإنسانية والأمنية والإنمائية المتاحة لنا بمزيد من الفعالية لتعزيز القدرات الوطنية من أجل منع نشوب النزاعات. ومن المسلم به حالياً على نطاق واسع أن الاستراتيجية الوقائية الناجحة لا تتوقف على تعاون الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة فحسب، بل تتطلب أيضاً وجود إرادة سياسية ثابتة لدى الدول الأعضاء.

ويشمل هذا، أولاً وقبل كل شيء، استعداد الدول الأعضاء ككل لتزويد الأمم المتحدة بالدعم السياسي الضروري للاضطلاع بالإجراءات الوقائية الفعالة في حالات محددة. ثانياً، إذا كانت البلدان المجاورة والحلفاء الإقليميون والدول الأعضاء الأخرى القادرة على تقديم الدعم لجهود الأمم المتحدة تفتقر إلى الإرادة السياسية لتقديم دعمها، فمن غير المرجح أن تنجح التدابير الوقائية.

وبينما لا يمكن دائما تقدير نجاح جهودنا في مجال منع نشوب النزاعات على أساس كمّي، فقد تعلمنا حقائق معينة من التاريخ. ومن الواضح أن استرضاء المعتدين والطغاة والإرهابيين ليس خياراً. فنحن يجب أن نبقى حازمين في مواجهة مثل هذه النظم والمنظمات. وقبل كل شيء، علينا ألا ننسى أن المسؤولية عن الجرائم المرتكبة تقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق الذين يرتكبونها.

إن منع نشوب النزاعات أمر مهم لأنه من دون ذلك تصبح الفئات الضعيفة في المجتمعات، بما فيها الأقليات الدينية والنساء والأطفال، ضحايا على نحو غير متناسب. ونحن بحاجة إلى أن تستخدم الأمم المتحدة جميع الأدوات المتاحة لها من أجل منع نشوب النزاعات قبل وقوعها. ولمجلس الأمن دور هام يؤديه في هذا الصدد. ونحن بحاجة إلى أن تقدم الدول الأعضاء دعمها الكامل في جميع الأوقات لجهود للأمم المتحدة الرامية إلى اتخاذ إجراءات وقائية. فقد دفع الكثيرون جدا حياتهم بالفعل ثمنا للمقاومة والانقسام السياسي بين الدول الأعضاء.

ونحن نقدر الجهود الرامية إلى تعزيز الأمانة العامة فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك زيادة تركيز إدارة الشؤون السياسية على نشر البعثات السياسية الخاصة والمبعوثين الخاصين. وعلاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة جهة فاعلة واحدة من بين العديد من الجهات. والتعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى أمر بالغ الأهمية للنجاح وضمان قيام المنظمات الدولية بدورها استناداً إلى مواطن قوتها وتقديم الدعم لمواطن قوة المنظمات الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بامرونغفونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري للمملكة المتحدة ورئاستها لمجلس الأمن في شهر آب/أغسطس على عقد هذه المناقشة الهامة وعلى المذكرة المفاهيمية الشاملة (S/2014/572، المرفق). كما أشكر الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين الموضوعيتين.

يود وفد تايلند الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

من سخرية الأقدار أن نناقش منع نشوب النزاعات فيما نشهد عنفاً في أنحاء شتى من العالم، يودي بحياة عدد كبير جداً من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال والعاملون في المجال الإنساني. ومع ذلك، فمما لا جدال فيه أن منع نشوب النزاعات هو النهج الأنسب والأكثر فعالية من حيث التكلفة، وذلك من منظور الخسائر في الأرواح والتكاليف المالية.

وتركز تايلند أيّما تركيز على الدبلوماسية الوقائية، وكذلك على الإنذار المبكر وحل المنازعات بالوسائل السلمية في مرحلة مبكرة. وينبغي تعزيز الحوار والمشاركة البناءة بين أطراف النزاع ومعها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية تحظى بالقبول المتبادل.

وكما ورد في المذكرة المفاهيمية، يوكل ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتوفر المادة ١ والفصل السادس من الميثاق للمجلس مجموعة متنوعة من الأدوات لتعزيز دوره الوقائي. والسؤال يكمن فيما إذا كان يمكن للمجلس استخدام الأدوات الصحيحة في الوقت المناسب.

وسواء كانت النزاعات داخلية أو بين الدول، فهي غالباًما تنشأ بفعل الخصومات التاريخية أو النزاعات على الأراضي أو عدم التسامح بين أتباع الأديان والمعتقدات، أو عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، أو التوزيع غير العادل للموارد، أو الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان، أو انعدام الحكم الرشيد أو الظلم، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وفي الغالب لاي يكون النزاع حدثاً مفاجئاً أو منعزلاً، بل نتيجة مسائل لم تجر تسويتها. وتكون هناك عادةً نُذُرٌ باندلاع وشيك للنزاعات أو العنف. والمجلس بحاجة إلى الالتفات تماماً إلى تلك العلامات والتصرّف بشكل حاسم قبل أن ينشب النزاع.

ولكي يتمكن المجلس من تطبيق الأدوات الصحيحة في الوقت المناسب، من الضروري أن تجري مصادر موثوقة تقييماً دقيقاً وغير متحيز بشأن الحالة التي تظهر فيها نُذُرٌ لاحتمال نشوب نزاع. ويمكن لفريق الأمم المتحدة القطري في الميدان والممثلين الخاصين للأمين العام والمبعوثين الخاصين وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، فضلاً عن المنظمات الإقليمية، وفقاً لولاية كل منها، توفير معلومات وتقييمات مفيدة من أجل تحسين فهم المجلس للحالة. وبوسع هيئات الأمم المتحدة والبلدان المعنية تقديم إحاطات إعلامية وتقارير منتظمة إلى المجلس لتزويده بأحدث المعلومات والأفكار المتبصرة.

وتؤيد تايلند تلك الممارسة تأييدا تاما.

وتعتقد تايلند أن المجلس، في كثير من الحالات، يدرك جيدا علامات الإنذار المبكر هذه. ومع ذلك،ما يعوق اتخاذ إجراءات سريعة من جانب المجلس هو الافتقار إلى الوحدة، وتنوع المصالح الوطنية والسياسية فيما بين أعضائه. ويمكن لتردد المجلس أن يؤثر على مصداقيته ويحطم آمال الناس المحاصرين في الصراعات. وقبل كل شيء، يمكنه أن يكلّف أرواحا على نحو لا لزوم له، وأضرارا جسيمة كان بالإمكان تفاديها. لذلك، يحتاج المجلس، بوصفه الجهاز الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن، إلى تحمّل مسؤوليته من خلال وضع السياسات جانبا والعمل معا، لأنه لا يمكننا أن نتحمّل تكرار المآسي والفظائع.

وتؤمن تايلند أيضا بالدور البنّاء للمرأة كرسولة للسلام. فالمرأة يمكنها أن تساهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلام – من منع نشوب الصراعات إلى حل الصراعات، ومن حفظ السلام إلى صنع السلام وبناء السلام، ومن الإغاثة إلى التنمية، ومن الانتعاش إلى منع الانتكاس والعودة إلى الصراع. ولقد دعا

القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والقرارات اللاحقة، مرارا إلى زيادة مشاركة المرأة. لذلك، تحث تايلند على مواصلة تنفيذ تلك القرارات، وهي على استعداد للعمل عن كثب مع الأمم المتحدة وغيرها من البلدان لزيادة دور المرأة في منع نشوب الصراعات. وشاركت المرأة دائما في مساهمات تايلند الماضية من عسكريين وأفراد شرطة في البعثات، وثمة اتجاه لزيادة مشاركة المرأة فيها.

وتنضم تايلند إلى الآخرين في الترحيب بالقرار ٢١٧١ (٢٠١٤) المتخذ اليوم، وتؤكد من جديد التزامها بتنفيذ الأحكام التي ينص عليها.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بتكرار القول إن النهج الأفضل والأكثر فعالية لمنع نشوب الصراعات وحلها يتمثل في مواجهة أسبابها الجذرية بالوسائل السلمية، الأمر الذي قد يتطلب تغييرا هيكليا وتغييرا في المواقف. ويجب أن تظهر أطراف الصراع إرادة سياسية حقيقية لإجراء التغيير. ومن دون الإرادة السياسية، لا يمكن تحقيق تغيير من هذا القبيل. استخدام القوة ليس خيارا. فهو لن يحل الصراعات القائمة، وإنما سيخلق صراعات لاحقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد ماوي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تشيد أيرلندا بالمملكة المتحدة على المبادرة إلى إجراء المناقشة الجارية اليوم، وبالأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين بشأن هذا الموضوع.

إن أيرلندا تؤيد البيان الذي تمّ الإدلاء به نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

نحن نشهد كل يوم في هذه القاعة تكاليف الفشل في منع نشوب الصراعات. وتجد الأمم المتحدة نفسها في أغلب الأحيان وهي تهرع إلى مواجهة الأزمات، بما في ذلك بعض الازمات التي كان بالإمكان إحباطها بل وكان ينبغي إحباطها. ويعني حجم الأزمات ومدتها أننا لا نستطيع مواصلة العمل كالمعتاد. فالمطلوب نقلة نموذجية بغية إعادة التوازن للاتجاه الحالي. ويتعين علينا أن نستبق الأمور.

ومثلما يرد في المذكرة المفاهيمية (S/2014/572، المرفق)، يمتلك مجلس الأمن بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة مجموعة من الأدوات الوقائية التي يمكنها أن تحول دون تصعيد الخلافات لتتحول إلى أزمات كاملة. ونحن بحاجة إلى التفكير الآن في كيفية تعزيز قدرة المجلس على الاستفادة من تلك الأدوات بشكل أفضل. وإلاّ سوف نواصل قياس النتائج في شكل المزيد من الارواح المفتقدة، وتزايد انعدام الأمن، والبؤس الإنساني المتزايد. بالإضافة إلى ذلك، وبشكل افتراضي تقريبا، سوف نواصل تحميل بعثات حفظ السلام المكلفة المزيد والمزيد من المسؤوليات. واسمحوا لي أن أتطرق إلى بعض التدابير الوقائية المتاحة للمجلس.

أولا، إن الوعي بالحالة القائمة، والقدرة على تحليل المعلومات ذات الصلة، والارادة السياسية لاتخاذ الإجراءات عند الحاجة، أمور مركزية بالنسبة إلى النظام الفعال الذي يمنع نشوب الصراعات. وفي هذا اليوم وهذا العصر، لا يوجد على العموم نقص في المعلومات – بل على العكس تماما في بعض الأحيان. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى تحليلها بشكل أفضل، واستخلاص النتائج عاجلا، ومن ثم اتخاذ القرارات الصائبة.

والإنذار المبكر، كما قال الأمين العام، لا يكون فعالا إلاّ عندما يعقبه اتخاذ إجراءات بشأنه، وهذا هو التحدي الجماعي أمامنا جميعا هنا اليوم. وهناك أيضا العديد جدا من المآسي التي تتكشف، حيث لم يعد بإمكاننا القول ”لكننا لم نكن نعلم“.

ثانيا، نحن بحاجة إلى ممارسة الدبلوماسية القوية والمستدامة في أماكن الصراعات. فالجهود الدبلوماسية المكثفة التي تستخدم

المساعي الحميدة للأمين العام وكبار مبعوثيه وموظفي الأمم المتحدة في الميدان كانت وستبقى فعالة في إبعاد الأطراف عن حافة الصراع. ويكتسب ذلك فعالية أكبر عندما يلقى الدعم من المجتمع الدولي بنطاقه الأوسع.

ثالثا، تبذل الأمم المتحدة جهدا متضافرا لاستخدام الوساطة على النحو الأمثل كأداة لمنع الصراعات، الأمر الذي نرحب به ترحيبا شديدا. واتخاذ الجمعية العامة مؤخرا للقرار ٣٠٣/٦٨ مهّد السبيل لقيام شراكات أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ولقد شهدنا منذ فترة طويلة جدارة في الدور الفعال الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في القيام بدور الوساطة أو تيسير الحوار بين الأطراف، مع معرفتها عن قرب للصراعات في المناطق الجغرافية الخاصة بها.

رابعا، بينما يجري في كثير من الأحيان نشر البعثات السياسية الخاصة بعد نشوب الصراع، فهي تؤدي دورا رئيسيا في النهوض بالحوار السياسي وغيره من مهام بناء السلام. والمجلس الذي يعمل بسرعة أكبر يمكنه أن ينشر البعثات السياسية الخاصة قبل ذلك بكثير.

خامسا، إن الأطراف التي ترفض الامتثال لالتزاماتها الدولية بحاجة إلى أن تدرك العواقب تماما. وعندما لا يكون ذلك واضحا أو مفهوما، يمكن أن تترتب عليه حالة من المواقف المعادية والجمود، مما يؤدي إلى أنواع الإحباط التي أعرب عنها أعضاء المجلس أثناء زيارتهم إلى جنوب السودان في الأسبوع الماضي.

أمّا على الصعيد المؤسسي، فإن العمل الناجح الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية يوفر أداة حيوية للمساءلة التي تدعم منع نشوب الصراعات بسبب أثرها الرادع. لقد أنشئت المحكمة لكفالة المساءلة، ولكن، بينما المجلس يتحمل مسؤولية حتمية في هذا الصدد، نجده في كثير من الأحيان غير قادر على التصرف أو غير مستعد له. والشعور بالإفلات من العقاب يمكنه أن يؤدي إلى نشوب الصراعات الطويلة الأمد، ويسفر عن فقدان المزيد من أرواح الأبرياء.

وعلى الصعيد المحلي، أود أن أذكر بإيجاز جوانب أساليب عمل المجلس. هناك حاجة إلى مزيد من الكفاءة والفعالية في طريقة عمل المجلس. والقرار المتخذ في الأسبوع الماضي (القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)) بشأن الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة يبيّن أن بالإمكان اتخاذ تدابير بسرعة أكبر، ولكن ينبغي ألاّ يتطلب الأمر أزمة من هذا القبيل للقيام بعمل على وجه السرعة.

وفي بعض النواحي، عندما تصل المسائل إلى جدول أعمال المجلس، يكون الوقت متأخرا جدا. لذلك، نحن بحاجة إلى استباق المسائل الناشئة. وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع على إجراء مشاورات غير رسمية بين أعضاء المجلس بشأن التهديدات الناشئة، وإجراء مسح للأفق على نطاق أوسع. والأهم من ذلك أن استخدام حق النقض من قبل الأعضاء الدائمين في المجلس بلا قيود يحول أيضا دون أن يكون المجلس فعالا، ويحتاج إلى إعادة نظر.

ومن الناحية الإيجابية، وكما أكدت المفوضة السامية بيلاي صباح هذا اليوم، نحن نرحب بتزايد الاعتراف بالترابط بين الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان والتهديدات للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن خطة عمل الحقوق أولا للأمين العام، التي تركّز على حقوق الإنسان، هي موضع ترحيب خاص.

وبالتطلع إلى المستقبل، سيكون عام ٢٠١٥ عاما هاما لمنظومة الأمم المتحدة. فهو يصادف الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، عندما جدد المجتمع الدولي التزامه بتعزيز ثقافة منع نشوب الصراعات. وعام ٢٠١٥ سيكون أيضا نقطة تحول، إذ سيجري فيه التفاوض بشأن وضع إطار يخلف الأهداف الإنمائية للألفية، وقيام علاقة

أقوى بين الحكم الرشيد، وسيادة القانون، والتنمية المستدامة. وتلك المعالم تشكل فرصا لمنظومة الأمم المتحدة كي تزيد من تماسكها وتقوي عزمها على منع نشوب الصراعات. وتتطلع أيرلندا إلى المساهمة بنشاط في تلك العمليات.

وهناك توافق واسع في الآراء حول مزايا وفوائد ثقافة الوقاية التي تسمح لنا بتحديد الأزمات قبل أن تتحول إلى صراعات مسلحة، معما يسفر عنها من تكاليف بشرية ومادية. ويتمثل التحدي الماثل أمامنا في ترجمة توافق الآراء هذا إلى إجراءات فعالة. إنما يحتاجه العالم، كحد أدنى، هو القيادة القوية من مجلس متحد وراء الأدوات الوقائية المتاحة له. وهذا يتطلب تصميما مشتركا من الجالسين حول هذه الطاولة، ودعما كاملا من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تهانينا للمملكة المتحدة بمناسبة توليها رئاسة المجلس في شهر آب/أغسطس. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، للمبادرة إلى عقد هذه المناقشة الهامة عن صون السلم والأمن الدوليين. كذلك نرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس بالإجماع عن هذا الموضوع (القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)).

يود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وبالمثل، يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية زمبابوي باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

لم يكن ممكنا أن تأتي هذه المناقشة في وقت أفضل، لأنها تجري على خلفية صراعات عنيفة وإراقة دماء في أنحاء عديدة من العالم، من الشرق الأوسط إلى أوروبا الشرقية وأفريقيا. إننا نشهد اتجاهات متزايدة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن على الصعيد الإقليمي، بحيث تشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. والواقع الصعب في مثل هذه الظروف هو أنه لا يوجد بلد لديه المناعة حقا ضد الآثار المباشرة أو غير المباشرة للصراعات. لذلك، يتحتم على المجتمع الدولي بشكل مطلق أن يعمل في انسجام، ويبذل جهودا منسقة لمواجهة تلك التهديدات على نحو شامل من أجل خلق عالم أكثر أمانا، وأمنا، وازدهارا لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة على حد سواء.

والحقيقة هي أنَّ لمجلس الأمن دوراً حيوياً يؤديه في صون السلم والأمن الدوليين، بصفته جزءاً من مسؤولياته بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ٢٤ تحديداً. والحقيقة أيضا هي أنه يمكن التساؤل بمشروعية حول فعالية المجلس حين يُخفِق في التصرف بسرعة او بحزم. ويتواصل فقدان آلاف الأرواح البريئة، وتصل الأزمات الإنسانية إلى مستويات كارثية، ويجري التنازل عن الهدف الأساسي للأمم المتحدة في حماية البشرية، لحساب المصالح الوطنية الأنانية لبعض الدول الأعضاء. لذا، نحث المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته وتكثيف جهوده لخوض المعركة العادلة بشكل نهائي. وينبغي له أيضا أن يضمن الوفاء دون شروط بالالتزامات التي تعهُّدها بالاستجابة للأزمات الأمنية الدولية، بغية خفض التكلفة البشرية.

وعلى الرغم من المسؤوليات المفوَّضة لمجلس الأمن، فإنَّ عبء المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين لا يقع على كاهل المجلس منفرداً. ولكل منطقة وكل دولة قومية ومواطنيها دور هام يؤدونه في هذا الصدد. وواجبنا حماية مواطنينا من جميع أشكال النزاع التي تحرمهم من حقوقهم الإنسانية وسُبُل عيشهم الأساسية. ومسؤوليتنا أيضا حمايتهم من الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم العدوان. وفي هذا الصدد، تبقى بوتسوانا ثابتة في التزامها بمبادئ الديمقراطية، الحكم الخاضع للمساءلة والشامل،

سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للجميع. وإننا نواصل الدعم بقوة للعمل ضد الإفلات من العقاب، فضلا عن تعزيز مؤسسات المساءلة على المستويين الوطني والدولي.

ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير الخاضع للمراقبة داخل الحدود وعبْرها يبقى كذلك سبباً لقلقنا الجماعي. ووجودها، ونقلها غير القانوني واستخدامها المستمر يثير توترات في المجتمعات المحلية، تؤدي غالباً إلى اندلاع النزاع بشكل أو بآخر. لذا، فإنَّ التأثير العالي لتلك الأسلحة على زعزعة الاستقرار يفرض علينا، بصفتنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، ممارسة يقظة كبيرة في مراقبة مخزوناتها والالتزام بإنهاء تجارتها غير المشروعة.

إنَّ أحد أهمِّ المخاطر على السلم والأمن الدوليين هو الاستخدام المتواصل والتجريب العشوائي للأسلحة النووية من قِبَل بعض البلدان. وبانتظار الوقت الذي يتمّ فيه التدمير الكامل لتلك الأسلحة، يبقى جوهر وجود البشرية في خطر. ومن نافلة القول إنَّ ضمان الحفاظ على كوكبنا وعلى الجنس البشري يستلزم عملاً مسؤولاً، ليس من قِبَل أولئك الحائزين للأسلحة النووية فحسب، بل من قِبَل جميع الراغبين في عالم مستقر وهادئ وآمن.

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة تأكيد التزام بوتسوانا بأداء دورها وتقديم الدعم الثابت لجهود المجتمع الدولي لتوطيد السلام والأمن الدوليين وحمايتهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مارن (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الهامة. إنَّ النزاعات الحالية المستمرة، من غزة، سوريا، العراق وأوكرانيا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، ولا سيما معاناة سكانها المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، تستحق أكثر من هذه المناقشة في هذا الوقت. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ومفوَّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين المتبصِّرتين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر المفوضة السامية بيلاي على جهودها الدؤوبة في مناصرة حقوق الإنسان طوال الأعوام الستّة الماضية، وأتمنى لها التوفيق في مساعيها المستقبلية.

إنَّ سلوفينيا تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق مراقب الاتحاد الأوروبي.

والصور التي نراها من النزاعات المستعرة في أرجاء العالم مؤلمة ومحزنة. وما يجعلها مرفوضة أكثر هو حقيقة نشوبها على الرغم من عملنا الدؤوب طوال العقد الماضي على مسائل تتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلِّها سلمياً. فقد ثابرنا باستمرار على بناء إطار واسع أفضى بنا إلى نقطة يتعيَّن معها تنفيذ ذلك الإطار، ووضع عبارات ميثاق الأمم المتحدة بشأن الوقاية موضع التطبيق.

ومجلس الأمن يتحمَّل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولكي يتمكَّن المجلس من الاضطلاع بهذه المسؤولية، ينبغي له تعزيز آليته للإنذار المبكِّر. وفي هذا الصدد، نرى جدارة في تنظيم اجتماعات منتظمة لاستكشاف الآفاق مع مسؤولي الأمم المتحدة، بما يشمل المستشارين الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية والمفوَّض السامي لحقوق الإنسان. وعملاً بالمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة، نودّ أيضا تشجيع الأمين العام على استخدام نفوذه بشكل أوسع لاسترعاء اهتمام المجلس بأية مسألة يعتقد أنها قد تهدد السلم والأمن الدوليين. وعلى هذه الخلفية، ينبغي للمجلس اتخاذ التدابير الوقائية.

لكنَّ المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، يميل إلى معالجة الأزمات بعد فوات الأوان فعليا، وحين يكون النزاع العنيف

قد طوَّر دينامية يصعب إفشالها، ولا تزال الحال كذلك في معظم الأحيان. وهذاما يؤدي إلى تدخلات باهظة التكاليف. وما يُرى بصفته اعتبارات سياسية يتجاوز غالباً الشواغل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وجميع النزاعات العنيفة حالياً تُثبت الأهمية الحيوية لأجزاء الإنذار المبكِّر والأجزاء الوقائية من دوَّامة العنف، وهي الأجزاء التي تعلَّمنا فهمها بشكل أفضل بكثير في السنوات الأخيرة. والتقدم الذي تمَّ إحرازه حتى الآن لم يكن من الممكن تحقيقه لولا معرفة وخبرة مستشاري الأمين العام الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، الذين تشمل مهامهم التصرف بصفة آلية إنذار مبكِّر لمنع الحالات المحتمَلة التي يمكن أن تؤدي إلى فظائع جماعية، فضلا عن الدور الهام للممثلين الخاصين المعنيين بالعنف الجنسي في حالات النزاع وبالأطفال والنزاع المسلح. ومبادرة الأمين العام ”الحقوق أولاً“ تعالج هذه الثغرات، ونحن نرحب بإنشاء نظام التنسيق الداخلي في إطار الأمم المتحدة، الذي نأمل أن يوضع قريباً موضع تطبيق هادف، بما في ذلك داخل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

وحين يتعذَر منع نشوب النزاعات، يتعين على مجلس الأمن أن يتصرف فوراً لإنهائها. وعلاوة على ذلك، إذا كانت الإبادة الجماعية، التطهير العرقي، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية متوقَّعة أو جارية، فإنه يتعيَّن على الأعضاء الدائمين في المجلس ألاَّ يمارسوا حق النقض لإحباط الجهود لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع تلك الأوضاع أو معالجتها. والمساءلة بشأن تلك الجرائم أساسية في الحالات التي تُرتكَب فيها تلك الفظائع، ليس لمنع الفظائع المستقبلية فحسب، بل لبناء الثقة في المجتمع أيضا. وسلوفينيا داعم قوي لاستخدام المحكمة الجنائية الدولية لضمان المساءلة عند الضرورة.

ختاما، ترحب سلوفينيا بالقرار الذي اعتُمِد اليوم (القرار ٢١٧١(٢٠١٤)). فمنع نشوب النزاعات والحل السلمي لها هما جوهر أولويات سياستنا الخارجية. وفي هذا الصدد، نولي اهتماماً خاصا لاستخدام الوساطة بصفتها جزءاً من مجموعة أدوات أوسع لمنع نشوب النزاعات وحلِّها وتحقيق السلام المستدام، وتعزيز جهود الوساطة المبذولة من الأمم المتحدة وترسيخ الاستفادة منها في بناء القدرات على جميع المستويات. وفي ضوء الأهمية الحيوية لمنع نشوب النزاعات وحلِّها وضمان عدم تكرارها، يتعين علينا مواصلة النهوض بآليات الوساطة، وبناء قدراتها، ودعم إشراك المرأة وتوطيد التعاون بين الأمم المتحدة والجهات الإقليمية الفاعلة في هذه المجالات. وينبغي لنا أيضاً إيلاء الاهتمام للتعليم الهادف إلى تعزيز ثقافة السلام والتسامح والرخاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان دير فليت (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ هولندا تؤيد البيان الذي أُلقي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وأودّ أن أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وإننا نقدِّر أيضا الإحاطتين الإعلاميتين للأمين العام ومفوَّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ونرحب بالقرار الذي اعتُمِد اليوم (القرار ٢١٧١(٢٠١٤)) وندعمه.

إنَّ المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات وحماية أرواح المدنيين تقع على كل دولة. وفي الوقت نفسه، يتشاطر المجتمع الدولي في نهاية المطاف المسؤولية عن منع نشوب النزاعات. وقد أُنشئت الأمم المتحدة لهذا الهدف، وهي في وضع يؤهلها للاضطلاع بدور رائد في هذا الصدد. ونهج الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لمنع النزاعات أساسي. ويجب السعي على نحو شامل لتحقيق السلام وحماية حقوق الإنسان والعدالة والتنمية.

وأودّ أن أركِّز بإيجاز على ثلاثة عناصر – مجموعة الأدوات الوقائية لدى مجلس الأمن، التسوية السلمية للتراعات وحماية حقوق الإنسان.

وفي تقارير سابقة مختلفة، تمكنت الأمم المتحدة، من خلال مجموعة من التحاليل والإنذار المبكر والرد السريع والشراكات، من المساعدة على نزع فتيل التوترات والأزمات ومساعدة الأطراف على تسوية التراعات بالوسائل السلمية. ونشيد بالأعمال التي اضطلعت بها إدارة الشؤون السياسية في ذلك الصدد ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على استمرار دعمنا لأعمالها.

ومن أجل أن نكلل بالنجاح في العمل الوقائي، تقوم حاجة أيضا إلى أن يستجيب مجلس الأمن بشكل أكثر سرعة وحسما للتهديدات الناشئة للسلام. وفي ذلك الصدد، نود أن نرحب بما يسمى بعمليات استكشاف الآفاق أو الإحاطات الإعلامية التي يقدمها الأمين العام بشأن التراعات الناشئة والحالات المتقلبة المحتملة باعتبارها إحدى السمات الأكثر انتظاما ودواما في جدول أعمال المجلس.

ويمنح الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ولاية واضحة للتحقيق في أي حالة قد تعرض للخطر صون السلام والأمن الدوليين ويوفر مجموعة من الأدوات لتسوية التراعات بالوسائل السلمية قبل تصاعدها. ومن الأهمية بمكان أن يستفيد المجلس بشكل كامل من تلك الأدوات، بما في ذلك النظر الجدي في فكرة إيفاد بعثات وقائية.

كما تحظى بعثات حفظ السلام بعنصر هام لبناء السلام يركز على تحقيق الاستقرار ومنع اندلاع نزاعات جديدة. وتشيد هولندا بجوانب سيادة القانون في تلك البعثات، بما في ذلك جهود بناء القدرات وحماية حقوق الإنسان ومنع ارتكاب الفظائع الجماعية وآليات المساءلة ومبدأ المسؤولية عن الحماية. وكل ذلك يساعد على منع المزيد من تصعيد التراعات. وفي ذلك الصدد، نشيد بالتزام الأمين العام بإجراء استعراض لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأوصى بان يولى ذلك الجانب الاهتمام الكافي.

وتؤكد هولندا مجددا على الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به النساء في منع نشوب التراعات وتسويتها. وفي ذلك الصدد، نود أن نشيد بجهود المملكة المتحدة في زيادة مشاركة النساء في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بفتح قناة للاستفادة من مواهب النساء المسنات ودعم هذه الآلية.

وفيما يتعلق بالتسوية السلمية للتراعات، فان مملكة هولندا ملتزمة التزاما عميقا بتسوية التراعات بالوسائل السلمية وهي تفخر بانها البلد المضيف لمحكمة العدل الدولية ومحكمة التحكيم الدائمة، في جملة أمور. ونناشد المجلس بقوة اتخاذ التدابير الرامية إلى توسيع استخدام التسوية السلمية للتراعات، فيما يتعلق بالدول والأطراف من غير الدول على السواء.

وبموجب المادتين ٣٤ و ٣٦ من الميثاق، يمكن للمجلس أن يوصي الأطراف بتسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية من خلال عدة وسائل لتسوية التراعات. كما يكمن للمجلس أن يقترح الشكل المحدد الذي يراه مناسبا بصورة أكبر للحالة وان يطلب إحاطته علما بالنتائج المحرزة. وحيث أُنشئت الولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية، يمكن للمجلس أيضا أن يحث الأطراف على اللجوء بتراعاتها إلى المحكمة، وفضلا عن ذلك، يمكن للمجلس أن يناشد الأطراف التوصل إلى اتفاق بقبول الولاية القضائية للمحكمة في نزاعها المعين حتى حينما لا تكون الولاية القضائية للمحكمة قد أُقيمت بعد.

وفي ذلك السياق، نشيد على وجه الخصوص بالزيارة التي قام بها مجلس الأمن مؤخرا إلى لاهاي واجتماعه التاريخي مع محكمة العدل الدولية. ونحن على ثقة بان الزيارة أسهمت في زيادة التفاهم المشترك والتعاون بين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة في المستقبل.

وأخيرا، وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فان أحد أهم العوامل في منع نشوب النزاعات وتفادي التوترات داخل المجتمعات هو كفالة وحماية حقوق الإنسان الأساسية لجميع أجزاء السكان وتوفير سبل الانتصاف إزاء أوجه الظلم وضمان المساءلة عن ارتكاب الفظائع الجماعية. وفي ذلك الصدد، تود هولندا أن تغتنم هذه الفرصة لتشيد بأعمال مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونود على وجه الخصوص أن نشيد بالمفوضة السامية، السيدة نافي بيلاي، على الطريقة التي اضطلعت بها بولايتها خلال الأعوام الماضية. لقد كانت السيدة بيلاي بمثابة حجر الأساس للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لمعالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان على نطاق العالم. وقدم تفانيها وآراؤها الواضحة والمتبصرة، لا سيما جرأتها على قولما يلزم قوله عند اللزوم، مثالا لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجبل الأسود.

السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة الهامة ونهنئكم على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. كما نشكر الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين. ونرحب أيضا باتخاذ القرار ٢٠١٧١ (٢٠١٤) اليوم. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمفوضة السامية على الأعمال المتميزة التي اضطلعت بها خلال فترة عملها.

ويعلن الجبل الأسود تأييده للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفيتي الوطنية.

إن النزاعات تحدث آثارا مدمرة على العالم. ولا يزال خمس سكان العالم على الأقل يعيشون في بلدان متأثرة بأعمال العنف أو النزاع. ومن المدهش أن النزاع يعصف بالسكان الضعفاء بقسوة أكبر. ومن واجبنا المساعدة على تسوية النزاعات، وعلينا أن نشارك تحمل العبء وان نهيئ للأجيال الجديدة بيئة أكثر أمانا. وتشكل تسوية النزاعات وبناء المجتمعات وصونها أكبر التحديات في زماننا.

ومع التحديات الحقيقية العديدة التي لا تزال بدون مواجهة في الوقت الحالي والسياق الهش على الدوام للسلام والأمن الدوليين، علينا أن نقر بانه لا يزال علينا أن نقطع شوطا طويلا قبل أن يكون لدينا نظاما فعالا حقا. وتحويل الإدراك إلى عمل والمضي قدما من ثقافة لرد الفعل إلى ثقافة للوقاية مهمة عسيرة. ونحن جميعا نعلم، من الأمثلة العديدة في جميع أرجاء العالم، بان منع نشوب النزاعات والتدخل المبكر يمكن أن يحققا النجاح وهما معقولا التكلفة. ولذلك السبب أود أن أؤكد على أهمية آليات الأمم المتحدة للكشف المبكر والإنذار المبكر. وبكل تأكيد ينبغي أن يوجه تركيزنا نحو اتخاذ التدابير الوقائية من أجل منع تطور الأزمات وتصاعدها ونحو الحد من التداعيات المحتملة لهذه الأزمات. وتحقيقا لتلك الغاية، يدعو الجيل الأسود، باعتباره عضوا في فريق أصدقاء الوساطة، إلى ترسيخ الوساطة حقا باعتبارها المهمة الأساسية للأمم المتحدة، على النحو الوارد في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن المسؤولية عن الحماية وتعزيز وضعها موضع التنفيذ يجب أن تبقى أولوية. وفي هذا العصر للمساءلة، ينبغي ألا يفلت مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية من العقاب.

وبوسع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تضطلع بدور إيجابي وقيم في تسهيل بدء الحوار وإرساء نبرة تصالحية حينما تتناول تسوية النزاع، على نحوما شهدناه في العديد من الحالات في أفريقيا. وحينما لا تؤتي النهج الإقليمية أو دون الإقليمية أكلها، فان من واجب مجلس الأمن التدخل وتأكيد الملكية. ومن أجل التأكد من تبوء الأمم المتحدة لمكانتها المناسبة باعتبارها الآلية المحورية للحوكمة العالمية، يتعين على المنظمة أن تتخذ مظهرا يتحلى بروح العصر والاصلاح

ويعترف بالوقائع الجغرافية السياسية الجديدة وظروف العالم وبيئاته المتغيرة والمتعددة الأوجه.

وأود أن اشير إلى انه لا بد من مواجهة التهديدات الحالية ببذل جهود مشتركة وبطريقة متكاملة عبر كامل الصلة بين التنمية وحفظ السلام وبناء السلام وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وبالمضي قدما بتلك الطريقة، يمكننا أن نحقق بناء مجتمعات تعيش في جو السلام الدائم. ونظرا لتراكم خبرة الأمم المتحدة ودرايتها، فإنها في وضع جيد يمكنها من تقديم ذلك الدعم الكلي والموجه حسب الحاجة إلى الأعمال التي تملكها وطنيا الدول الأعضاء.

وبغية بناء مجتمعات سلمية وخالية من النزاع، يتعين تهيئة بيئة تمكينية لبناء المؤسسات الشامل، الذي يفترض الانخراط الفعال للسلطات الوطنية والمحلية والبرلمانات والطوائف والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وجماعات النساء. وبتلك الطريقة وحدها ستتمكن الإصلاحات السياسية من الترسخ وفتح المجال أمام إقامة الحوارات الوطنية وجهود المصالحة وغيرها من المبادرات.

ويلزم تركيز مماثل على الشفافية والمساءلة والإدارة الفعالة والرقابة، بغية تعزيز شرعية المؤسسات الأمنية ونزاهتها. وكل تلك الجوانب، مجتمعة، ستسهم في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد رييس رودريغس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لا يكفي أن نحاول القضاء على النزاعات القائمة في العالم أو إنشاء آليات مصممة لمنع نشوبها: فمن الضروري القضاء على الأسباب الجذرية التي تدفع إليها وتغذيها. وتنجم العديد من النزاعات من مصالح الهيمنة والسيطرة الإمبريالية، وأعمال العدوان، والصراع للسيطرة على الموارد الطبيعية، واستمرار استراتيجيات وممارسات الاستعمار والاستعمار الجديد، والنظام العالمي الحالي غير العادل والإقصائي، والتبادل غير المتكافئ،، والتمييز، وكراهية الأجانب، ونزعة التدخل، وانتهاكات حق الشعوب في تقرير المصير.

إن المطلوب لمنع نشوب الصراعات هو التضامن، والتعاون والمساعدة الدوليين، والعمل المشترك للقضاء على الفقر والبطالة والجوع وعدم المساواة وعلى أسبابهم الجذرية.

ولمجلس الأمن بالتأكيد دور هام فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات، ولكن يجب عليه تنفيذ هذه المهام وفقا للصلاحيات المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على أعضاء مجلس الأمن تأييد الحلول السلمية وإظهار مقاومة قوية وفعالة وواضحة للجوء إلى الحرب. وينبغي لهم اغتنام كل فرصة لتبني مسارات العمل التي تصون حياة الناس المعنيين أو المتأثرين بالنزاع. ولا ينبغي لهم أبدا تشجيع المواجهة المسلحة، ناهيك عن المدافعين عن فلسفة تغيير الأنظمة، التي تتناقض في الواقع العملي مع الجوهر السلمي للمنظمة.

ومع ذلك، فإننا ندين تقاعس المجلس أمام الصراعات الطويلة، مثل الصراع الدائر بين إسرائيل وفلسطين. وكيف لنا أن نفهم سلبية المجلس وعدم فعاليته في مواجهة قتل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة، الذين هم ضحايا الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة؟ ومما لا شك فيه أن ذلك سؤال ليس له جواب، نظرا لما لا يزال يتعين على مجلس الأمن والمجتمع الدولي القيام به لمنع نشوب الصراعات.

إن كوبا تكرر دعوتها إلى وضع حد لجميع أعمال تقويض سيادة أية دولة من الدول وحقها في تقرير المصير. ولذلك، فإننا نكرر هنا رفضنا القاطع للخطة الأخيرة التي تمولها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، التي تتعارض مع ممارسة الشعب الكوبي لحقه في تقرير المصير. وتسعى الخطة

إلى جعل الشباب الكوبيين عملاء لزعزعة الاستقرار، وتعزيز التدابير التي تتعارض مع النظام الدستوري الذي أقره الشعب الكوبي واستخدمت، بدءا من عام ٢٠٠٩، شبابا من أمريكا اللاتينية، جندتهم لهذا الغرض. ويظهر المسؤولون الأميركيون، الذين وضعوا الخطة ونفذوها، الطبيعة العدائية والتدخلية لسياستهم تجاه كوبا، التي تهدف إلى زعزعة استقرار البلد من أجل إسقاط النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي أنشأه الشعب الكوبي. وتطالب كوبا بوقف جميع الإجراءات الأمريكية التخريبية والتدخلية وغير القانونية.

وفي الختام، أود أن أوضح لممثل إسرائيل بأن أكثر من ١ ٠٠٠ شخص يهودي يعيشون في كوبا ويتمتعون بكل الحقوق والامتيازات، بما في ذلك الحق في الهجرة إلى إسرائيل، وهو حق يمارسونه بحرية. وما لا وجود له في كوبا اليوم هو مفهوم اليهودية كسبب للعداء، أو كذريعة للهجمات العشوائية ضد المدنيين الأبرياء. واليهود في كوبا شيوعيون، ويمارسون في الوقت نفسه طقوس يهوديتهم ودينهم، ويستمتعون بممارسة حقوقهم كاملة. وفي كوبا، لا يشارك اليهود في التفجيرات العشوائية ضد المدنيين الأبرياء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دو هونغ نام (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): تثني فييت نام على رئاسة المملكة المتحدة لمبادرتها لعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن منع نشوب الصراعات. ونحن نقدر الإحاطاتين الإعلاميتين الثاقبتين والزاخرتين بالمعلومات، اللتين قدمهما الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وموضوعنا اليوم وثيق الصلة أكثر بالواقع، في خضم عدد من الأزمات التي يشهدها العالم بأسى عميق عبر القارات. والحديث عن منع نشوب الصراعات، يمكن أن يبدو للبعض مكررا مرارا وتكرارا. ومع ذلك، على المجتمع الدولي أن يكون شاهدا بشكل متكرر على الصراعات العديدة التي كان يمكن تفادي نشوبها أو الأقل التخفيف من حدتها. وقد استخلصت العديد من الدروس في المناقشة المفتوحة في هذه القاعة بالذات بشأن الحروب، والدروس المستخلصة منها والبحث عن سلام دائم، خلال شهر كانون الثاني/يناير الماضي (انظر S/PV.7105)، ولكن الحقيقة ليست سوى أن المزيد من التوترات المتصاعدة، والصراعات قد اندلعت خلال الأشهر الأخيرة. ولذلك، ومن الضروري إعادة النظر في الدروس المستخلصة، والتدابير المتخذة لمنع نشوب الصراعات، ويود وفد بلدنا تناولها يلي.

أولا، تنبع الصراعات من التفكير بالتمني بأن فرض القوة من موقع قوة سيحقق نتائج، ومن اعتقاد لا أساس له في سياسة القوة وسلوكها العدواني المرافق. لكن التاريخ قدم لنا أدلة كثيرة على أن استخدام القوة لن يؤدي إلا إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح والدمار المادي. ويجب ألا يكون لاستخدام القوة أي مكان في القرن الحادي والعشرين.

ثانيا، أتاح لنا التقدم البشري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إنشاء مؤسسات قوية للسلام، يجب أن نعتز بها ونعززها بقوة. وفي مواجهة إشارات إنذار بخصوص نزاعات بين الدول وداخل الدول، بما فيها تلك المتعلقة بالنزاعات الإقليمية، يجب التمسك بالقانون الدولي ومبادئه الأساسية، وخاصة مبادئ التسوية السلمية للمنازعات، واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وينبغي التأكيد على أنه، في خضم الخلاف والاختلاف، يتمثل أحد أهم المبادئ الذي يتعين على الأطراف المعنية التمسك بها في الحاجة إلى الانضمام إلى القواعد الدولية

والإقليمية والأطر المعيارية المشتركة. وفي هذا الصدد، نرحب بالعناصر ذات الصلة الواردة في القرار الذي اعتمده المجلس في وقت سابق اليوم (القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)).

ثالثا، يجب تحويل المبادئ الأساسية إلى إجراءات ملموسة. وينبغي دعم الأطراف المشتركة في صراعات داخل الدول أو بينها، مع مراعاة العواقب الوخيمة لأعمال العنف والإكراه، من أجل إجراء حوار صادق واتباع باقي وسائل التسوية السلمية. كما ينبغي للمنظمات الدولية والإقليمية تعزيز هذه الجهود وتسهيل الجهود المبذولة الرامية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وإذاما أجريت هذه المشاركة بالطريقة المناسبة، يمكن أن تفضي إلى إيجاد المزيد من الحلول الإبداعية للقضايا العالقة.

وفي هذا الصدد، إضطلعت الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، خلال العقود الماضية بدور حاسم، بفضل الاستخدام الإبداعي والمناسب من حيث التوقيت، لمختلف الآليات والأدوات المتاحة لها. ويشمل ذلك، الدور الهام للأمين العام ومبعوثيه الخاصين، وبعثات المساعي الحميدة، وبعثات تقصي الحقائق والوساطة وجهود المصالحة وبناء السلام، التي يمكن مواصلة دراسة استخدامها في أجزاء أخرى من العالم.

ونتيجة لذلك، فإن عبء العمل المتزايد في الأمم المتحدة المرتبط بمنع الصراعات يمكن أن يفسر بأنه متناسب مع الدور المتنامي الممنوح للمنظمة. ويمكن أن ينظر إلى ذلك أيضا باعتباره مؤشرا على أنه ينبغي للأمم المتحدة القيام بالمزيد، وأن تخول المسؤولية الأساسية عن ذلك لمجلس الأمن، وخاصة لأعضائه الدائمين. وعند القيام بذلك، يتعين زيادة تعزيز التنسيق بين المجلس والأمين العام والجمعية العامة والمنظمات الإقليمية، من أجل تحسين تبادل المعلومات والإنذار المبكر لمنع نشوب الصراعات، بصورة فعالة.

والمجتمع الدولي مجهز اليوم بأدوات ليست بالقليلة، ودروس وتدابير فعالة لمنع نشوب الصراعات. ولكن تمثل السبب النهائي في عدد من الإخفاقات في انعدام الثقة الاستراتيجية بين الأطراف المعنية، وعدم فهم بأنما كان سيحققه الطرفان، من خلال منع نشوب الصراعات وتجنبها، كان سيفوق بكثيرما حصلوا عليه بعد التخلي عن فرص السلام.

ويمكن لمجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين، الانخراط في تعزيز ثقافة السلام والمنع الاستباقي، بما في ذلك من خلال الالتزام بالقانون الدولي والقواعد والمعايير المشتركة، واتخاذ إجراءات ملموسة في ظل أطر الحوار والتشاور. وبذلك فقط سنكون قادرين على الارتقاء إلى مهمتنا المتعلقة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد لارام (قطر): إسمحوا في البداية أن أهنئكم على تولي بلدكم الصديق رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

هذا الموضوع يحظى بأهمية خاصة لبلادي استناداً إلى سياستها الخارجية، التي دأبت على الإسهام في الجهود الدولية لمنع النزاعات ومعالجة مسبباتها وجذورها والعمل مع الأطراف ذات العلاقة للتوصل إلى حلول سلمية للنزاعات. وفي الوقت الذي أخذ المجتمع الدولي على عاتقه ”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف“– حسبما نص ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الأولى من ديباجته. فقد ظل العالم منذ تاسيس الأمم المتحدة، يشهد وقوع الكثير من النزاعات التي تطورت جراء عدم معالجة أسبابها إلى نزاعات مسلحة غير دولية، خلفت من الخسائر المادية والبشريةما يفوقما خلفته النزاعات المسلحة الدولية، علاوة على تفاقم مظاهر الإرهاب الدولي والفقر وغياب التنمية والاضطهاد العرقي والديني والاحتلال والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وغيرها.

إن هذا الوضع يدعو إلى ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للتراعات، وأمر يشكل أولوية في عمل المنظمة الدولية. والواقع الدولي يقودنا إلى الاستنتاج لضرورة تفعيل الآليات التي اعتمدها الأمم المتحدة وتمكين المنظمات الدولية والإقليمية لكي تنهض بدورها وفقاً لنص المادة ٣٣ من الميثاق، وذلك للحيلولة دون وصول الخلافات والتراعات إلى مرحلة الصراع المسلح، فضلاً عن تدعيم دور الآليات التي تناولتها المذكرة المفاهيمية (S/2014/572، المرفق) التي قدمتموها، سيدي الرئيس، والتي أثرت هذه المناقشة، كالإنذار المبكر ودور الأمين العام وممثليه ومبعوثيه ودور البعثات الوقائية، إذ أن تفعيل تلك الآليات يسهم في منع التراع والحفاظ على السلم والأمن الدوليين – حسب تقديرنا.

وبما أن منع نشوب التراع إجراء استباقي، فإن تنشيط الآليات سالفة الذكر يتطلب وجود استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى تسهم في وضعها وتنفيذها جميع الأطراف الفاعلة بهدف تحديد وتهيئة الظروف المناسبة لبناء بيئة دولية مستقرة تمنع وقوع التراعات. وفي هذا الإطار، فإن إناطة مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين بمجلس الأمن تؤهله لأن ينهض بدور ريادي في دعمه.

ولعلنا نتذكر اليوم ونحن نناقش هذه المسألة الهامة، توجه مجلس الأمن الذي عبر عنه في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (S/23500)، الصادر في ختام اجتماعه المعقود على مستوى رؤساء الدول والحكومات، والذي أكد على أهمية صنع وحفظ السلام، واعتماد مفهوم الدبلوماسية الوقائية الرامية إلى منع نشوب التراعات. فإذا كانت الدبلوماسية الوقائية ترمي لحل التراعات قبل وقوعها، فإن تعزيز المؤسسات الداعمة للسلام يشكل ضماناً لعدم العودة إلى حالة التراع.

لقد أثبتت التجارب في حالات كثيرة أن الوساطة، وتحديداً الوساطة الدبلوماسية التي تقع في صلب ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، هي إحدى السبل الرئيسية لمنع وحل التراع. لذلك، وفي إطار الجهود الدولية لمنع التراعات، وبدعم وترحيب من مجلس الأمن، ساهمت دولة قطر من خلال الوساطة بين الأطراف المتنازعة في التوصل إلى حلول سلمية حالت دون وقوع عدد من التراعات في الشرق الأوسط وأفريقيا وتفاقم تكاليفها البشرية والاقتصادية والتنموية.

إننا نرحب بالقرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، الذي اتخذه المجلس اليوم، والذي تضمن عناصر مهمة نأمل أن تسهم في الجهود الدولية لمنع وقوع التراعات. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أهمية العناصر التالية في تحقيق الهدف الذي نسعى إليه جميعاً.

أولاً، السعي المبكر لتحديد الحالات التي قد تؤدي إلى نشوب التراع وتفعيل الآليات الخاصة، كالإنذار المبكر والوساطة ومساعي مجلس الأمن والأمين العام والمنظمات الإقليمية، وفقما حدده الميثاق والقرارات الدولية.

ثانياً، التصدي للأسباب العميقة للتراعات التي غالباًما تعود إلى غياب التنمية والعدالة الاجتماعية وعدم احترام حقوق الإنسان.

ثالثاً، الشروع، في حال وقوع التراع، في عملية صنع السلام بهدف حل القضايا التي أدت إلى نشوب التراع.

رابعاً، وضع حماية المدنيين كأولوية في حالات التراع، مع التأكيد على المسؤولية الأساسية للدول عن حماية المدنيين.

خامساً، المساعدة الدولية لتعزيز إجراءات بناء الثقة وتنفيذ الاتفاقات التي تتوصل إليها الأطراف المعنية بالتراع، وتعزيز بناء المؤسسات الداعمة للسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة سوكو أوغلو (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئاسة المملكة المتحدة لجدولة هذه المناقشة الهامة. نود أيضا أن نتوجه بالشكر للأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين.

مناقشة اليوم ليست مناسبة من حيث التوقيت فحسب، بل إن لها قيمة رمزية أيضاً. وإذ نحيي هذا العام الذكرى المئوية لبداية الحرب العالمية الأولى، فإن اندلاع أحداث العنف في شتى أنحاء العالم، وتصاعد موجة الإرهاب والتطرف العنيف وتزايد الجرائم الفظيعة، إلى جانب العدد المتزايد من حالات النزوح والحالات الطارئة الإنسانية، كلها أصبحت مظاهر واسعة الانتشار على نحو متزايد. وهذه التطورات المقلقة تعيق قدرات المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن لضمان الاستجابة الناجعة والمؤاتية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتناول عدداً من النقاط الرئيسية التي تعتبر تركيا النظر فيها أساسياً في إطار هذا النقاش.

الوساطة هي المسألة الأولى التي أود توكيدها. تلك أداة فعالة وشاملة تقوم على التراضي وتنطبق على جميع مراحل دورة الصراع. وهي أكثر السبل كفاءة وفعالية من حيث التكلفة لمنع وحل النزاعات. والأمم المتحدة، منذ إنشائها، دعمت مجموعة واسعة من جهود الوساطة بنجاح، واتخذت خطوات مهمة لتعزيز قدرات الوساطة لديها في السنوات الأخيرة. ولا بد من مواصلة تطوير قدرات الأمم المتحدة تلك من خلال الدعم السياسي والفني والمالي.

ومجموعة أصدقاء الوساطة، التي تأسست في عام ٢٠١٠ وتتشارك تركيا وفنلندا رئاستها، قد عجلت من جهودها للإسهام في عمل الأمم المتحدة في هذا الصدد. كما أود التأكيد على أن تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان من أنجع السبل لمنع نشوب النزاعات. وانطلاقاً من ذلك الفهم، أطلقت تركيا في عام ٢٠٠٥، جنباً إلى جنب مع إسبانيا، مبادرة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات.

والنقطة الثانية تتعلق بالمنظمات الإقليمية. فمع أن المسؤولية الأساسية تظل على عاتق مجلس الأمن، إلا أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تؤدي دوراً هاماً في منع نشوب النزاعات في مناطقها وإدارتها وتسويتها. فالمنظمات الإقليمية لديها منظورات فريدة وفهم محلي للنزاعات والمعايير الثقافية والتحديات الأمنية في مناطقها، مما يعطيها ميزة نسبية. وقرار الجمعية العامة الأخير ٣٠٣/٦٨، الذي بادرت بتقديمه مجموعة أصدقاء الوساطة واتخذ قبل أسابيع قليلة، هو أول قرار بشأن الوساطة يسلم بالدور الرئيسي الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا المجال. وفضلاً عن ذلك، ترحب تركيا بالتعاون بين الأمانة العامة والمنظمات الإقليمية في مجال الوساطة، وبناء القدرات تحديداً.

وتركيا تعلق أهمية كبيرة أيضا على المكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. فهي أدوات مهمة للإنذار المبكر والوقاية والوساطة. وفي نفس الوقت، هي آليات أساسية توفر للأمم المتحدة الوصول المباشر إلى المعلومات الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن مواصلة بلورة فكرة البعثات الوقائية المذكورة في البيان الرئاسي لمجلس الأمن S/PRST/1999/34 كآلية إبداعية لمنع نشوب النزاعات.

أما النقطة الثالثة فتتعلق بأهمية الملكية الوطنية. فالحل السلمي للنزاعات مسؤولية سيادية مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. مع ذلك، وفي ظل المناخ الحالي بصورة خاصة، حيث يضرب العدد المتزايد من النزاعات وتزايد التطرف العنيف والإرهاب السكان المدنيين الأبرياء، يتعين على المنظومة الدولية أيضا توفير الاستجابات المناسبة لحماية المدنيين. والسبيل الأمثل للمضي قدماً هو إيلاء الأولوية في الدعم لبناء

القدرات المحلية والوطنية. ويجب دعم تلك المساعي من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى عند الحاجة. ولجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أداتان هامتان للغاية يمكن استخدامهما لدعم القدرات الوطنية في هذا الصدد.

أخيراً، فإن الأمن شرط أساسي للتنمية، والتنمية تولد المزيد من الأمن. ولذلك، ينبغي أن ينظر إلى منع نشوب النزاعات على أنه نهج شامل يجمع بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق أيضاً إلى العلاقة بين الأمن والتنمية والدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في هذا الشأن. عندما نشرع في عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة لمرحلةما بعد عام ٢٠١٥، نعتقد أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يجب أن يكونا في مركز كل حلولنا والتزاماتنا. وهذا من شأنه أن يعزز جدول أعمالنا بشأن المرأة والسلام والأمن.

في الختام، أود التأكيد على أن أفضل سبيل لمكافحة الأخطار التي تهدد السلام والأمن العالميين ومنع نشوب النزاعات يتمثل في العزم الموحد وتعاون المجتمع الدولي. فالانقسامات السياسية داخل الأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن، تحرم العالم من أهم ضماناته للسلام العالمي.

أخيراً، إن هذه الهيئة منبر خطير، مما يحملنا على عدم الاستجابة لصوت وفد واحد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيدة لينغنفيلدر (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتها إلى هذه المناقشة الهامة بشأن منع نشوب النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين. ونشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية المستنيرة. ونود أيضا أن نثني على السيدة نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المنتهية ولايتها، على عملها الدؤوب والتزامها بالعمل على كفالة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها للبشرية جمعاء. ونرحب في الوقت نفسه، بتعيين الأمير زيد بن رعد زيد الحسين، ممثل الأردن، المفوض السامي الجديد لحقوق الإنسان، ونتطلع إلى العمل معه.

تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، والبيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية زمبابوي باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

لقد أدركت جنوب أفريقيا منذ زمن بعيد أهمية منع نشوب النزاعات في تفادي انتشار الحالات من هذا القبيل. وبالإضافة إلى الآثار الإنسانية المترتبة عن النزاعات، فقد اقتضى تصاعد تكاليف عمليات حفظ السلام على مر السنين أيضا أن يركز المجتمع الدولي بدرجة أكبر على منع نشوب النزاعات بدلا عن إدارتها فحسب عقب نشوبها. وقد تم ترسيخ منع نشوب النزاعات في صميم نص ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد في الفصل السادس، الذي يوفر لمجلس الأمن مجموعة من الأدوات الموضوعية للمساعدة على تسوية المنازعات بالطرق السلمية وصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك التفاوض والتحقيق والوساطة والمصالحة والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية، وفقا لاختيار الأطراف المعنية.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة بالفعل عبر اتخاذ مجموعة من المبادرات، من قبيل المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، وتعيين المبعوثين الخاصين، وإنشاء نظام للإنذار المبكر، ووحدة دعم الوساطة، ونشر البعثات السياسية الخاصة، والأفرقة القطرية، والمكاتب الإقليمية، فضلا عن المبادرات الدبلوماسية الأخرى الرامية إلى منع نشوب النزاعات. وينبغي أن يدعم عمل مجلس الأمن هذه الجهود بدلا

عن أن يكون على خلاف معها. وقد شهدنا بعض الحالات التي تقوض فيها الإجراءات التي يتخذها المجلس الجهودَ التي تبذلها الأمم المتحدة والجهات الإقليمية الفاعلة في مجال الوساطة الرامية إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

وبوصفنا عضوا في مجموعة أصدقاء الوساطة، تشارك جنوب أفريقيا في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجمعية العامة بهدف التركيز مجددا على التدابير الوقائية لإدارة النزاعات. ونهيب بجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء المجلس، الإصغاء إلى دعوة الجمعية العامة إلى توفير الدعم السياسي والخبرة بصورة مستمرة، فضلا عن توفير الموارد الكافية وفي الوقت المناسب لجهود الوساطة وتنفيذ نتائج عمليات الوساطة المتفق عليها على حد سواء. ومن الأهمية بمكان أن نكفل توفر الموارد التي يمكن التنبؤ بها لجهود الوساطة ولأجل تقديم الدعم إلى أنشطة بناء القدرات المتعلقة بجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وما فتئت أفريقيا تتحمل العبء الأكبر للنزاعات العنيفة. وبالتالي، فما زال الاتحاد الأفريقي يعمل دون كلل منذ إنشائه على بناء هيكل شامل للسلام والأمن يقوم على الإقرار بأن الدبلوماسية الوقائية وجهود التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع يشكلان عاملا رئيسيا في إنهاء النزاعات في القارة. وعلى صعيد منطقتنا دون الإقليمية،ما تزال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تواصل القيام بدور هام للغاية في كفالة الاستقرار على المستوى دون الإقليمي. وفي ذلك السياق، فقد واصل الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن، التابع للجماعة، بذل جهود الوساطة بهدف إخماد نزاعات محتملة. كما أن الجهود التي يبذلها المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى لإنهاء النزاعات في تلك المنطقة، تشكل خطوة جديرة بالترحيب. ونود في ذلك الصدد، أن نحث على التنفيذ الكامل لإعلان نيروبي الموقّع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في أقرب وقت ممكن. وتتطلع جنوب أفريقيا إلى المشاركة في مؤتمر قطاع الاستثمار المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المتوقع عقده في كانون الأول/ديسمبر بواسطة المبعوث الخاص المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بالمنطقة.

وتدل الآليات التي وضعها الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، على التزام قارتنا بالتصدي لتحديات السلم والأمن بطريقة شاملة. ومن ذلك المنطلق، فقد سعى الاتحاد الأفريقي دائما إلى توثيق شراكاته مع الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، في ذات الوقت الذي يسلّم فيه بأن حل المنازعات بالوسائل السلميةما يزال مسؤولية سيادية. ومن الجدير بالذكر أن جهودنا نحو إقامة شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن في قارتنا تسترشد بحقيقة مؤداها أن لدى المنظمات الإقليمية ميزة نسبية في مواجهة التحديات من هذا القبيل داخل حدود مناطقها. وترتكز جميع هذه الجهود على ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المادة ٣٣ التي تنص على الوساطة بوصفها أحد الأساليب الدبلوماسية لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. ونظرا لتغير طابع النزاعات، إذ أصبحت داخل الدول نفسها أكثر من كونها بين الدول، فقد أضحت الدبلوماسية الوقائية أداة لا غنى عنها بالنسبة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وقد شهدنا في السنوات القليلة الماضي انخفاضا ملحوظا في عدد النزاعات العنيفة نتيجة للجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية. ومع ذلك، فإن انتكاس العديد من البلدان إلى النزاع مؤخراما زال مثيرا للقلق. ونحن بحاجة إلى العمل معا للحيلولة دون فقدان المكاسب التي تحققت بشق الأنفس.

وفي الختام، فإن لدى جنوب أفريقيا اعتقادا راسخا بالأهمية البالغة للحوار. وبالتالي، فإننا نرى أنه يجب علينا دائما – في سياق منع نشوب النزاعات والعودة إليها – أن نشدد على

أهمية إحلال السلام وصونه بواسطة الحوار والمصالحة وإعادة الإدماج بطريقة شاملة للجميع. وينبغي أن تبذل جهودنا فيما يتعلق بإنشاء آليات للإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، دائما في إطار سيادة القانون، مقترنة باحترام السيادة الوطنية وفي اتساق مع ميثاق الأمم المتحدة. ومن الضروري أيضا إيجاد استراتيجية عالمية لمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك، وسائل الوساطة التقليدية، ونشر أساليب حفظ السلام وبناء السلام، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ونؤمن إيمانا راسخا بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية – التي هي في صميم منع نشوب النزاعات – تشكل عنصرا حاسما في تحقيق السلام المستدام،وبوسعها المساعدة على تنمية الفرص الاقتصادية في البلدان المتضررة من النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة زمبابوي.

السيدة شيكافا (زمبابوي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأعضاء الخمسة عشر في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتؤيد الجماعة البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

وأود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن منع نشوب النزاعات. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

إن مناقشة اليوم تمكننا من تبادل وجهات النظر بشأن الكيفية التي يمكن بها منع نشوب النزاعات بالنظر إلى العدد المتزايد من الأزمات المتزامنة التي تواجه العالم اليوم. ولقد تغير طابع هذه النزاعات بشكل كبير في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يشكل تحديا أكبر لجهود صون السلم والأمن الدوليين. وتقتضي أسباب وديناميات هذه التهديدات للسلام والأمن اتباع نهج مبتكرة وقوية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها.

وترى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ترى أن الأولوية القصوى لصون السلم والأمن تتمثل في تعزيز قدرتنا على إدارة المنازعات واحتوائها قبل أن تتحول إلى نزاعات عنيفة. وعليه، فإن التحدي الأكبر الذي نواجهه هو قدرتنا على توقع نشوب النزاعات المسلحة بصورة دقيقة، وأن نكون استباقيين في منع نشوبها. ويؤكد العبء الإضافي الذي تتحمله بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة حاليا، وبالتالي، ارتفاع تكلفتها، علاوة على الخسائر البشرية التي تسببها الحروب، على أهمية منع نشوب النزاعات. وبالنظر إلى أن الغالبية العظمى من النزاعات المعاصرة تنشب داخل الدول، وأن وديناميات النزاعات الداخلية هذه غالباما تعزى إلى الفقر والتخلف والحرمان والاستبعاد الاقتصاديين، فإنه ينبغي أن ترتكز جهود الوقاية على تحقيق التنمية المستدامة. وترى الجماعة أن هناك صلة وثيقة بين السلام والتنمية. فلا يمكن توطيد السلام دون تحقيق التنمية، تماما كما لا يمكن تحقيق التنمية دون توطيد السلام.

وما زال ممكنا توجيه بلايين الدولارات التي تنفق على النزاعات سنويا لما يخدم مصلحة البشرية على نحو أفضل عن طريق منع نشوب النزاعات مسبقا. ولا يمكن السماح باستمرار تزايد التكاليف البشرية للحرب، بما في ذلك وفيات الأشخاص وإصابتهم وتشريدهم وتدمير الهياكل الأساسية، وما يقترن بذلك من عواقب وخيمة، ويجب منعها. وإن من مسؤوليتنا الجماعية أن نوقف اتجاه العنف هذا.

وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، تُناط بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد توفرت للمجلس أدوات محددة لمنع نشوب النزاعات. وتبين الفقرة ١ من المادة ٣٣ الدور الوقائي للمجلس. وقد وردت في الفصل السادس من الميثاق، مجموعة متنوعة من الأدوات المتاحة للمجلس، بما في ذلك التفاوض والتحقيق والوساطة والمصالحة

والتحكيم والتسوية القضائية للمنازعات والدبلوماسية الوقائية ومشاركة المنظمات الإقليمية.

والوقاية الفعالة تتطلب استراتيجية شاملة ومتماسكة. إن المزايا النسبية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية غالباًما تصنع الفرق اللازم للحيولة دون تفاقم حالات التوتر وتحولها إلى صراع عنيف. فهي في وضع يؤهلها لفهم الأسباب الجذرية للصراع بحكم قربها من الأزمة، وهي في موقع يؤهلها لممارسة دور مؤثر من أجل منعها وحلّها.

وقد نجح الاتحاد الأفريقي، من خلال هيكله للسلام والأمن، في تحديد مختلف العوامل والأسباب الجذرية للصراع في القارة، وأنشأ المؤسسات والآليات للتصدي لها. وإنشاء النظام القاري للإنذار المبكر بموجب المادة ١٢ من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن ييسّر توقع نشوب النزاعات في أفريقيا ومنعه. ويضطلع فريق الحكماء أيضاً بدور هام في الوساطة وتسوية النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الآليات الإقليمية ودون الإقليمية قد اتخذت خطوات لوضع نظم الإنذار المبكر، ولكنها بلغت مراحل مختلفة فيما تبذله من جهود.

فقد أطلقت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مركز الإنذار المبكر الإقليمي في تموز/يوليه ٢٠١٠، والهدف العام منه هو تعزيز الآلية الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها تمشياً مع أحكام البروتوكول المتعلق بالشؤون السياسية والدفاع والتعاون الأمني في الخطة الاستراتيجية الإرشادية للهيئة. ونظام الجماعة يقوم على وجود مركز وطني للإنذار المبكر في كل دولة، يغذّي المركز الإقليمي للإنذار المبكر ومقرّه في غابورون.

كما أنشأت الجماعة الإنمائية لواءً احتياطياً، تشمل ولايته، في جملة أمور، الاضطلاع بتدخلات لاستعادة السلام والأمن بناء على طلب من إحدى الدول الأعضاء. وتم تقديم مثل هذا الطلب فيما يتعلق بالحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن الضروري أن تتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتستغلّ ميزتها النسبية من أجل وضع آليات وقائية فعالة. وتود الجماعة الإنمائية أن تكرر التأكيد على أن منع نشوب النزاعات أكثر فعالية من حيث التكلفة من حفظ السلام وبنائه. وندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى مساعدة برنامج بناء القدرات للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من أجل التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها القارة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وكذلك على الشروع في العمل لاتخاذ قرار بشأن منع نشوب النزاعات (القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)).

تشعر نيوزيلندا بالقلق لأن مجلس الأمنما برح يناقش مسألة منع نشوب النزاعات بوصفها مسألة مواضيعية منذ أكثر من عقد من الزمن. ولكن، في كثير من الأحيان، كان منع نشوب النزاعات مجرّد رؤية مواضيعية. وحقق المجلس نجاحا أقل بكثر في تنفيذ نتائج عملية لمنع نشوب النزاعات في حالات محددة.

وينبغي أن نتذكر التحذير الذي أطلقه كوفي عنان في عام ٢٠٠٦، من أنه ”ما زالت توجد فجوة غير مقبولة بين القول والواقع في مجال العمل على منع نشوب الصراعات“ (A/60/891، الفقرة ٤). وتلك الفجوة غير المقبولة لا تزال قائمة. وكانت نيوزيلندا تأمل في أن تتيح مناقشة اليوم الفرصة لتحويل التركيز إلى جعل منع نشوب الصراعات واقعاً عملياً. فالقرار ٢١٧١ (٢٠١٤) يمثل إعادة تأكيد مفيدة لبعض

المفاهيم الهامة، ونحن نرحب باللغة المتعلقة بحقوق الإنسان والنزاع وانعدام الأمن. وترحب نيوزيلندا بالمحاولات الرامية إلى الانتقال من النقاش المجرد إلى الشروع في النظر في الكيفية التي يمكن بها الاستجابة بشكل مختلف وتحسين الاستجابة في حالات محددة.

في عام ٢٠٠٢، أنشأ المجلس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، والذي حقق في البداية نجاحاً كبيراً في وضع منهجيات عملية لمنع نشوب النزاعات. وفي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، قاد هذا الفريق، برئاسة أنغولا، أنشطة مهمة في مجال منع نشوب النزاع في غينيا – بيساو وبوروندي. وطبّق منهجيات مماثلة لتلك المستخدمة الآن في التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام.

غير أنه لم يُسجل بوضوح سبب انحطاط تلك القيادة المبتكرة بعد انتهاء عضوية أنغولا في المجلس. ولكن السابقة لا تزال موجودة. والمسألة المطروحة هي كيفية استعادة تلك الإرادة والآليات العملية. وفي السنوات الأخيرة، جعلت التغييرات في أساليب عمل المجلس القيام بدور وقائي أمراً أكثر صعوبة. وأصبحت المهام ذات الصلة مبرمجة مسبقاً أكثر من ذي قبل وذات طابع رسمي أكبر وأكثر تركيزاً في أيدي عدد قليل من القائمين على صياغة النصوص. والابتكارات، من قبيل استكشاف الآفاق، كانت مثيرة للجدل، لكننا نرحب باستمرار بالمحاولات الرامية إلى تحسين هذا المفهوم.

إن الفجوة في الوقاية يمكن أن تكون مشكلة خطيرة في حالاتما بعد انتهاء الصراع، حتى عند الوجود واسع النطاق للأمم المتحدة. وقد ظهر ذلك عام ٢٠٠٦ في تيمور – ليشتي، ومجدداً في الآونة الأخيرة في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب أن نتعلم من تلك التجارب كيف يمارس المجلس الرقابة على الصورة الأعم وأن نقر بأن ثقافة الوقاية يجب أن تكون جزءً أكبر من أعماله اليومية. ويمكن للمنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية، في حالة وجود آليات التشاور المناسبة وتوفر الموارد الكافية، أن تؤدي دوراً هاماً جداً في الوقاية. وتوجد الآن خبرة كبيرة في التعاون الفعال في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأماكن أخرى.

ويجب علينا أيضاً أن نكون متيقظين للواقع السياسي المتمثل في أن الوقاية غالباًما تثير شواغل بشأن التدخل والسيادة. ومناقشة الوقاية من الناحية النظرية فحسب قد يؤدي إلى تفاقم مثل تلك الشواغل، ولكن في حالات محددة غالباًما تكون الأطراف مهتمة باتخاذ خطوات ذات مغزى. ومع ذلك، سيظل هناك قدر كبير من الحساسية السياسية لدى الحكومات والأطراف الأخرى، ويجب التعامل معها بفطنة وحياد ومرونة. والأساليب التقليدية لعمل المجلس ليست مكيّفةً بشكل جيد لمثل هذه المهام. وبشكل خاص، غالباًما يسيطر الأعضاء الدائمون على المناقشة بشأن القضايا ذات الصلة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى التقهقر وفي نهاية المطاف إلى التقاعس عن العمل. ويجب علينا أيضاً أن ندرك ميل المجلس التقليدي نحو تفويض أمر منع نشوب النزاعات إلى الأمانة العامة وأن وصمة الإدراج على على جدول الأعمال الرسمي للمجلس تمنع بعض البلدان من السعي إلى الحصول باكراً على المساعدة.

وتختلف المخاطر السياسية والفرص المرتبطة بالوقاية، بطبيعة الحال، من حالة إلى أخرى، وبالتالي فإن أدوات الوقاية التي قد تُطبق كثيراما تتباين باختلاف الحالات. ولكن يجب أن نقرّ بوضوح وبشكل لا لبس فيه بأن المناقشة ليست كافية. ويجب على المجلس أن يظهر أيضاً التزاماً مستمراً بحالات محددة. وعندها فحسب يمكننا سدّ الفجوة بين القول والواقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد ناندا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تهاني الحارة للمملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليي يأمل وفد بلدي أن تبرز أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في دعم منع نشوب النزاعات وأنشطة بناء السلام وتحقيق قدر أكبر من الملكية الإقليمية والوطنية.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية زمبابوي باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

لئن كانت المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلم والأمن الدوليين وفقاً للفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن النزاعات تبقى ذات أثر سلبي على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبخاصة في أفريقيا.

لذلك، هناك حاجة ملحة إلى إيجاد بيئة مواتية للسلام والتنمية. ونعتقد أنه يمكن إيجاد هذه البيئة من خلال تعزيز سيادة القانون، وهو أمر ضروري لتحقيق السلام، ومنع نشوب الصراعات المسلحة، وتوطيد التعاون فيما بين الدول.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل الثامن من الميثاق يشجع التعاون مع الهيئات الإقليمية في سبيل منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. علاوة على ذلك، من المهم أن نذكر وننوّه بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أقرب إلى الحالات المتفجرة، وهي ليست على دراية بهذه المسائل فحسب، ولكنها أيضا تتفهم ديناميات الصراع في أي منطقة بعينها. والبلدان المجاورة غالباما تتحمل أيضا العبء والعواقب المترتبة على الصراعات في محيطها. لهذا السبب، يؤيد وفدي مبدأ التكامل بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات، وبالتالي الحفاظ على السلام والأمن.

وفي هذا السياق، تشيد ناميبيا باتفاق التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يهدف إلى تعزيز وتقوية التعاون الأوثق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا. وسيعزز هذا النوع من التعاون القدرات المؤسسية في أفريقيا لمنع نشوب الصراعات وتسويتها، وكفالة تحقيق السلام الدائم في القارة.

إن تحقيق السلام والأمن الدوليين أمر بالغ الأهمية لتعزيز سيادة القانون. ويكمن مجلس الأمن في صميم هذا المسعى. وبوصفنا عضوا في لجنة الـ ١٠، نود التأكيد على حقيقة أن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن بات أكثر أهمية، بحيث يزداد فعالية ويتصف بالمزيد من الديمقراطية والشفافية، ويتمكن من خدمة البشرية بشكل أفضل. ونلاحظ أنه، في مواجهة بعض الصراعات الدولية الراهنة، فإن اختيار مجلس الأمن للعمل أو التقاعس لا يستند سوى إلى الاعتبارات السياسية الأنانية، التي قد تحول دون التنفيذ الفعال لولايته. ودعوات إصلاح المجلس إلى العمل بانسجام لا يمكن المبالغة فيها أبدا.

ولا شك أن النجاح في منع نشوب الصراعات يتوقف على المهارة في تحديد علامات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، والوساطة، والمصالحة، وتدابير بناء الثقة.

وحماية البشرية من ويلات الحرب هو المبدأ الأساس للأمم المتحدة. وتعتقد ناميبيا أن هذا الهدف النبيل لا يمكن أن يتحقق إلاّ عندما تمتنع جميع الدول الأعضاء عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بأي طريقة لا تتفق مع أغراض ومبادئ العدالة والقانون الدولي. والحق في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام حقوق الإنسان واحترام الحقوق المتساوية للجميع دون تمييز على أساس

العرق، أو اللغة، أو الدين، أو الطابع الثقافي أو الاجتماعي، هي التزامات بموجب الميثاق ينبغي أن تكون الموجهة لسلوك الدول على الصعيد الدولي.

ختاما، في حين أن هذه المناقشة مخصصة لمنع نشوب الصراعات، ينبغي تسليط الضوء على أن المجتمع الدولي، من خلال العمل المنسق، ومدفوعا بإحراز الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلام الدولي، ينبغي له أن يتعرّف على الأسباب الجذرية للصراعات في العالم، بغية إيجاد الحلول الدائمة لها. وترحب ناميبيا بمحافل كهذه، حيث يمكننا إجراء تقييم جماعي، ونتبادل وجهات النظر بشأن حالة منع نشوب الصراعات في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد طلب ممثل أذربيجان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد عليف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي ببيان آخر.

إن البيان الذي أدلى به ممثل أرمينيا في وقت سابق اليوم لم يكن سوى جهد أرميني عادي لتضليل الأفكار واستبدال المفاهيم، ومقارنة التفاح بالبرتقال. وهذا صحيح بصفة خاصة في حالة منع نشوب الصراعات وتسوية الصراعات: على الرغم من أنها قد تشكل الفاكهة ذاتها، إلاّ أنها ليست الأشياء نفسها. وهذا مناف للعقل عندما يتكلم أحدهم عن صراع معلق بدأ منذ أكثر من ٢٠ عاما.

لقد شهد مجلس الأمن مرة أخرى اليوم جهدا آخر من جانب ممثل أرمينيا لصرف أنتباه عموم الأعضاء عن السياسة التوسعية لبلاده نحو أذربيجان، وعن حقيقة أن أرمينيا قد احتلت جزءا كبيرا من أراضي أذربيجان وطهّرت عرقيا جزءا كبيرا من السكان الأذربيجانيين. والنهج الأرميني الهدام تجاه المفاوضات، ومصلحة أرمينيا في الإبقاء على الوضع الراهن، وتهربها من خطة مدريد للسلام، ورفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسياستها المتمثلة في التطهير العرقي الذي لا يرحم، وقيامها بالأعمال الاستفزازية الأخيرة على الخط الأمامي، التي تهدف إلى تقويض عملية السلام، كلها توفر أقوى الاسباب للمجتمع الدولي كي يفرض جزاءات كبيرة على أرمينيا.

إن استمرار وجود القوات المسلحة الأرمينية على الأراضي المحتلة في أذربيجان لا يزال أكبر تهديد لعملية السلام. لذلك، يجب أولا وقبل كل شيء أن تنسحب القوات المسلحة الأرمينية من الأراضي المحتلة في أذربيجان. وكلما فعلت أرمينيا ذلك باكرا، باتت استعادة السلام والاستقرار وإمكانية التنبؤ في المنطقة أقرب منالا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد طلب ممثل أرمينيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد مناتساكنيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة للإدلاء ببيان آخر ردا على التعليقات التي أدلى بها ممثل أذربيجان، وأشير إلى بياني السابق الذي تكلمت فيه عن مخاطر استئناف الصراع ومنع استئنافه كأولوية متساوية الأهمية تشكل مصدر قلق لنا. لقد أشرت إلى أعمال التصعيد الأخيرة وإلى آخر التطورات التي كانت مدعاة للقلق الشديد. وأشرت أيضا إلى الدروس التي يمكن استخلاصها من التطورات الأخيرة. هذه الدروس كثيرة.

أولا، البديل من التسوية السلمية للصراع هو محض كارثة: عودة إلىما كان في التسعينات من حرب ودمار وحرمان. أرمينيا لا مصلحة لها في الحرب، ولكنها قادرة على الدفاع عن السلام ومصممة على القيام بذلك.

ثانيا، سوف يُبنى السلام الحقيقي والدائم على حل وسط. إن المقترحات التي تقدم بها الرئيسان المشاركان

لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كازان، الاتحاد الروسي، عام ٢٠١١، والتي تنبع من مبادئ مدريد، وتستند إلى المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، لا سيما تلك المتعلقة بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والسلامة الإقليمية، والمساواة في الحقوق، وتقرير المصير للشعوب، والعناصر الواردة في بيانات رؤساء البلدان المشاركة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، تمثّل بكليّتها حلا وسطا معقولا للتسوية السلمية للصراع. إنها تتمتع بالدعم الكامل من أرمينيا.

ثالثا، إن الطريق إلى السلام يمهّدها حسن النية والالتزام السياسي الحقيقي من جانب القيادة. وتدابير بناء الثقة متطلبات أساسية لعملية السلام في جميع المراحل. وبالنسبة إلى حالتنا بالذات، فإن التقيد الصارم بشروط اتفاق وقف إطلاق النار لعام ١٩٩٤، واتفاق تعزيز وقف إطلاق النار لعام ١٩٩٥، الذي أبرم على أساس ثلاثي الأطراف، وانسحاب القناصة، وتنفيذ آلية للتحقيق في حوادث انتهاكات وقف إطلاق النار على طول الخطوط الأمامية، أمور تمثل تدابير موثوقة وملموسة للتحقق، ويجب تنفيذها دونما إبطاء.

وفي الختام، فإنه لا مكان لخطاب الحرب والكراهية في أي عملية حقيقية للسلام. وينبغي أن تمتنع الشخصيات العامة عن اللجوء إلى ذلك الخطاب الذي يحض على الكراهية وتمجيد مقترفي جرائم الكراهية. وفي الواقع، فإن إخراس الأصوات الداعية إلى السلام والمصالحة، وقمع الجهود الرامية إلى تعزيز الثقة والاطمئنان بين الشعوب، إنما هما على النقيض تماما من منع نشوب النزاعات. وتؤكد التدابير المؤسفة من هذا القبيل على أهمية الحاجة إلى الاعتراف بصلاحية حماية حقوق الإنسان وحرياته، بوصفها عنصرا أساسيا في اتباع نهج شامل ومنظم في منع نشوب النزاعات. ويشكّل الفشل المستمر في حماية حقوق الإنسان في أذربيجان السبب الرئيسي الكامن وراء تصعيد التوترات مؤخرا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.